

تأثير إتفاقيات السلام الإسرائيلية العربية على الإقتصاد الإسرائيلي

The impact of Israel – Arab peace agreements on Israel economy

إعداد: سلطان طه العجلوني

إشراف: أ.د أحمد سعيد نوفل

حقل التخصص : اقتصاد سياسي دولي

٢٠١٣\٧\٢٥م

١٦رمضان ١٤٣٤هـ

تأثير اتفاقيات السلام الإسرائيلية العربية على الاقتصاد الإسرائيلي

The Impact of Israel- Arab peace agreement on Israel economy

إعداد الطالب

سلطان طه محمد العجلوني

بكالوريوس، علوم سياسية وعلاقات دولية، الجامعة المفتوحة- تل أبيب، ٢٠٠٠م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل ________________ مشرفاً رئيساً

أستاذ في العلاقات الدولية والدبلوماسية- جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور فوزي أحمد تيم ________________ عضواً

أستاذ في الفكر السياسي- جامعة مؤتة

الدكتور خالد عيسى العدوان ________________ عضواً

أستاذ مساعد في العلاقات الدولية – جامعة اليرموك

تاريخ المناقشة

٢٠١٣/٧/٢٥

الإهداء

إلى أستاذي الذي أثقلت عليه وخفف عني، وتأخرت عليه فقدمني، وغمرني بتفهمه وأفادني بعلمه، أ.د أحمد سعيد نوفل

إلى والدي و والدتي لأجل صبرهم ودعائهم

إلى زوجتي التي احتملت سهري وانشغالي وغمرتني بالحب والدعم

إلى أجمل ما وهبني الله في عمري ابنتي الحبيبة حنين

وإلى كل طالب علم يأتي من بعدي ويستفيد من رسالتي ثم يدعو لي بالخير

إلى هؤلاء جميعاً أهدي رسالتي

سلطان العجلوني

المحتويات

• مقدمة

دأب الباحثون منذ عقود على دراسة الصراع العربي الإسرائيلي من جوانبه المختلفة، ولما كان الإقتصاد عاملاً هاماً في نشوب هذا الصراع وفي البحث عن حل له، فقد ركز الباحثون فيه والدارسون له على الآثار المتبادلة بين الإقتصاد وبين المتغيرات الأساسية الأخرى في هذا الصراع كآثار الحرب والسلام على الإقتصاد، وأثر العامل الإقتصادي في قرار الحرب والسلام.

في هذا البحث سوف نركز على تأثير اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية على الإقتصاد الإسرائيلي على وجه الخصوص.

- **أهمية الدراسة:**

في السبعة عشر عام الأولى من عمر الباحث تكوّن فهمه للصراع العربي الإسرائيلي من مفاهيم دينية قومية مجردة يطغى عليها البعد العاطفي، وفي الأعوام السبعة عشر اللاحقة والتي قضاها في المعتقلات الإسرائيلية توجه الباحث أكثر نحو فهم عقلاني سببي لهذا الصراع حتى وصل به الأمر للدراسة الأكاديمية عبر المراسلة في جامعة تل أبيب المفتوحة حيث اختار التركيز على قضايا الشأن الإسرائيلي الداخلي من أجل فهم أعمق لهذا "العدو"، ويأمل الباحث أن يستفيد الآن من إتقانه للغة العبرية والقدرة على الإستفادة من المراجع الكثيرة التي ما زالت بعيدة عن متناول الباحثين العرب بسبب حاجز اللغة كي يقدم إجابة علمية على سؤال البحث المتعلق بتأثير اتفاقيات السلام على الإقتصاد الإسرائيلي.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من كون الباحثين العرب قد ركزوا فيما قدموا من أبحاث ودراسات على تأثير اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية على الجانب العربي وتحديداً على الدول التي ينتمي

إليها أولئك الباحثون، كتأثير اتفاقية كامب ديفيد على الإقتصاد المصري وهكذا، إلا أن الباحث في هذه الدراسة سيحاول إلقاء الضوء على الجانب الآخر، أي تأثير هذه الإتفاقيات على الإقتصاد الإسرائيلي، معتمداً في ذلك بالأساس على مصادر باللغة العبرية ولكتاب وباحثين ومؤسسات إسرائيلية رسمية وأكاديمية وبحثية.

إضافة إلى أن المكتبة العربية فقيرة في الحقيقة إلى أبحاث أكاديمية موثقة تدرس الشأن الإسرائيلي عموماً والإقتصادي خصوصاً، وأكثر المراجع التي وجدها الباحث والكتب والدراسات تعتمد على الترجمة من اللغة الإنجليزية مع إغفال الدراسات التي كتبها كتاب وباحثون إسرائيليون باللغة العبرية.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى فهم واقعي للإقتصاد الإسرائيلي ومراحل تطوره والعوامل التي أثرت في هذا التطور سلباً وإيجاباً، ثم التركيز على أحد هذه العوامل وهو العملية السلمية في الشرق الأوسط وما تبعها من إتفاقيات ثنائية ومؤتمرات قمم اقتصادية، ومحاولة فهم السبب الذي يجعل إسرائيل تركز على الجانب الإقتصادي في مفاوضاتها السلمية مع الدول العربية.

كما تهدف الدراسة أيضاً إلى معرفة إتجاه تأثير السلام على الإقتصاد الإسرائيلي، هل كان عاملاً هامشياً؟ أم كان عاملاً مؤثراً إيجابياً أو سلبياً؟

- **قضية الدراسة:**

سؤال البحث: هل هناك تأثير لمعاهدات السلام المبرمة بين إسرائيل ودول عربية على الإقتصاد الإسرائيلي؟ وما هو اتجاه هذا التأثير سلباً أم إيجابا؟

- **التحديد الزماني والمكاني:**

بطبيعة الحال فمكان الدراسة هو الشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل عام والأراضي المحتلة (فلسطين) والأردن ومصر بشكل خاص.

أما الحدود الزمانية للدراسة فهي تبدأ مع قيام الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨م ثم تنطلق إلى توقيع إتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية (إتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨م) مروراً بمؤتمر مدريد للسلام١٩٩١م وإتفاقية أوسلو١٩٩٣م و معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية (معاهدة وادي عربة ١٩٩٤م) والبروتوكول الإقتصادي الإسرائيلي الفلسطيني (اتفاقية باريس الإقتصادية ١٩٩٤م وحتى نهاية العام ٢٠١٢م).

- **منهجية البحث:**

ستستخدم هذه الدراسة منهج دراسة الحالة case study ويعتبر منهج دراسة الحالة منهجاً فرعياً تابعاً للمنهج الوصفي، ويهتم بالمعلومات التفصيلية والشاملة عن الحالة \ الظاهرة، ثم دراستها وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة قدر الإمكان.

وقد رأى الباحث أن يستعرض أولاً وبإيجاز، الإتفاقيات الإقتصادية والملاحق والبنود الإقتصادية في الإتفاقيات السياسية، ثم مناقشة آثار هذه الإتفاقيات والملاحق والبنود مجتمعة على الإقتصاد الإسرائيلي.

المتغيرات:

متغيرات مستقلة:

١. إتفاقيات السلام الموقعة بين دولة إسرائيل وكل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٢. الإتفاقيات الإقتصادية الموقعة بين دولة إسرائيل وكل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٣. مؤتمرات القمم الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأربعة التي عقدت في الرباط وعمّان والقاهرة والدوحة بمشاركة إسرائيل والدول العربية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل والدول العربية التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل باستثناء العراق وليبيا وسوريا ولبنان.

٤. المقاطعة العربية

المتغير التابع:

الإقتصاد الإسرائيلي بقطاعاته المختلفة وأهمها: الصناعة، الزراعة، التجارة الخارجية، سوق العمل، السياحة.

متغيرات وسيطة:

وهي ظواهر تأثرت بالمتغيرات المستقلة ثم أثرت بدورها بالمتغير التابع، ولم يكن للمتغيرات المستقلة أن تحدث هذا الأثر في المتغير التابع لولا وجودها، وهذه المتغيرات الوسيطة هي:

١. الهجرة اليهودية

٢. المساعدات الخارجية

٣. الإستثمارات الأجنبية

مؤشرات الأداء :

مؤشرات الأداء التي سألجأ إلى استخدامها في قياس المتغير التابع بفروعه العديدة هي:

١. الناتج القومي
٢. الدخل القومي العام
٣. مستوى دخل الفرد
٤. معدل إستهلاك الفرد
٥. حجم الإنفاق الحكومي
٦. نسبة النمو الإقتصادي
٧. الإنفاق العسكري
٨. مساهمة القطاعات المختلفة في الدخل العام
٩. ميزان التبادل التجاري

- **التقسيم الموضوعي والزمني:**

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مراحل : مرحلة الإقتصاد الإسرائيلي ما قبل توقيع إتفاقيات السلام (منذ إعلان قيام دولة إسرائيل ١٩٤٨ وحتى بدء المفاوضات على معاهدة السلام مع مصر ١٩٧٨)، مرحلة الإقتصاد الإسرائيلي في عصر السلام المنفرد مع مصر(١٩٧٨ – ١٩٩٠)، ومرحلة الإقتصاد الإسرائيلي في عهد السلام والتعاون الإقليمي(منذ مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ وحتى نهاية عام ٢٠١٢).

وقد جاء هذا التقسيم من أجل تشخيص ماهية واتجاهات التغيير في الإقتصاد الإسرائيلي من جهة، ولتشخيص مدى ارتباط المتغيرات المستقلة بهذه التغيرات ومسؤليتها عنه.

- **المصادر:**

المصادر ستكون ثانوية وليست أولية؛ حيث أن البحث يستخدم المعلومات الموجودة سلفاً ويحللها، فالمنهج المستخدم منهج تحليلي مكتبي ولن يتم اللجوء لإستبيانات أو دراسات مسحية.

ومصادر هذه المعلومات هي الإتفاقيات السياسية والإقتصادية وملاحقها وتصريحات مسؤولين رسميين وكتب ودراسات أكاديمية وأخبار ومقالات تحليلية وبيانات إحصائية وتقارير مراكز دراسات وأبحاث ومؤسسات دولية.

- **الدراسات السابقة:**

أ. قبرصي، عاطف، ١٩٨٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفد[١]

كتاب للدكتور عاطف قبرصي

وهي دراسة صدرت عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت عام ١٩٨٢م.

---

[١] قبرصي، عاطف. الآثار الإقتصادية لاتفاق كامب ديفيد. مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت. الطبعة الأولى. بيروت. ١٩٨٢م

وعلى الرغم من أن عنوانها يقتصر على النتائج الإقتصادية، إلا أن هذه الدراسة تتناول النتائج الاقتصادية والسياسية لاتفاق كامب ديفيد، والمكاسب التي ستجنيها إسرائيل من ورائه في المنظور القريب والبعيد.

وهي دراسة استقرائية حاولَتْ استقراء التطورات السياسية والإقتصادية المستقبلية، وتنبأَتْ (بصدق) بأن هذه المكاسب ستتجاوز، جغرافياً، حدود مصر إلى البلاد العربية عامة، كما تتجاوز، موضوعاً، المنافع الاقتصادية إلى مكاسب سياسية وعسكرية ستكون هي الغالبة في المنظور القريب، بينما يتوقع أن تأتي المكاسب الاقتصادية في المنظور البعيد.

ب . עדי אשכנזי ، ברק גרינאפל ، 2009، מרכז פרס לשלום، מחלקת כלכלה ועסקים שלום כלכלי؟ שלום מדיני עם שגשוג כלכלי[٢]

عادي أشكنازي وباراك جرنافل، ٢٠٠٩،مركز بيريز للسلام، قسم الإقتصاد والأعمال، "سلام إقتصادي"؟ سلام سياسي وازدهار إقتصادي

هذه الدراسة أجراها الباحثان في مركز بيريز للسلام عادي أشكنازي (Adi Ashkinazy) و باراك جرنافل (Barak Grenafel) كجزء من عمل قسم الإقتصاد والأعمال في المركز في شهر يوليو ٢٠٠٩، وهي تبحث في العلاقة الجدلية بين الحل السياسي السلمي والنمو الإقتصادي، أيها يؤدي للثانية.

---

[٢] עדי אשכנזי ، ברק גרינאפל–שלום כלכלי؟ שלום מדיני עם שגשוג כלכלי–מרכז פרס לשלום– מחלקת כלכלה ועסקים – יליו 2009 (باراك جرينافل و عادي أشكنازي، "السلام الإقتصادي"؟ سلام سياسي وإزدهار إقتصادي، قسم الإقتصاد والأعمال– مركز بيريز للسلام، تل أبيب، يوليو ٢٠٠٧

وقد جاءت هذه الدراسة رداً على المصطلح "السلام الإقتصادي" والذي أطلقه رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها بنيامين نتانياهو في ١٤ يونيو ٢٠٠٩.مصطلح السلام الإقتصادي في رأي نتانياهو ليس بديلاً عن الحلم السياسي السلمي ولكنه مركب أساسي فيه وسوف يقود إلى الى السلام السياسي.من خلال هذه المصطلح دعا نتانياهو الدول العربية إلى إقامة محطات تحلية لماء البحر واستغلال الطاقة الشمسية ومد أنابيب نفط وغاز وطرق مواصلات برية تربط آسيا وأوروبا وأفريقيا وتمر بطبيعة الحال من الأرض المحتلة.

أراد الباحثان في دراستهما التأكيد على خطأ ما ذهب إليه نتانياهو وأن الإقتصاد لا يمكن أن يسير بالإتجاه المطلوب كمسار منفصل عن المسار السياسي التفاوضي السلمي.وقد درسا من أجل ذلك المشاريع الرئيسية الموجودة والتي بإمكانها تطوير الإقتصاد الفلسطيني وتؤدي بالتالي لتطوير الإقتصاد الإسرائيلي كون الأول تابعاً للثاني.

ويرى الباحثان في النتائج التي توصلا إليها أن السلام الإقتصادي والذي يشمل تحسين الأوضاع الإقتصادية للفلسطينيين، سيؤدي إلى خلق "شيء قابل للخسارة" عند الفلسطينيين بحيث يخفف من ممارسة العنف ضد إسرائيل، ويضعف من قوة "الإسلام المتطرف".

نقطة مثيرة للإهتمام في هذه الدراسة أنها جاءت للحديث باتجاه معاكس لما ذهبت إليه في دراستي؛ فهي تتحدث عن دور الإقتصاد في تعزيز عملية السلام، ولكن الباحثين يخلصان في نهاية الدراسة إلى التسليم بجدلية العلاقة بين الإزدهار الإقتصادي الذي يجنيه كل الأطراف وبين التقدم في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين على وجه الخصوص.

ج. Kanovsky Eliyahu, June 1994, Middle East Quarterly, Will Arab-Israel Peace Bring Prosperity?[3]

هل سيجلب السلام العربي الإسرائيلي إزدهاراً؟

هذه الدراسة ل إلياهو كانوفسكي والمنشورة في دورية الشرق الأوسط عام ١٩٩٤م تحاول أن تتنبأ بالآثار الإقتصادية للسلام بين العرب وإسرائيل بالنسبة لجميع الأطراف المشاركة.

كتبت هذه الدراسة بعد توقيع اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية وقبل توقيع معاهدة وادي عربة مع الأردن.

وقد تنبأ الباحث أن يكون للعملية السياسية تأثير إيجابي على اقتصاديات المنطقة، ورأى أن أهم التطورات المستقبلية في المجال الإقتصادي تتمثل في:

نمو سريع للإقتصاد الفلسطيني من خلال تمويل سعودي على وجه الخصوص وخليجي بشكل عام، كما توقع أن تزداد الإستثمارات الأجنبية في المنطقة بشكل كبير جداً تحت تأثير الإستقرار والبيئة المشجعة للإستثمار التي ستنتج عن السلام، إضافة إلى ازدياد نشاط السياحة وارتفاع التجارة البينية والمشاريع الإقتصادية المشتركة بين الدول المشاركة في السلام وأولها إسرائيل.

أما الإقتصاد الإسرائيلي فسوف يشهد انفجاراً هائلاً في النمو الإقتصادي، حسبما تنبأ الباحث.

وفي المجمل يرى أن "الإستثمار في السيوف سيتحول إلى استثمار في المحاريث"، أي أن ميزانيات الدفاع ستتحول إلى ميزانيات للتطوير والنمو.

ومن الواضح من متابعة الأحداث والتطورات وهو ما ستبينه دراستي أن توقعات الباحث لم تتحقق بالشكل الذي أراد، فالإقتصاد الفلسطيني أصبح تابعاً ضعيفاً والأموال الخليجية لم تتدفق لتنميته ودعمه، والعملية السلمية تعثرت، والمشاريع المشتركة لم تخرج إلى حيز الوجود في الغالب الأعم ومؤتمرات القمم الإقتصادية فشلت وتوقفت.

---

[3] Kanovsky, Eliyahu. Will Arab-Israel Peace Bring Prosperity.Middle East Quarterly.June 1994

وربما الجانب الوحيد الذي تحقق من نبوءات الباحث هو الفائدة الإيجابية التي جناها الإقتصاد الإسرائيلي.

د. عامر،عادل. موقع الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب: آثار اتفاقية كامب ديفيد على مصر والعرب[4]

و هي دراسة لا تتخصص في الأثر على الجانب الإقتصادي فقط، بل يتناول فيه الباحث بشكل موجز الآثار العامة لإتفاقية كامب ديفيد سياسية كانت أو عسكرية أو إجتماعية أو إقتصادية. بدأ الباحث دراسته باستعراض الخطوات التي سبقت توقيع الإتفاقية والعوامل التي ساهمت في خروجها بهذا الشكل والمضمون.

ثم استعرض الباحث رؤية الفريق المفاوض المصري والفريق المفاوض الإسرائيلي حول أهم المحاور التي يجب أن تشملها الإتفاقية، ثم يمضي في تحليل مواد الإتفاقية وملاحقها وكيف أثرت على دور مصر عربياً وعالمياً وخروجها من دائرة الصراع الإسرائيلي العربي.

ورغم أن الدراسة تحمل إسم إتفاقية كامب ديفيد إلا إنها لا تتوقف عندها، بل يتطرق الباحث فيها لإتفاقيات السلام مع الأردن والفلسطينيين بشكل موجز كما يستعرض على عجالة العلاقات التي أقامتها إسرائيل مع موريتانيا والمغرب.

لم يتطرق الباحث إلى الجانب الإقتصادي كموضوع رئيسي في دراسته ولكنه يتطرق إليه ضمناً عند الحديث عن الفعاليات التطبيعية مع الإحتلال الإسرائيلي.

[٤] عامر، عادل. آثار إتفاقية كامب ديفيد على مصر والعرب. موقع الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، تاريخ التصفح ٢٠١٣\٦\١٥ http://bit.ly/14Yt5gc

الدراسة يغلب عليها الطابع التاريخي ويغيب عنها البعد المقارن أو التحليلي، وهي أقرب ما تكون إلى بيان رأي سياسي.

هـ . לביא, אפרים. 2004 . המרכז להתחדשות הדמוקרטיה פרוטוקול פריז והשלכותיו הכלכליות על הפלסטינים (1994–2000)[°]

إتفاقية باريس وأثرها الإقتصادي على الفلسطينيين بين الأعوام ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٠م

تأليف جنرال احتياط د.أفرايم لابي (Ephraim Lavie)

وهو بحث أكاديمي نشره مركز التجدد الديمقراطي في إسرائيل (Molad – the Center for the renewal of Israeli democracy)، ويتناول إتفاقية باريس وكيف تسببت في فقدان الإستقلال الإقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كان الجنرال لابي قد كتب هذه الدراسة عام ٢٠٠٤ بمناسبة مرور عشرين عاماً على اتفاقية باريس.

يكشف الباحث من خلال مقابلة أجراها مع وزير المالية الإسرائيلي الذي تم توقيع الإتفاقية في عهده أبراهام شوحات (אברהם שוחט \ avraham shohat) أن القاعدة الأساسية التي قامت عليها إتفاقية باريس هي الحفاظ على الإقتصاد الإسرائيلي من خلال منع تطور إقتصاد فلسطيني مستقل.

[°] לביא, אפרים. פרוטוקול פריז והשלכותיו הכלכליות על הפלסטינים (1994–2000) מולד – המרכז להתחדשות הדמוקרטיה. ירושליים.2004

لافي،أفرايم.إتفاقية باريس وأثرها الإقتصادي على الفلسطينيين (١٩٩٤–٢٠٠٠).مولاد:مركز التجدد الديمقراطي.القدس.٢٠٠٤م

يثبت الباحث من خلال دراسته لتطبيق الإتفاقية على أرض الواقع لعشرين عاماً أنه تم استبدال فكرة "الإقتصاد المستقل" التي سعى لها الفلسطينيون في بداية المفاوضات إلى فكرة "الإقتصاد الموحد"؛ أي أن إتفاقية باريس عززت الإندماج الإقتصادي الذي بدأ بعد حرب حزيران ١٩٦٧م بين الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م وبين الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ (إسرائيل).

وحسب الدراسة فقد أدت إتفاقية باريس إلى حماية المنتجات والخدمات الإسرائيلية في الأسواق الفلسطينية وتفضيلها على المنتجات الواردة من باقي دول العالم من جهة، وإلى الحد من التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والدول العربية من جهة أخرى.

ومن المكاسب العديدة التي حققتها إسرائيل من إتفاقية باريس يذكر الباحث المكاسب الضريبية؛ فمثلاً إسرائيل هي التي تجبي ضريبة الدخل من العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل وتأخذ ما نسبته ٢٥% منها.

وخلصت الدراسة إلى أن إتفاقية باريس حققت هدفها الذي عبر عنه الوزير شوحات بحيث منعت تطور واستقلال الإقتصاد الفلسطيني و وفرت سوقاً حصرياً للمنتجات والخدمات الإسرائيلية بشروط تفضيلية، إلى جانب ضمان يد عاملة رخيصة تساهم في تطور الإقتصاد الإسرائيلي ويتم الإستفادة حتى من الضرائب التي تستوفى منها.

- **بماذا تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة؟**

وعلى الرغم مما وجدناه في الدراسات السابقة من إضافات نوعية للبحث العلمي، إلى أن هذه الدراسة تتميز عن تلك الدراسات بعدة مميزات أهمها:

لقد أكدت الدراسة على بعض ما ذهب إليه الدكتور قبرصي في كتابه خاصة فيما يتعلق بانتشار "عدوى السلام" التي امتدت لتطال دولاً عربية عديدة، بالإضافة إلى التدرج في المنفعة العائدة على إسرائيل؛ بحيث كانت المنفعة العسكرية والسياسية في الحالة المصرية سابقة للمنفعة الإقتصادية التي لم تظهر بقوة إلى بعد اتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)[٦] والغاز بين إسرائيل ومصر أي بعد أكثر من ربع قرن من توقيع كامب ديفيد.

إلا أن هذه الدراسة تتميز عن كتاب الدكتور قبرصي بأنها دراسة حديثة تنتهي حدودها الزمنية نهاية عام ٢٠١٢م إضافة إلى أنها أشمل من حيث الموضوع حيث أنها تبحث في كافة الإتفاقيات الموقعة والمؤتمرات الإقتصادية التي عقدت بين إسرائيل والدول العربية.

أما عن دراسة أشكنازي وجرينافل، ففي حين بحثت دراستهم في العلاقة المتبادلة بين الإزدهار الإقتصادي والعملية السلمية واقتصرت في الحديث عن المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، فإن هذه الدراسة تبحث في الآثار الإقتصادية للإتفاقيات التي تم التوصل إليها مع بعض الدول العربية، والتركيز على الآثار المباشرة على الإقتصاد الإسرائيلي وليس كيف يؤثر تطور الإقتصاد الفلسطيني على الإقتصاد الإسرائيلي.

كما أن الدراسة التي يقدمها الباحث أحدث وأعم من دراسة دراسة إلياهو كانوفسكي وتركز على الجانب التحليلي أكثر من الجانب التنبؤي، وهي تعطي أيضاً بعداً تاريخياً للتطور الإقتصادي منذ عام ١٩٤٨م وحتى نهاية ٢٠١٢م، إضافة إلى أنها متخصصة بالإقتصاد الإسرائيلي دون إغفال ذكر الآثار العامة على إقتصادات الدول المشاركة في العملية السلمية.

[٦] سيشير الباحث من الآن ولاحقاً إلى إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة بالرمز المختصر QIZ أينما وردت

وفيما يخص دراسة د.عامر، فإن الدراسة التي نحن بصددها تركز بالأساس على الجانب الإقتصادي وتدرس حال الإقتصاد الإسرائيلي على وجه الخصوص، وتحاول أن ترصد تطور الإقتصاد الإسرائيلي وتشخص العوامل التي أدت إلى هذا الإتجاه من التطور عن طريق إيجاد العلاقة السببية للمتغيرات.

وتتميز هذه الدراسة عن دراسة أفرايم لافي بأنها تتحدث عن كافة الإتفاقيات الإقتصادية إضافة للآثار الإقتصادية للإتفاقيات السياسية الموقعة بين الإسرائيليين الدول العربية التي ارتبطت بمثل هذه الإتفاقيات، وتركز على التأثير على الإقتصاد الإسرائيلي بشكل خاص وليس على الإقتصاد الفلسطيني بالأساس والتأثير غير المباشر على الإقتصاد الإسرائيلي.

- **الفصل الأول:**

الإقتصاد الإسرائيلي قبل إتفاقيات السلام:

في الفصل الأول سيتم شرح وضع الإقتصاد الإسرائيلي مقسماً على ثلاث فترات زمنية من خلال قياس خمس متغيرات هي:

أ. الزراعة

ب . الصناعة

جـ . التجارة الخارجية

د. السياحة

هـ . المساعدات الخارجية : المساعدات الأمريكية، التعويضات الألمانية، المساعدات الفرنسية

المبحث الأول: مراحل تطور الإقتصاد الإسرائيلي:

١: منذ عام ١٩٤٨م وحتى عام ١٩٥٦م:

وهي الفترة الممتدة منذ إعلان قيام دولة إسرائيل وحتى العدوان الثلاثي على مصر.

٢: منذ عام ١٩٥٦م وحتى عام ١٩٦٧م:

وهي الفترة الممتدة بين العدوان الثلاثي على مصر وحتى حرب حزيران

٣: أوضاع الإقتصاد الإسرائيلي ١٩٦٧. ١٩٧٨:

أي السنوات العشر التي تفصل حرب حزيران عن بدء المفاوضات حول اتفاقية السلام

المصرية

الإسرائيلية وزيارة السادات للقدس.

المبحث الثاني: المقاطعة العربية:

في هذا القسم سيتم دراسة أسباب وآليات ونتائج المقاطع العربية (كمتغير مستقل) على الإقتصاد الإسرائيلي وحجم الأثر الذي كان لهذه المقاطعة؛ هل هي بالحجم الذي يدعيه المطالبون بإحيائها، أم أنها لا تتجاوز الأثر الإعلامي السيكولوجي؟

- **الفصل الثاني:**

إتفاقيات ومؤتمرات السلام العربية الإسرائيلية السياسية:

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين:

القسم الأول سيتناول السلام مع مصر والإتفاقيات المصرية الإسرائيلية وأثرها على الإقتصاد الإسرائيلي.

والقسم الثاني يتناول الإتفاقيات مع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، بحيث يتم استعراض الإتفاقيات جميعها وعرض البنود الإقتصادية فيها، ثم يتم تحليل التطور الذي حصل على الإقتصاد الإسرائيلي في كافة المجالات من حيث البنية وسوق العمل والدخل القومي والمساعدات الخارجية والإستثمارات الأجنبية في ضوء الإتفاقيات الموقعة وكيف تأثرت هذه المتغيرات بها.

وقد تم اللجوء إلى هذا التقسيم نظراً لأن الإتفاقيات مع مصر تمت بمجملها في فترات سابقة للإتفاقيات مع باقي الدول العربية، بينما الإتفاقيات مع الأردن و م.ت.ف تمت في ذات الفترة الزمنية ولا يمكن فصل آثار كل منها على حدة على المتغيرات العامة ومؤشرات الأداء الإقتصادي، مع بيان البنود الخاصة التي لها تأثير مباشر لكل اتفاقية على حدة.

وسوف يشمل هذا الفصل الأقسام والفروع التالية:

أ . إتفاقيات ومؤتمرات السلام العربية الإسرائيلية السياسية وأثرها على الإقتصاد الإسرائيلي:

المبحث الأول : إتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية:

١. الإقتصاد الإسرائيلي بعد كامب ديفيد

٢. المساعدات الأمريكية

٣. العلاقة الإقتصادية مع مصر

٤. إتفاقية QIZ

٥. اتفاقية الغاز

٦. التجارة البينية

المبحث الثاني : إتفاقيات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية:

١ : إتفاقية أوسلو:

٢ : إتفاق غزة أريحا ١٩٩٤

٣ : إتفاقية طابا ١٩٩٥

٤ : إتفاقية الخليل ١٩٩٧

٥ : إتفاقية واي ريفر ١ . ١٩٩٨

٦ : إتفاقية واي ريفر ٢ . ١٩٩٩

٧ : إتفاقية باريس

وهي أهم اتفاقية اقتصادية وقع عليها الإسرائيليون مع الفلسطينيين، واعتبرها بعض النقاد النكبة الفلسطينية الإقتصادية، وكل ما تبعها من اتفاقيات كان يؤكد عليها ويعززها.

المبحث الثالث : إتفاقيات السلام والإتفاقيات الإقتصادية بين الأردن وإسرائيل:

١ : مذكرة التفاهم الأردنية الإسرائيلية ١٩٥٠

٢ : إتفاقية وادي عربة ١٩٩٤

٣ : اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الاردن واسرائيل

٤ : اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)

المبحث الرابع : الإقتصاد الإسرائيلي بعد إتفاقيات السلام مع الأردن و م.ت.ف

١ : وضع الإقتصاد الإسرائيلي في العقد الأخير من القرن العشرين

في هذا القسم ستتم مناقشة أهم المتغيرات التي طرأت على الإقتصاد الإسرائيلي والعوامل التي أدت لذلك وهي ثلاثة عوامل:

أ . الاصلاح الإقتصادي في إسرائيل و العولمة

ب . هجرة اليهود السوفيات:

ج . العملية السلمية في الشرق الاوسط

٢ : بنية الإقتصاد الإسرائيلي

١:٢ : الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد

٢ :٢: الصناعات الإسرائيلية في التسعينات

٢: ٣: سوق العمل

٢ :٤: المساعدات الأمريكية لإسرائيل

٢ :٥: التجارة الخارجية الاسرائيلية

٢ : ٦: الإستثمارات الأجنبية

٢: ٧: خلاصة

- **الفصل الثالث:**

ويقسم إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول مؤتمرات القمم الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودورها في تحقيق الشرق الأوسط الجديد الذي تلعب إسرائيل فيه دوراً حيوياً وتتبوأ مكانة

قيادية في المنطقة، وأهم المكتسبات الإسرائيلية الإقتصادية من هذه المؤتمرات التي عقد منها أربعة.

ثم المبحث الثاني، ويحتوي على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات، والإجابة على أسئلة البحث وفرضياته.

المبحث الأول: مؤتمرات القمم الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أ : قمة الدار البيضاء

ب : قمة عمان الاقتصادية

ج : مؤتمر القاهرة الاقتصادي الثالث

د : مؤتمر الدوحة الاقتصادي الرابع

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات:

في هذا المبحث سأسرد بشكل موجز أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها في الدراسة، وأحاول الإجابة عن سؤال البحث.

- **: قائمة المراجع وتشمل:**

١. كتب

٢. تقارير

٣. دراسات وأبحاث

٤. نشرات دورية

٥. صحف.

٦. مصادر إلكترونية

- **حادي عشر : بنية البحث: (فهرست)**

الملخص

العجلوني، سلطان طه. تأثير إتفاقيات السلام الإسرائيلية العربية على الإقتصاد الإسرائيلي. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. ٢٠١٣ (المشرف أ.د أحمد سعيد نوفل)

تهدف هذه الدراسة إلى فهم واقعي للإقتصاد الإسرائيلي ومراحل تطوره والعوامل التي أثرت في هذا التطور سلباً وإيجاباً، ثم التركيز على أحد هذه العوامل وهو العملية السلمية في الشرق الأوسط وما تبعها من إتفاقيات ثنائية ومؤتمرات قمم اقتصادية، ومحاولة فهم السبب الذي يجعل إسرائيل تركز على الجانب الإقتصادي في مفاوضاتها السلمية مع الدول العربية.

كما تهدف الدراسة أيضاً إلى معرفة إتجاه تأثير السلام على الإقتصاد الإسرائيلي، هل كان عاملاً هامشياً؟ أم كان عاملاً مؤثراً إيجابياً أو سلبياً؟

لقد أوضحت هذه الدراسة وجود العديد من الظواهر والإستنتاجات العامة، ومن أهمها:

١. إستفاد الإقتصاد الإسرائيلي من إتفاقيات السلام الموقعة مع دول عربية إستفادة كبيرة، فاقت بكثير ما استفادته الإقتصادات العربية من نفس الإتفاقيات.
٢. لوحظ فرق بين إستفادة الإقتصاد الإسرائيلي من إتفاقية كامب ديفيد وبين إستفادته من باقي الإتفاقيات الموقعة بما في ذلك مع مصر، حيث كان التركيز فيها على الجانب السياسي والعسكري أكثر من الجانب الإقتصادي.
٣. لقد سوّقت إسرائيل نفسها على أنها بوابة الغرب عموماً وأمريكا خصوصاً وأن من يريد التقرب من هذه الدول والإستفادة سياسياً واقتصادياً فعليه العبور من البوابة الإسرائيلية، وقد ساهمت إتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة QIZ التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع مصر والأردن في تعزيز هذا الإنطباع.
٤. وصفت الدراسة إتفاقية باريس بأنها نكبة إقتصادية للفلسطينيين، فقد سخّرت كل مكونات الإقتصاد الفلسطيني لصالح الإقتصاد الإسرائيلي، حتى بات السوق الفلسطيني ثاني أكبر

مستهلك للمنتجات الإسرائيلية بعد السوق الأمريكية، ناهيك عن الضرائب والرسوم التي تجبيها إسرائيل جراء تحكمها بالصادرات والورادات وسوق المال بشكل مطلق.

٥. إن أهم إنجاز إقتصادي (بالنسبة لإسرائيل) للإتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية يتمثل في إعفاء الإحتلال من الأعباء الإقتصادية لإحتلاله الأرض الفلسطينية، فلم يعد الإحتلال مطالباً بالإنفاق على البنية التحتية ولا التعليم ولا الصحة ولا أي خدمات أخرى.

٦. بان واضحاً من خلال الدراسة أن الإقتصاد الإسرائيلي مرتبط إرتباطاً وثيقاً بالأوضاع الأمنية والسياسية، فكلما كان هناك توتر أمني أو إنتفاضات أو حروب تراجعت المؤشرات الإقتصادية وضعف الإقتصاد، وكلما سادت حالة من الهدوء الأمني وتجددت التسوية السلمية كلما انتعش الإقتصاد وارتفعت مؤشرات الأداء.

٧. لم تقتصر الآثار الإيجابية لإتفاقيات السلام بالنسبة الإقتصاد الإسرائيلي على الدول الموقعة على الإتفاقيات، بل تجاوز ذلك إلى عدد من الدول العربية التي ألغت المقاطعة العربية نتيجة لذلك وبدأت بفتح علاقات تجارية مع إسرائيل كتونس وقطر وعمان والمغرب.

كلمات مفتاحية:

الإقتصاد الإسرائيلي، إتفاقيات السلام، مؤتمرات القمم الإقتصادية، أثر السلام على الإقتصاد، المقاطعة العربية، الإقتصاد السياسي

Abstract

Ajlouni, Sultan Taha. The impact of Israel – Arab peace agreements on Israel economy. (Master Thesis, Yarmouk University, 2013)

Supervisor: Professor Dr. Ahmad Said Nofal

This study aims to understand the Israeli economy and the stages of its development and the factors that influenced this development positively and negatively. The study focuses on the peace process in the Middle East and the subsequent bilateral agreements and economic summits and their effects on the Israeli economy.

This study showed that Israeli peace agreements have many effects on the Israeli economy, namely:

1. Israel's economy achieved significant gains and benefits from the peace agreements more than the benefits gained by Arab economies.

2.It was found that the benefit of the Israeli economy from the Camp-David agreement was marginal and not significant as the focus was on the political and military aspects not on the economic side.

3.Peace agreements enabled Israel to market itself as agate way to the West in general and America in particular; those who want to get closer to these countries and to benefit politically and economically can do that throughthe Israel gate. The Qualified Industrial Zones (QIZ) agreements signed by the United States, Egypt, Jordan and Israel were used for this purpose.

4. Paris Convention has disastrous effects on the Palestinians economy; it has harnessed all the components of the Palestinian economy for the

benefit of the Israeli economy. Until now the Palestinian market is considered the second largest consumer of Israeli products after the U.S. market; not to mention taxes and fees levied by Israel from Palestinians exports and imports and money market.

5. The most important economic achievement of for Israel from the agreements with the Palestine Liberation Organization (PLO) is the exemption of the occupation of the economic burden of its occupation of Palestinian land, the occupation authority is no longer required to spend on infrastructure or education or health or any other services.

6.It was clear from the study that the Israeli economy is closely linked to security and political conditions. The Economic Indicators fell down during security tension, uprisings or wars; while during the state of no tension and peace settlements the Israeli economy rebounded and improved performance indicators.

7. The positive effects of peace agreements for the Israeli economy was not confined to the Arab States with whom Israel signed peace agreements, but included many Arab countries that have abolished the Arab boycott as a result of peace agreements and began to build trade relations with Israel, such as Tunisia, Qatar, Oman and Morocco.

Keywords:

Israeli economy, peace agreements, economic summits, the impact ofpeace on the economy, the Arab boycott, political economy.

الفصل الأول:

الإقتصاد الإسرائيلي قبل إتفاقيات السلام

المبحث الأول: مراحل تطور الإقتصاد الإسرائيلي:

أ: منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م وحتى عام ١٩٥٦م:

لم يولد الإقتصاد الإسرائيلي من العدم سنة 1948م بمجرد إعلان قيام دولة إسرائيل، ولم تكن منجزاته مجرد ثمرة تحول العصابات اليهودية في فلسطين إلى دولة، وإنما هو وليد نشاط اقتصادي قامت به المؤسسات الاستيطانية الصهيونية منذ بدء المشروع الصهيوني عام ١٨٩٧م. ولقد باشرت الدولة الصهيونية، وجودها الجديد، وفي حوزتها مئات ملايين الجنيهات من الموجودات ووسائل الإنتاج، بما في ذلك المساكن والأراضي، والمصانع والمكاتب، التي تركها السكان الأصليون " الفلسطينيون" وراءهم عند تهجيرهم، ولقد سمحت هذه الدولة باستعمال هذه الموجودات والوسائل، دون التوقف عند حدود قانونية، أي أنها جعلت نفسها وريثاً، وإن كان هذا الوريث غير شرعي لاقتصاد فلسطين.[٧]

بلغ الإنتاج القومي الإسرائيلي، خلال السنة الأولى لإعلان دولة إسرائيل 325 مليون ليرة إسرائيلية [٨] (تقريباً ٩ مليون دولار)* واستمر الإقتصاد في الازدهار حتى بلغ الإنتاج الوطني في

---

[٧] صايغ،يوسف. الاقتصاد الإسرائيلي، م.ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، 1966م،ص١٥٣

[٨] ברקאי חיים.ראשית המשק הישראלי،מוסד ליביק،ירושליים،1990،ע58 بركائي،حاييم. بداية الاقتصاد الإسرائيلي، مؤسسة لبايك، القدس، ١٩٩٠،ص ٥٨

*الليرة الإسرائيلية هي العملة الإسرائيلية الرسمية التي كانت متداولة قبل استبدالها بالشيكل عام ١٩٨٠ وكل دولار يساوي ٣٦ ليرة تقريباً(أنظر الموسوعة الحرة باللغة العبرية: לירה_ישראלית)

إسرائيل عام 1951م حوالي 100 مليون دولار، ولكن في نفس السنة بدأت تواجه إسرائيل مرحلة صعبة، كان مجموع الإنفاق على الاستهلاك يكاد يستغرق الدخل القومي وبلغ بالفعل 90% في نهاية عام 1951م .

واجهت إسرائيل على إثر ذلك ، أزمة اقتصادية عام 1952-1953م [٩]، فكان الإقتصاد الإسرائيلي يعاني ظروفاً اقتصادية عصيبة ومعاناة شديدة، حتى أنه كان على شفا الإفلاس. ووصف الإقتصاد الإسرائيلي عام 1953، بالقول: "إن صعوبات إسرائيل تمثل كابوساً لرجل الإقتصاد؛ فالحكومة تواجه موقفاً مالياً يكاد يكون ميئوساً منه" [١٠]

وكان من أسباب هذه الأزمة النقص في العملات الأجنبية، والتضخم المالي، الذي ظهر في الأسواق السوداء ؛ فأدت هذه الأزمة لانحسار الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ولم تلبث أن بدأت حدة هذه الأزمة بالانفراج، مع زيادة حجم التعويضات الألمانية، التي عدلت من المسار الإقتصادي لإسرائيل، وكذلك قامت إسرائيل في فبراير عام 1952م، بانتهاج سياسة اقتصادية جديدة لمعالجة هذه الأزمة فارتفع الناتج القومي من أقل من 1% في عام 1953م إلى حوالي 20% عام 1954م .[١١]

ولهذا ازدهر الإقتصاد الإسرائيلي بصورة ملموسة، مما أدى إلى استقرار القيمة المالية، وهذا ما دفع الحكومة في تلك الفترة إلى إنشاء بنك مركزي، وهو أمر ضروري لكي يكون مركزاً للقوى والنشاط الإقتصادي، ولتحديد حرية النشاط الإقتصادي، وتم إنشاء البنك المركزي في عام ١٩٥٣م، وتمت المصادقة على بداية عمله في أغسطس عام ١٩٥٤، ومنح البنك تفويضاً لإصدار عملة إسرائيلية، والقيام بنشاطات اقتصادية في إطار السوق المفتوح، وساهم إنشاء

[٩] الدويك، عبد الغفار. العسكريون والدولة " دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي "١٩٤٨-١٩٨٨، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت،١٩٨٧،ص ٨٢

[١٠] عبد الخالق، حمودة. من يساعد إسرائيل "التمويل الخارجي لإسرائيل منذ إنشائها وأثره في دعم إمكانياتها"، دار المستقبل العربي، ط1، ١٩٨٥، ص٦٧

[١١] بركائي،حاييم. مرجع سابق، ص ٥٤

البنك المركزي في بلورة واقع اقتصادي جديد، إضافة إلى أنه أصبح آلة مراقبة على العديد من المجالات التي تخضع للمسؤولية. مثل إصدار العملة والنشاطات الإقتصادية والتنسيق مع البنوك العالمية .[١٢]

أما عن القطاعات المساهمة في الإقتصاد الإسرائيلي فأهمها:

أ- الزراعة:

نالت الزراعة إهتماماً كبيراً، عند قيام دولة إسرائيل؛ لأنها كانت تعد من أهم الموارد الغذائية للمهاجرين في تلك الفترة، ولقد اتبعت إسرائيل نظام الزراعة الكثيفة، نظراً لندرة الأرض وندرة المياه، واستطاعت أن توفر بالفعل 50% من غذاء السكان في عام 1950، كما واتسعت المساحة المزروعة من 1.65 مليون دونم، في موسم عام 1947م إلى حوالي 2.5 مليون دونم عام 1950م، كذلك وصل نصيب قطاع الزراعة 56% من ميزانية التنمية لسنتي 1952، 1953، وقد تضاعف الناتج الزراعي في السنوات الأولى من قيام إسرائيل، فوصلت صادرات الزراعة عام 1949م إلى حوالي 40 مليون دولار، منها حوالي 24 مليوناً للحمضيات[١٣]، كما وأن حجم قوة العمل في قطاع الزراعة، قد وصل إلى 102 ألف عامل، أي حوالي 16% من إجمالي مجموع العمالة في إسرائيل عام 1955م [١٤]

ب- الصناعة:

لقد واجهت الصناعة في إسرائيل سنة ١٩٤٨، متاعب كثيرة ولكنها رغم كل هذه المتاعب نمت نمواً واضحاً بين سنتي 1948-1956م، مما سمح لها بتحسين مركزها النسبي بين القطاعات

---

[١٢] حاييم بركائي، مرجع سابق، ص ٩٣

[١٣] صايغ،يوسف. مرجع سابق، ص ١٧٩

[١٤] السهلي،نبيل. تطور الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٩٦ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٧، ، ص ٢٤

الإنتاجية[١٥] وأسباب هذا النمو: الموقع المتقدم للصناعة الصهيونية قبل 1948م، والسياسة الإقتصادية، التي أولت أهمية لمشاريع التنمية، كذلك الموارد البشرية، التي توافرت من مصدرين الأول: الهجرة، فقد تدفق إلى إسرائيل الكثير من المهندسين خلال الفترة 1955- 1950م، والثاني: تطور عملية البحث العلمي كماً و نوعاً، و خلال الفترة1951 1948- تمكنت إسرائيل من استكمال ابتلاع الصناعة العربية التي كانت في فلسطين، ولهذا فقد وصل نصيب قطاع الصناعة 11% من ميزانية التنمية لسنتي 1952م و 1953م [١٦]، ومنذ عام-1967 1952م بدأت إسرائيل تولي الصناعات الفوسفاتية عناية خاصة، فقامت السلطات بإيجاد التسهيلات، وتقديم المعونات الكثيرة لهذه الصناعة.

ويعد عام 1953م هاماً في تاريخ الصناعة الإسرائيلية باعتباره العام الذي شهد بدء تنفيذ برنامج تصنيعي شامل بموارد مالية وبشرية ولقد ارتفعت المنتوجات الصناعية من 1.300 مليون ليرة اسرائيلية في العام 1955م إلى 2.250 مليون ليرة مع ازدياد في عدد كبير من الفروع الإقتصادية وليس فقط تلك التى تنتج البضائع المستهلكة أو الصناعات الخفيفة.[١٧]

كان الإنتاج الصناعي بين عامي 1948-1956م يستهلك محلياً، مثل الصابون، والزيوت والخبز، والطباعة، والكهرباء، والأسمدة، وكانت السلطات تضع قيوداً تفضيلية على الصناعة المستوردة، لإعطاء الصناعة المحلية الفرصة في النمو، ولتشغيل الأيدي العاملة من جهة، ولتوفير العملة الصعبة من جهة أخرى. [١٨]

ج- التجارة الخارجية:

---

[١٥] وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ط1، الشعبة الخامسة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1973م، ص ٣٥٧

[١٦] النقيب،فضل. الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، ط1، بيروت، مارس، 1995م، ص٥٣

[١٧] The Israel year book, Brill, Leiden,1961., p.18

١٢ عبد القادر صالح،حسين. الأزمات الهيكلية المرونة في الاقتصاد الإسرائيلي، صامد الاقتصادي، العدد 54 ، أبريل، 1985م، ص16-17.

أثرت التجارة في نمو الإقتصاد الإسرائيلي، وذلك لصغر الكيان الإسرائيلي، وفقر موارده الطبيعية، ولقد وصلت الاستثمارات في هذا القطاع سنة 1950م إلى 56 مليون دولار، ونمت التجارة الخارجية الإسرائيلية، مستفيدة من سلسلة من أساليب الدعم والتشجيع والدعاية، وأهم هذه الأساليب: دعم اليهود في العالم للصناعة والتجارة الإسرائيلية، مادياً ومعنوياً، وتوفير المناطق التسويقية للصادرات الإسرائيلية،وقد مثلت التجارة الخارجية، في السنوات الأولى لقيام الكيان الصهيوني، أهمية خاصة في وضع الدولة الناشئة، فكانت إسرائيل تعاني من ضيق السوق، والنقص الشديد في الموارد الطبيعية، ولهذا فليس أمامها إلا الأسواق الخارجية لتلبية حاجاتها وتصريف فائض إنتاجها.[١٩]

د- المساعدات الخارجية:

أما عن المساعدات الخارجية لإسرائيل، فمنذ قيامها عام 1948م، وهي تعتمد على المعونات الخارجية في تسيير اقتصادها، وبناء صناعاتها وأهم هذه المساعدات

إعتمدت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨م على المساعدات الخارجية في تسيير اقتصادها وبناء صناعتها؛ وأهم هذه المساعدات:

١- المساعدات الأمريكية لإسرائيل :

احتلت إسرائيل المرتبة الأولى على قائمة الدول المتلقية للعون الأمريكي اقتصادياً وعسكرياً، ويرتبط ذلك مباشرة بكون الولايات المتحدة تمثل المرتبة الأولى لوجود اليهود فيها، فبعد ساعات قليلة من إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948م، سارع الرئيس الأمريكي ترومان إلى الاعتراف بالدولة الإسرائيلية حديثة التكوين، وبعد أيام قليلة من صدور الاعتراف الأمريكي

[١٩] أبو النمل،حسين. الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1988م، ص٢٧٤

قامت إدارة ترومان، بتقديم قرض لإسرائيل قيمته 100 مليون دولار[٢٠] ثم تبعتها في نوفمبر 1949م، بقرض من البنك الأمريكي للتصدير والاستيراد، بمقدار 135 مليون دولار منها 20 مليون، للآلات الصناعية وفي عام 1951م، قدمت أمريكا هبة بمبلغ 65 مليون دولار، وقرضاً من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي قدره 30 مليون دولار، بينما كانت حصيلة بيع سندات إسرائيل 74 مليون دولار، وكان الغرض من الهبة تنفيذ عدد من المشروعات الإسرائيلية الهامة، ومنذ عام 1955م حصلت إسرائيل على مساعدات أمريكية طبقاً لبرنامج فائض الحاصلات الزراعية[٢١]. كما استمرت الهبات من المؤسسات والشركات اليهودية الأمريكية، وقدرت بنحو ألف مليون دولار، خلال السنوات الخمس الأولى من قيام إسرائيل[٢٢]

٢- التعويضات الألمانية:

بتاريخ 20 سبتمبر 1945م، وجه حاييم وايزمان، الذي كان يشغل منصب المتحدث باسم الوكالة اليهودية، في حينه رسالة إلى قوى الحلفاء التي كانت تحتل ألمانيا، و هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي، جاء فيها أن اليهود يطالبون ألمانيا بتعويضات مالية. وقدر وايزمان حجم الخسائر التي لحقت باليهود، وبالمؤسسات اليهودية في أوروبا، بما قيمته 8 مليارات دولار، وفي 12 مارس 1951م أعلنت إسرائيل أنها تطالب حكومة ألمانيا بدفع 1.5 مليار دولار، كتعويضات لإعادة توطين 500.000 يهودي في فلسطين[٢٣]، ومن دون تردد قام الألمان برفض الطلب الإسرائيلي، باعتباره طلباً لا يستند إلى أسس واقعية، أو قانونية، كما قامت الحكومة الأمريكية بتأييد الموقف الألماني، وتأكيد أسبابه إلا أن الألمان كانو على استعداد لدفع ثمن لليهود، كما دفعوا لقوى الحلفاء، وذلك لتسهيل عودتهم إلى الحظيرة الدولية،

[٢٠] عبد العزيز ربيع،محمد. المعونات الأمريكية لإسرائيل،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،يناير ١٩٩٠، ص88.

[٢١] مرسي،فؤاد. الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، ط1، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983م، ص ٥٦

١٦ عرودكي،يحيى العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل، م.ت.ف، يونيو، 1971م، ص ٢٨

[٢٣] محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق ص ١٢٦

بعد القضاء على النازية، وتجزئة بلادهم وخضوعها للاحتلال الأجنبي وبالفعل فى السابع من يناير 1952م تلقت إسرائيل 8 مليون دولار من ألمانيا كتعويض للأضرار التى لحقت باليهود في الحرب العالمية الثانية[٢٤].

ومارست إسرائيل ضغوطاً مكثفة على ألمانيا، انتهت بتوقيع اتفاقية التعويضات بين حكومة ألمانيا وحكومة إسرائيل في سبتمبر 1952م، وقد نصت هذه الاتفاقية، التي لعبت الولايات المتحدة دوراً أساسياً في توقيعها، على أن تدفع الحكومة الألمانية للحكومة الإسرائيلية، مبلغ 822 مليون دولار، خلال فترة السنوات الاثنتى عشرة، ولقد حصلت إسرائيل على القسط الأول عام 1953م، وكانت هذه التعويضات بصورة سلع وخدمات، ومن وجهة نظر الخبراء أن هذه الاتفاقية ليست في حكم التعويض، ولكنها بفعلتها هذه (أي إسرائيل) نصبت نفسها ممثلاً لجميع اليهود، وهذه هي الحالة الوحيدة التي دفعت فيها ألمانيا تعويضات لحكومة غير حكومات الدول التي ينتمي إليها ضحايا النازية. أما عن المساعدات الألمانية، فكانت ترسل إلى إسرائيل تحت اسم التعويضات الألمانية لإسرائيل، وبلغت أكثر من مليار دولار، تسلمتها إسرائيل على شكل سلع ، ووقود، ومصانع، ومواد أولية بداية من مارس 1950م [٢٥].

وبعد إلقاء هذه النظرة على الأوضاع الإقتصادية في إسرائيل في السنوات الأولى لقيام إسرائيل، نستنتج أن الحياة الإقتصادية في إسرائيل، تدار في إطار سياسة خاصة بالدولة، اعتمدت على ركيزتين هما:

1- قيام الحكومة بتوفير خدمات للاقتصاد.

2- انتهاج سياسة اقتصادية، من أجل تحقيق وإنجاز أهداف اقتصادية، ومن هذه الأهداف: ضمان ازدهار المجال الإقتصادي لفترة طويلة، وضمان الاستقرار الإقتصادي. ورغم كل هذه المجهود

---

[٢٤] حمودة عبد الخالق، من يساعد إسرائيل " التمويل الخارجي لإسرائيل منذ إنشائها وأثره في دعم مكانتها"، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1985م، ص ٦٥

[٢٥] المصدر السابق، ص ٦٥

المبذول من قبل الحكومة، والدولة لخدمة الإقتصاد، نرى أن الإقتصاد الإسرائيلي سيبقى ضعيفاً، وعرضة للانهيار السريع، والتأثر بالعوامل الخارجية، والاعتماد المباشر على الخارج وبشكل واضح جداً أكثر من أي بلد آخر.

٣- المساعدات الفرنسية:

تعد العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية حدثاً فريداً في تاريخ العلاقات الدولية، فمنذ إعلان الكيان الإسرائيلي عام 1948م، بدأ ذلك الكيان بالاستفادة من سلسلة فريدة من المساعدات العسكرية والعملية من فرنسا فكان التعاون والدعم الكاملين، هما الميزة الرئيسية للعلاقات الثنائية القائمة بين الطرفين، فقد اعترفت الحكومة الفرنسية بالحكومة الإسرائيلية المؤقتة، اعترافاً واقعياً في 1949/1/24م[٢٦] وقد سبق ذلك أن صوتت فرنسا إلى جانب قرار تقسيم فلسطين في نوفمبر 1947م، ثم كانت فرنسا في مقدمة الدول التي كفلت الوجود الإسرائيلي باشتراكها في البيان الثلاثي الذي صدر عام 1950م، مع بريطانيا والولايات المتحدة، ثم ساهمت في تحصين الكيان الإسرائيلي، عندما أمدتها بالسلاح[٢٧].

بدأت فرنسا بتزويد إسرائيل، بمختلف الأسلحة المتطورة على إثر صفقة الأسلحة الشهيرة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا في عام 1955م، ومنذ ذلك التاريخ بدأت فرنسا تنظر إلى إسرائيل على أنها المفتاح الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، كما وزاد غضب فرنسا على الدول العربية في أعقاب الحركات التحررية التي قامت في المستعمرات الفرنسية، فهذه التطورات الأخيرة في العالم العربي، ساهمت في تمهيد الأرضية للتقريب بين مواقف فرنسا وإسرائيل، وبذلك وجد

[٢٦] בר זוהר מיכאל،גשר על הים התיכון،א.שטרוד ובניו،תל אביב، 1965،ע 58(ميخائيل بارزوهر، جسر على البحر المتوسط، إصدارات: أ. سترود و أبنائه، تل أبيب، 1965م ، ص58)

[٢٧] الأزعر،محمد خالد. الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 1991م، ص53.

الفرنسيون في إسرائيل حليفاً لهم ضد الحركات التحررية في الوطن العربي المناهضة لفرنسا[٢٨]
وتطورت العلاقات أكثر فأكثر في مطلع عام 1956م، لسببين رئيسين:

1- وصول الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى سدة الحكم. 2- أزمة السويس. [٢٩]

ب: منذ عام ١٩٥٦م وحتى عام ١٩٦٧م:

أ. الوضع العام للإقتصاد:

لقد مرت إسرائيل خلال هذه الفترة في حالة ازدهار؛ فتتميز الفترة من سنة 1954م وحتى سنة 1959م بالازدهار الإقتصادي السريع.

فقد تمت زيادة ميزانية التطوير من قبل الحكومة من أجل استيعاب أعداد من العمال ولزيادة دخل الفرد؛ وهو ما صرح به بنحاس سابير وزير الإقتصاد الإسرائيلي الأسبق بقوله: "إن الأعوام 1955-1960م أظهرت واجهة الإقتصاد الاسرائيلي فلو قيس التقدم بمعايير التوازن التجاري فإننا سنجد أنفسنا قد تخطينا منتصف الطريق نحو تحقيق أهدافنا من الحريات الإقتصادية" [٣٠].

واستمر هذا الازدهار إلى سنة 1964م واتسمت هذه الفترة بنشاط تجاري كامل وازدهار اقتصادي بدون بطالة فارتفع الناتج القومي الإجمالي بمعدل سنوي مقداره 10% في المتوسط، وهذا يعود إلى اهتمام إسرائيل وزيادة التركيز بعد عام 1956م على المسائل الإقتصادية والاهتمام بالزراعة وتوفير وإنشاء قاعدة صناعية ضخمة، والعمل على تشجيع الاستيطان

---

[٢٨] بارزوهر،ميخائيل. مرجع سابق، ص ص51-52.

[٢٩] وجاءت هذه الأزمة بعد تأميم الرئيس المصري جمال عبد الناصر لشركة قناة السويس أثر سحب الحكومة الأمريكية عرضها الخاص بتمويل بناء السد العالي وبلغت هذه الأزمة حد الواطئ العسكري في غزو قناة السويس وسيناء في أكتوبر 1956م، أنظر للقضية الفلسطينية والخطر الصهيوني،ص284.

[٣٠] The Israel year book, Brill, Leiden,1961,p. 17

الزراعي والصناعي من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لذلك[٣١].

وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في كل من الزراعة والصناعة معدلات نمو بلغت في المتوسط في الفترة 1950-1963م حوالي 11%-12% سنوياً [٣٢].

وبين عامي ١٩٥٦-١٩٥٧ مر الإقتصاد الإسرائيلي بأزمة حادة تمثلت بانخفاض معدلات النمو في مختلف المؤشرات، إضافة إلى تراجع حجم الإنفاق الحكومي للإستهلاك العام.[٣٣]

ولقد تخطت إسرائيل هذه الأزمة عن طريق المساعدات والتحويلات الخارجية وخاصة التعويضات الألمانية التي بلغت أكثر من مليار دولار تسلمتها إسرائيل على شكل سلع رأسمالية، و وقود ومصانع ومواد أولية[٣٤].

ورغم هذا فقد بلغ الدين الحكومي الخارجي 377 مليون دولار عام 1956م وارتفع إلى 1055 مليون دولار عام 1965م[٣٥].

وفي محاولة للقضاء على هذه الديون شجعت الحكومة الإسرائيلية المساعدات والتحويلات

بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية ولقد اتبعت إسرائيل كل الوسائل المتاحة أمامها لجذب الاستثمارات الأجنبية فبدأت بتمويل التنمية الصناعية كما أقرت قانون تشجيع استثمار رأس المال الصادر في مارس 1950م كما وقامت بتحسين ميزان المدفوعات وقد أدخلت عليه عدة تعديلات متتابعة في السنوات 1955م -1967م لتشمل تقديم المساعدات والمنح والإعفاءات

31 ٢٥ بركات،نظام. الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظر والتطبيق، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1988م، ص ٩٤

[٣٢] حيدر،عزيز. وآخرون، دليل إسرائيل العام، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مارس، 1996م، ص ١٧

33 ٢٧ سمير عبد الله وسمير البرغوثي، الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ط1، منشورات دار الكرمل، صامد 1988م، ص٦

[٣٤] محمد ماضي، عبد الفتاح الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل، ودورها في الحياة السياسية،ط1، مكتبة مدبولي، 1999م، ص ١٧

[٣٥] سمير عبد الله و سمير البرغوثي، مرجع سابق، ص57.

الضريبية والجمركية وتفضيل مناطق التنمية والصناعات التصديرية[٣٦] كما قامت بسن قانون تشجيع الاستثمار عام 1959م، وقد تم تعديل القانون عدة مرات بعد ذلك ولكن دون المساس بجوهره فهو يقرر أسلوب التشجيع الرئيس الذي يستند إلى تقديم الأرصدة والضمانات المالية للمستثمرين بأسعار وتكاليف منخفضة [٣٧]

لكن الدولة لم تستمر طويلاً على هذا النهج، ففي أواخر الخمسينيات حاولت تخفيف الاعتماد

على مصادر التمويل الخارجي التي لعبت دوراً كبيراً في تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي. [٣٨]

لم تكن الدعوة إلى تحقيق الاستقلال الإقتصادي طارئة، بل جاءت نتيجة لقرب إنهاء التعويضات الألمانية التي كانت تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر المساعدات الخارجية واستحقاق جزء كبير من سندات الخزينة التي قامت إسرائيل ببيعها، وأخيراً فشل إسرائيل في الدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة كعضو مشارك تمكنها من تسويق صادراتها دون الاصطدام بجدار التفرقة الجمركية العالمية المفروضة على سلع الدول غير الأعضاء' وهذه المحاولات بدأت تظهر نتائجها على أرض الواقع إذ انخفضت البطالة في إسرائيل بشكل متواصل؛ ففي العام 1958م لم تشكل البطالة سوى نسبة صغيرة من القوة العاملة 5.8% وفي العام 1960م شكلت البطالة نسبة 4.6% من القوة العاملة ثم بلغت البطالة أدنى حد عام 1963م وشكلت نسبة 3.3% فقط عن القوة العاملة، وفي الواقع تعد السنوات 1959م–1963م كما يرد

---

[٣٦] حسن، السيد علوة. القوى السياسية في إسرائيل " 1948–1967"، م.ت.ف، مركز الأبحاث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، أكتوبر، 1973م،ص٥٧

[٣٧] عادل مناع وعزمي بشارة، دراسات في المجمع الإسرائيلي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل،الناصرة. ديسمبر، 1995م، ص254.

[٣٨] شبل،يوسف. أعبء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، أغسطس، 1970م، ص51.

في التقارير الإسرائيلية فترة امتازت خلالها البلاد بالعمالة التامة[٣٩].

وفي فبراير 1962م بعد عشر سنوات بالضبط من السياسة الإقتصادية السابقة أعلن عن سياسة اقتصادية جديدة من قبل وزارة المالية بهدف محاربة الظواهر السلبية[٤٠].

وناقشت الكنيست خلال سنة 1964م المشاكل الإقتصادية التي تواجه البلاد وفي مقدمتها الارتفاع في الأسعار الذي يظهر أثره في ازدياد كلفة المعيشة، والذي يشكل في أغلب الأحوال السبب الرئيسي للاضطرابات العمالية الكثيرة، وكان العجز في الحساب الجاري لفائض الاستيراد قد بلغ حداً خطراً في العام 1964م، حين وصل إلى 573 مليون دولار، في حين كان معدل العجز في السنوات الثلاث السابقة حوالي 341.3 مليون دولار[٤١]، ولهذا ففي السنوات 1960م وحتى 1965م كانت الاحتياجات الإقتصادية لدولة إسرائيل أكبر من الاحتياجات الأمنية. [٤٢]

وتعد الفترة الواقعة بين سنة 1964م-1967م نقطة تحول هامة في تطور الإقتصاد الإسرائيلي بصفة عامة والنشاط الصناعي بصفة خاصة، فلقد ساد الإقتصاد الإسرائيلي قبل عام 1965م معدلات نمو عالية وارتفع مستوى النشاط الإقتصادي مع هيمنة الاحتمالات التضخمية، وحرصاً على تحقيق النمو الإقتصادي المستمر لجأت السلطات الإقتصادية والنقدية الإسرائيلية إلى تبني سياسة انكماشية كانت تهدف إلى تقييد مستوى النشاط الإقتصادي باستخدام مختلف الأسلحة المالية والنقدية المعروفة، واشتركت عدة عوامل بالإضافة لسياسة الانكماش في ركود الإقتصاد الإسرائيلي عام 1965م، ومنها:

---

[٣٩] سعد،إلياس. إسرائيل والبطالة، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، سبتمبر، 1968م، ص57.

[٤٠] جريس،حسام. الاقتصاد الإسرائيلي " النشأة، البنية، السمات الخاصة"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" مدار"، رام الله،٢٠٠٥،ص٣٥

[٤١] حمودة، سعيد. تطورات الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 2 مايو، 1971م، ص26.

[٤٢] موشيه فلبر ، قطاعات الاقتصاد، مركز الإعلام، المطابع الحكومية، القدس، سبتمبر، 1974م، ص٢٥٩

1- انخفاض مستوى نشاط صناعة البناء، والذي أثر بدوره على باقي الصناعات

2- انخفاض الإنفاق على الاستثمار في الإقتصاد ككل وبصفة خاصة في الصناعة، وقد بدأ هذا في مطالع عام 1965م[٤٣]

3- انخفاض معدل الاستهلاك الخاص الذي يرجع في الدرجة الأولى إلى انخفاض الهجرة اليهودية ثم إلى الارتفاع المتباطئ في معدل استهلاك الفرد وإلى الزيادة السريعة في أسعار السلع الاستهلاكية حوالي 8%، بين بداية سنة 1965م ونهاية السنة، ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى استمرار ضغط الطلب على السلع والخدمات خلال النصف الأول من سنة 1965م. [٤٤]

تجمعت هذه العوامل فأدت إلى الركود الاقتصادي الذي انعكس على ارتفاع مستوى البطالة فارتفعت نسبة البطالة من 30 ألف إلى 60 ألف عامل[٤٥] وهذا ما صرح به وزير العمل الإسرائيلي في تقريره عن البطالة أمام الكنيست في 9 مايو 1966م، فقال: "هناك ظواهر واضحة بوجود بطالة وتدهور اقتصادي خاصة في بعض مناطق الإعمار، وقد شكلت لجنة وزارية لوضع التوصيات اللازمة لمواجهة ذلك[٤٦]، ووزعت وكالة " أنوفوستي " الروسية للأنباء في 1966/10/19م تحليلاً عن الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل نقلت فيه عن مصادر وزارة العمل الإسرائيلية ذكرها أن عدد العاطلين عن العمل في هذه السنة ضعف عدد العاطلين في السنة الماضية، وأن ليفي أشكول رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع صرح بأن عدد العاطلين عن العمل قد يصل إلى 65 ألفاً في نهاية العام الحالي أي عام 1966م وأنه إذا لم تحدث تغيرات اقتصادية، ولم تزد إنتاجية العمل والصادرات في كل الفروع فسيؤدي ذلك إلى بطالة عشرات

43

(2) بسيسو، فؤاد حمدي. الاقتصاد الإسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، ط1، دار الجليل للنشر عمان، نيسان 1984م،ص ص١١-٣٠

[٤٤] الدجاني،برهان.رئيس التحرير الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، ط1، مؤسسة الدراسات، بيروت، 1968م،ص٦٤٦

[٤٥] شبل،يوسف. مرجع سابق، ص22.

[٤٦] اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع و الخامس من 1966/7/1-1967/6/30م، م.ت.ف، مركز الأبحاث، لبنان، بيروت، 1969م ، ص ص١٦-١٧

الألوف في المستقبل القريب [٤٧] وهذا جعل إسرائيل تعيش في عام 1966م أزمة اقتصادية خانقة.

ويؤخذ من إحصاءات بنك إسرائيل أن الاقتصاد الإسرائيلي قد سجل ركوداً كبيراً في نشاطه خلال سنة 1966م، بحيث لم يرتفع الناتج القومي القائم بأكثر من 1% مقابل السنتين السابقتين ويعود هذا الركود إلى انخفاض في مستوى الطلب المحلي الذي تأثر بهبوط صافي عدد المهاجرين الجدد إلى إسرائيل. [٤٨]

وإزاء هذه الضائقة فقد انتهجت الحكومة الإسرائيلية عن طريق بنك إسرائيل سياسة مالية توسعية في النصف الثاني من سنة 1966م مما أدى إلى زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للجمهور بحوالي 290 مليون ليرة إسرائيلية، ورغم هذه التسهيلات، فإن الشرط الأساسي لاجتذاب رؤوس الأموال لصناعات التصدير، ألا وهو وجود مستوى معقول من الأرباح في هذه الصناعات، كان مفقوداً. [٤٩]

ولقد شهدت هذه الفترة ازدياد نفوذ القطاع الخاص حتى بلغ إنتاج هذا القطاع في 1966م حوالي 59%من صافي الإنتاج المحلي، وهذا لا يعني أن القطاع الخاص كان ضعيفاً ما قبل هذه الفترة، فقد بقي القطاع الخاص، منذ قيام إسرائيل وحتى 1967م، يتمتع بمكانة خاصة في الاقتصاد الإسرائيلي وأن فترة ما قبل 1965م شهدت سيطرة القطاع العام على القطاع الخاص، فخلال هذه الفترة زاد عدد المشتغلين في القطاع العام من 20% إلى 30%، وهذا يشكل رقماً قياسياً عالمياً في الدول الرأسمالية، إلا أن فترة منتصف الستينيات شهدت انحسار هذه السياسة، فقد بدأ القطاع الخاص بالسيطرة على القطاع العام ويعود ذلك إلى التوجه نحو السوق الأوروبية

---

[٤٧] المرجع السابق ص ١٧٣

[٤٨] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مجموعة مؤلفين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨ ص611.

[٤٩] المرجع نفسه، ص613.

وكان ذلك يعني التخصص في الصناعات وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها، أمام كل ذلك لم يكن هناك مفر من أن تشجع الحكومة القطاع الخاص.[٥٠]

أما بالنسبة لسنة 1967م فقد تميزت، بالنسبة لإسرائيل، بتدهور اقتصادي وانتهاء اتفاقية التعويضات الألمانية لتزيد من صعوبة الموقف الاقتصادي، وقد أدى تدهور الموقف الاقتصادي وازدياد البطالة إلى حدوث انخفاض في الهجرة اليهودية الواردة وزيادة الهجرة المعاكسة[٥١]، كما وشهدت البطالة في عام 1967م زيادة كبيرة، فقد قال يجال آلون وزير العمل الإسرائيلي في خطاب له أمام الكنيست بتاريخ 1967/2/27م " بأن عدد العاطلين عن العمل في الربع الأخير من العام 1966م بلغ 96 ألف عاطل عن العمل ولقد أيد مكتب الإحصاء العام يوم 1967/5/3م أن عدد الأشخاص الذين كانوا عاطلين عن العمل في الأشهر الأخيرة من عام 1966م وسجلوا في مكاتب العمل بلغ 99000 شخص أي ما يعادل 10.3% من مجموع عدد الأشخاص العاملين في الدولة[٥٢] كما وشهدت سنة 1967م هبوطاً في متوسط نمو الناتج القومي مقارنة مع السنوات السابقة إلى 2% وجاء هذا الانخفاض نتيجة لسياسة إسرائيلية متعمدة محاولة منها للحد من الاعتماد على العون الخارجي.[٥٣]

وفي نفس السنة 1967م ارتفعت الأسعار وكان نتيجة الرواج الاقتصادي، الذي كان مبعثه كثرة ورود الاستثمارات الأجنبية عامة والأمريكية خاصة، وكذلك لكثرة المساعدات المالية والاقتصادية والقروض الأجنبية التي وردت إلى إسرائيل هذا بالإضافة إلى زيادة القوة الشرائية وتوافر الأيدي العاملة العربية، كل ذلك أدى إلى زيادة ديون إسرائيل وانخفاض قيمة الليرة

[٥٠] سليمان رشيد، سليمان. التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الصراع الطبقي والاجتماعي في إسرائيل ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 37 سبتمبر 1974، ص104-105.

[٥١] حسام جريس، مرجع سابق، ص24.

[٥٢] مطلق،رفيق حبيب. إسرائيل قبيل العدوان، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، سبتمبر، 1967م،ص ١١

[٥٣] محي الدين،عمرو. استراتيجية الانتماء في إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 33، يوليو، 1973، ص14.

الإسرائيلية، ويرجع تخفيض الليرة الإسرائيلية إلى الطبيعة الشاذة للاقتصاد الإسرائيلي، وهي القائمة على الاعتماد أساساً على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها الاستثماري، فمعظم الاستثمارات التي حققها الاقتصاد الإسرائيلي طوال فترة وجوده حتى 1967م لم يتم تمويلها عن طريق الادخار المحلي، بل عن طريق المصادر الخارجية، وأعلى نسبة ساهمت بها المدخرات المحلية لم تتجاوز 45% أي أقل من النصف وكانت في السنوات ما بين 1960-1965م[٥٤] وقد بلغ صافي المبلغ الذي جمعته الوكالة اليهودية أثناء حملاتها العالمية عام 1966م حوالي 60 مليون دولار، وارتفع هذا المبلغ ليصل عام 1967م إلى حوالي 346 مليون دولار. [٥٥]

ب : الزراعة:

ابتداء من سنة 1960م وحتى نهاية 1967م لم تسجل المساحة المزروعة زيادة إلا بـ 28 ألف دونم فقط، وهي زيادة لا تقارن البتة بتلك التي حدثت ما قبل عام 1958م، فبين عام 1948م-1958م زادت المساحة المزروعة حوالي 2.690.000 وهذه الزيادة القليلة التي حدثت بين عام 1960م إلى 1967م تدل على أن الزراعة الإسرائيلية قد استوعبت عدداً كافياً من المهاجرين خلال الخمسينيات ولم يعد لديها إلا إمكانية ضئيلة لاستيعاب المهاجرين الجدد في الفترة التي تلتها[٥٦]، وإلى جانب هذا كان أيضاً هناك سبب في انخفاض المساحة المزروعة وهو نقص المياه لري هذه المساحات وهذا جعل التفكير في مشروع نهر الأردن، و من مشاكل المياه، أن معظم مصادر المياه تتركز في الشمال بينما الأرض الصالحة للزراعة تقع في الوسط والجنوب[٥٧].

ومن المعروف أن القطاع الزراعي يحتل مركزاً رئيسياً في الاقتصاد الإسرائيلي بالرغم من أن

[٥٤] شهيب، عبد القادر. مستقبل الليرة الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 58، يونيو، 1976م، ص98-99.

[٥٥] أبو النمل،حسين. مرجع سابق، ص19.

[٥٦] أبو رجيلي،خليل. الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، م.ت.ف، مركز الأبحاث بيروت، مايو، 1970م، ص ٣٩

[٥٧] السهلي،نبيل. مرجع سابق، ص22.

مساهمته في إجمالي الناتج المحلي لم تتعدى 11.6% عام 1960م وهذا ما دفع الحكومة الإسرائيلية لدعم الزراعة وتطويرها بشتى الأساليب، بحيث تحولت من زراعة بعلية إلى زراعة كثيفة مروية.[٥٨]

وترمي إسرائيل من وراء هذا الاهتمام إلى تحقيق أهداف رئيسية هي:

١- زيادة المساحة المزروعة قدر الإمكان عن طريق استصلاح الأراضي.

2- زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة زيادة الطلب على المواد الغذائية نظراً للازدياد الكبير الذي يحصل سنوياً في عدد السكان من جراء الهجرة الجماعية إلى إسرائيل.

3- تمكين الزراعة من استيعاب المهاجرين الجدد بقصد دمجهم في الاقتصاد.

ولقد ظهر هذا الاهتمام على أرض الواقع إذ تطورت مساحة الأراضي المروية من بين الأراضي المزروعة في إسرائيل بإيقاع مختلف تماماً عن التطور الذي لحق بإجمالي الأراضي المزروعة، فقد بلغت نسبة الأراضي المروية من إجمالي الأراضي المزروعة 30% في سنة 1959م و 38.3% سنة 1967م .[٥٩]

أما بالنسبة إلى حجم قوة العمل في قطاع الزراعة فقد ارتفع إلى 127 ألف عامل عام 1959م . الذي كان عام الذروة في تاريخ العمالة الزراعية سواء على صعيد قوة العمل الزراعية أو حجمها، وشهدت العمالة الزراعية في الأعوام اللاحقة هبوطاً مستمراً لتستقر في عام 1966م على 12.4% أي حوالي 108.7 ألف شخص هبطت بعد ذلك بشكل حاد جداً لتصل إلى 89.8 ألف شخص.[٦٠] وهذه القوى العمالية هي الدافع الرئيسي وراء زيادة المساحة المحصولية، فبناء على الإحصاءات الإسرائيلية فإن المساحة المحصولية خلال سنة 1964م بلغت 4 ملايين و110

[٥٨] المرجع نفسه، ص24.
[٥٩] أبو النمل،حسين. مرجع سابق، ص232.
[٦٠] المرجع السابق، ص ٢٣٣

آلاف دونم مقابل ثلاثة ملايين و 970 ألف دونم في السنة السابقة، وهذا يدل على مدى اهتمام الحكومة الإسرائيلية بالتوسع في القطاع الزراعي، ومن أجل زيادة تنمية القطاع الزراعي وضعت الحكومة الإسرائيلية في شهر أغسطس سنة 1964م خطة خمسية للتنمية الزراعية و كان من المتوقع أن يؤدي تنفيذها إلى زيادة في القطاع الزراعي بحوالي 40% شرط أن تبقى الأسعار والأجور على حالها ومن البديهي أن هذا الشرط لا يعطي الخطة صبغة واقعية.[٦١]

وبالنسبة للإنتاج النباتي في إسرائيل فيأتي القمح بالمرتبة الأولى؛ فقد بلغ الإنتاج الزراعي للقمح عام 1957-1958م حوالي 53.000 طن، ومن الحبوب الرئيسية الأخرى الشعير ومن المحاصيل الزراعية كذلك الشوفان والذرة، كذلك القطن والفول السوداني والسمسم كما ويزرع التبغ بكميات لا بأس بها.[٦٢]

أما بالنسبة لزراعة الخضار و البطاطا في إسرائيل فإن هذه الكميات تكفي للاستهلاك المحلي وتصدر الفائض، فقد بلغ الإنتاج الزراعي للخضار عام 1957-1958م 363 ألف طن، كما وقدرت صادرات الخضار لعام 1964م حوالي 990 طن خضار وبلغت صادرات البطاطا حوالي 2980 طناً[٦٣]، أما الحمضيات فهي من أهم المحاصيل الزراعية نظراً لاعتماد إسرائيل عليها في التصدير وبالتالي اعتبارها محصولاً نقدياً يوفر جزءاً لا يستهان به من احتياجات النقد الأجنبي، ولقد زادت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات، وبسبب هذه الزيادة الملحوظة في المساحة نلاحظ زيادة في الإنتاج فقد بلغ إنتاج الحمضيات خلال سنة 1963م حوالي 838.900 طن مقابل 736.400 طن سنة 1962م مقابل 435.000 طن سنة 1957-1958م مقابل 272.700 طن

---

[٦١] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص427.

[٦٢] المرجع السابق، ص418-422.

[٦٣] نفس المرجع ،ص421-422.

سنة 1949م.[٦٤]

والمعروف أن إسرائيل تعتمد على دول السوق الأوروبية المشتركة في تصدير الحمضيات وقد كان لقرار مجلس السوق في أواسط نوفمبر سنة 1965م بزيادة الرسوم الجمركية على البرتقال المستورد من أجل حماية البرتقال الإيطالي وقع كبير في إسرائيل، فقد كانت إسرائيل تصدر 54% من إنتاج الحمضيات خلال سنة 1963م و 1964م، وبسبب ذلك القرار انخفض التصدير 10%، وهذا ما جعلها تتخذ بعض الإجراءات التأديبية، فقد هددت إسرائيل برفع التعريفات الجمركية على بعض مستورداتها من السوق المشتركة وبشكل خاص السيارات.[٦٥]

إلى جانب الإنتاج الزراعي المتطور هذا فهناك الإنتاج الحيواني، فتشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن إنتاج اللحوم قد بلغ 116.950 طناً سنة 1963م مقابل 110.000 طن سنة 1962م، وقد بلغ إنتاج الحليب خلال سنة 1963م – 1964م حوالي 365.750 لتراً وحوالي 22.930.000 بيضة، ولهذا التطور أثره في عملية التصدير، فيلاحظ خلال سنة 1965م بأن الصادرات الزراعية ارتفعت بسبب تحسن المواسم الزراعية من 66.7 مليون دولار خلال السنوات السابقة إلى 86 مليون دولار سنة 1965م، وكان للحمضيات الفضل في هذه الزيادة، فقد زادت من 52 مليون دولار إلى 70 مليون دولار، كما وزادت نسبة الدخل في المجال الزراعي فوصلت إلى 1.700.000 ليرة إسرائيلية، وارتفعت الصادرات الزراعية من الحمضيات إلى 64 مليون دولار في 1961م منها 40 مليون من الحمضيات، وقد ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي إلى 417 مليون دولار عام 1959م –1960م ثم ارتفع بزيادة 19.6% خلال سنة 1962م وخلال سنة 1963م سجل زيادة 8% ثم سجل ارتفاعاً آخر حوالي 7% سنة 1964م، ثم ارتفع سنة 1965م بحوالي 4% ، وهذا الارتفاع والزيادة المستمرة جاءت إما عن طريق التوسع في الناتج

[٦٤] المرجع السابق، ص422.
[٦٥] المرجع السابق، ص422.

في المزارع القائمة أو عن طريق إنشاء مستعمرات جديدة أو قرى جديدة.[٦٦]

أما بالنسبة للمستوطنات الزراعية (الموشاباه) فقد طرأ بين الأعوام 1955م إلى عام 1960م انخفاض ملموس على مستوطنات زراعية جديدة؛ وما تم بناؤه لم يتجاوز 40 قرية مستوطنة. وقد شهد الناتج القومي هبوطاً على الشكل التالي 1965م هبط النمو إلى 8.2%، و 1966م هبط إلى 0.6% وإلى 1.2% في العام 1967م وجاء هذا الانخفاض نتيجة لسياسة الانكماشية التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية في الفترة المذكورة.[٦٧]

هذا الهبوط أثر على تطور أداء القطاع الزراعي من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أن القطاع الزراعي ساهم بنحو 5% عام 1967م بينما كان يساهم في عام 1960م بحوالي 11.6% ، وكانت قيمة الإنتاج الزراعي والحيواني سنة 1965م حوالي 1.346 مليون ليرة إسرائيلية مع العلم أنه كان هناك تذبذب في كمية إنتاج بعض المحاصيل مثل الشعير والذرة، وقد أشار التقرير السنوي لبنك إسرائيل لعام 1966م أن قيمة الإنتاج الزراعي ارتفعت بحوالي 4% خلال تلك السنة.[٦٨]

جـ : الأوضاع الصناعية :

شهد قطاع الصناعة بين الأعوام ١٩٥٦-١٩٦٧م ، تطورات كمية ونوعية، جعلت منه القطاع الرائد، وأهم فروع الاقتصاد الإسرائيلي بلا منازع، فهو ليس أكبر مساهم منفرد في الناتج القومي فحسب، بل أكبر موظف، عدا قطاع الدولة، لليد العاملة أيضاً، فضلاً عن ذلك فإن عماد التجارة الخارجية لإسرائيل هو الصناعة التي تسهم بأكثر من 90% من الصادرات الإسرائيلية،

---

[٦٦] صايغ،يوسف. مرجع سابق، ص179.

[٦٧] فلبر،،موشيه. مرجع سابق، ص42.

٦٥الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، مرجع سابق، ص618-622.

وكان من ملامح الفترة بين سنة 1954م –1964م انتقال الاهتمام من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي مع عدم إهمال الزراعة،وقد كانت سياسة الحكومة تشجع توظيف الأموال المحلية والأجنبية في الصناعة انطلاقاً من قانون تشجيع الصناعة لعام 1952م المعدل في 1955م.[٦٩] لقد تطورت الصناعة في إسرائيل خلال الخمسينيات وبداية الستينيات، وبلغت نسبة الازدهار الصناعي22% في عام 1952م، وبلغ الإنتاج القومي الصناعي 18 مليون دولار في أوائل الخمسينيات، وتم استيعاب حوالي 200 ألف عامل في الأعوام ما بين 1948م إلى عام 1954م ففي منتصف الخمسينيات بدأت الظواهر تشير إلى بداية مرحلة تطور ثانية في القطاع الصناعي تمثلت في إقامة صناعات تنتج سلعاً تحل محل السلع الأجنبية المستوردة، ولقد استمرت هذه المرحلة طوال الستينيات حتى أصبحت الحاجة ماسة إلى زيادة حجم الصادرات.[٧٠]

ولقد تظافرت عدة عوامل لتهيئة الجو المناسب لهذا التطور والتوسع الصناعي بين عام 1950م – 1966م؛ إذ ازداد الطلب المحلي على المنتجات الصناعية تبعاً للزيادة الدائمة في عدد السكان، كما أدى ازدياد إقامة المباني السكنية إلى ارتفاع الطلب على المنتجات والسلع المتصلة بهذا النشاط. هذا بالإضافة إلى سياسة الحماية التي أخذت بها الحكومة الإسرائيلية لحماية منتجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية، يضاف إلى ذلك أن الهجرة المتدفقة على إسرائيل قد هيأت لها سبيل الحصول على ما تحتاج إليه من أيد مدربة في كثير من أوجه النشاط الصناعي.[٧١]

وهناك عامل مهم من عوامل التطور وهو توفرت حرية الملاحة في خليج العقبة للسفن

---

[٦٩] صايغ،يوسف. مرجع سابق، ص183.

[٧٠] السهلي،نبيل. مرجع سابق، ص26.

[٧١] يوسف، عبد النبي حسن. مرجع سابق، ص171.

الإسرائيلية بعد العدوان الثلاثي عام 1956م فتمكنت إسرائيل من النفاذ إلى أفريقيا وآسيا، وهو ما وفر لها المواد الخام اللازمة للصناعة. [٧٢]

كان لهذه العوامل الأثر على زيادة الإنتاج، فلقد ازداد الإنتاج الصناعي الإسرائيلي بشكل ملحوظ حتى وصلت قيمته إلى 6900 مليون ليرة إسرائيلية عام ١٩٦٠م، كما ارتفعت صادرات السلع المصنوعة إلى 305 مليون دولار عام 1964م وإلى 340 مليون دولار سنة 1965م، ثم إلى 375 مليون دولار سنة 1966م ثم إلى 416 مليون دولار عام 1967م، أي بمعدل سنوي قدره 10.8% تقريباً. وتعود هذه الزيادة إلى تطور النشاط الصناعي في إسرائيل تطوراً سريعاً وملموساً. [٧٣]

وتعددت الصناعات من ثقيلة وخفيفة؛ فهناك صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ وغيرها إلا أن أهم فروع الصناعة على الإطلاق من حيث القدرة على التصدير هي صناعة صقل الماس التي تحتل المقام الأول بين مختلف الصناعات، إلى جانب هذه الصناعة هناك صناعة المعادن والآلات ومواد البناء والأسلحة والذخيرة، وهذه الصناعة كان لها نصيب الأكبر في الزيادة خلال الأعوام 1957م – 1967م، وإلى جانب هذا فإن السنوات 1960م – 1965م شهدت نمواً في القطاع الصناعي وازدادت الاستثمارات في هذا القطاع، واستطاعت هذه المشاريع أن تضاعف حجم الإنتاج الصناعي خلال الفترة الواقعة بين عام 1956م و 1960م كما تضاعف مرة ثانية خلال الفترة الواقعة بين عام 1961م و 1965م أكثر من 5500 مليون ليرة[٧٤].

كما أن القطاع الخاص بدأ بالنمو وخاصة في القطاع الصناعي، إضافة إلى أن هذه المرحلة شهدت نمواً في الطبقة العاملة الإسرائيلية، وبلغت نسبة العمال العاملين في قطاع الصناعة عام

---

[٧٢] مرسي،فؤاد. مرجع سابق، ص68.

[٧٣] يوسف، عبد النبي حسن. مرجع سابق، ص171.

[٧٤] عرودكي،يحيى. مرجع سابق ،ص٢٤٦

1966م حوالي 26.1%، وشهدت هذه الفترة أيضاً اندماج الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد العالمي نتيجة الاستثمارات الأجنبية واعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الأمريكي، كما وأن أواخر هذه الفترة بدأت تشهد فترة الركود الاقتصادي وزيادة البطالة وقلة الهجرة.[٧٥] وأعلن وزير التجارة والصناعة، في 13 إبريل 1964م، بأن الحكومة قد أعدت خطة للتنمية الصناعية تشمل الفترة 1965م – 1970م.[٧٦]

يذكر أن الصناعة الإسرائيلية قد تطورت في ثلاثة اتجاهات، أولاً: في اتجاه الاعتماد على قاعدة من الخامات المحلية، مثل أملاح البحر الميت، وثانياً: في اتجاه الاعتماد على الكفاءة التكنولوجية في الكيماويات والأدوية وبعض الآلات، وثالثاً: في اتجاه الاعتماد على استخدام خامات خفيفة الوزن صغيرة الحجم غالية الثمن مثل الفراء والماس، وتطور حجم الصادرات الصناعية بقفزات كبيرة جداً؛ فقد ارتفعت قيمتها من 18 مليون دولار عام 1950م إلى 153 مليون دولار عام 1960م،وإلى 248 عام 1963م، وإلى 281 عام 1964م.[٧٧]

وبالرغم من هذا التطور الذي حققته الصناعة الإسرائيلية إلا أنه كانت هناك عوامل عرقلت هذا التطور الصناعي، وأولها افتقار إسرائيل إلى الموارد الطبيعية و المواد الخام الزراعية، وعلى وجه الخصوص المواد المولدة للطاقة الحرارية كالبترول والكهرباء، ولهذا اعتمدت الصناعة الإسرائيلية على المواد الخام المستوردة، ومنها البترول، فعلى الرغم من أن هناك آباراً للبترول في منطقة النقب إلا أنها في نهاية عام 1961م كان لا يزيد احتياطيها عن مليونين من الأطنان وكان إنتاجها حوالي 130.000 طن في نفس العام، كما وبلغ إنتاج البترول سنة 1964م حوالي

[٧٥] سليمان رشيد سليمان. مرجع سابق، ص103.
[٧٦] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص446.
[٧٧] المرجع السابق، ص ٢٤٢

229 مليون ليرة مقابل 174 مليون ليرة سنة 1963م و 102 مليون ليرة سنة 1958م،[٧٨] وبهذا تظل إسرائيل مضطرة لأن تشتري حاجتها من النفط من الخارج بكلفة حوالي 35 مليون دولار سنوياً، مما يشكل عبئاً ضخماً على ميزان المدفوعات، وكانت تشتري حاجاتها من النفط من إيران؛ فلقد بدأت في جلب النفط من إيران منذ سنة 1957م، وكان ضمان استيراد النفط الإيراني هو العامل الذي مكن إسرائيل من بنا خط أنابيب إيلات حيفا، فلقد قررت إسرائيل تنفيذ خط الأنابيب الذي يمر عبر أراضيها من إيلات إلى حيفا، وتعاقدت مع الاحتكارات الأمريكية والبريطانية لتنفيذه، وظل النفط الإيراني طوال الستينيات، والذي تسيطر عليه الاحتكارات الأمريكية، هو المصدر شبه الوحيد لتزويد إسرائيل بالنفط.[٧٩]

رغم هذه المعوقات وبالرغم من أن إسرائيل فقيرة نسبياً بالمواد المعدنية، فإن إنتاج الصناعات المنجمية سجل توسعاً ملموساً خلال سنوات أواخر الخمسينيات وأواسط الستينيات وهذا بفضل ما قامت به السلطات الإسرائيلية من مسح جيولوجي، وتوجد معظم هذه الموارد في البحر الميت وفي القسم الجنوبي من منطقة النقب، ومن أهمها البوتاس والبرومين والفوسفات والنحاس والرخام والغاز الطبيعي؛ فبالنسبة للفوسفات فقد تطورت صناعته خلال الفترة 1958م-1964م، ولقد قدر إنتاج الكيماويات وعلى رأسها الفوسفات في إسرائيل عام 1962م بمبلغ 190 مليون ليرة إسرائيلية لنفس العام، ولما كان تطلعات إسرائيل لدعم اقتصادها تقضي بزيادة صادراتها من الفوسفات، ولم يكن بمقدرتها عمل ذلك منفردة دعت عدة شركات عالمية لاستثمار الفوسفات، ففي يوليو 1964م زار وزير التنمية الإسرائيلية لندن من أجل البحث في إمكانية إنشا مصنع لتصنيع الكيماويات ومنها الفوسفات، وقد قدر إجمالي الاستثمارات اللازمة

---

[٧٨] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص431.

[٧٩] مرسي،مرجع. مرجع سابق، ص82.

لهذا المشروع بحوالي 20 مليون دولار أمريكي.[٨٠]

وفي مطلع عام 1965م جرت مباحثات بين شركتين أمريكيتين هما: سويفت وكارل م. ليوبورودس (swift, and carl m. leoporods) لإنشاء معمل للشركة الأمريكية الإسرائيلية لإنتاج الفوسفات المركز بالحرق الذاتي بمعدل نصف مليون طن في السنة، وفي خطة التنمية التي أعدتها إسرائيل سنة 1966م رصدت الحكومة 60 مليون دولار لاستثمارها في المشاريع الكيماوية خصصت 75% منها لتطوير المشاريع الصناعية الفوسفاتية.[٨١]

إلى جانب إنتاج وتصدير الفوسفات فهناك نمت صناعة المعادن بين العامين 1958م – 1961م بمعدل أسرع من معدل نمو الصناعة الإسرائيلية في مجملها وحصل التوسع في هذه الصناعة على الخصوص بين العامين 1960م –1961م، إن صادرات المعادن قد ازدادت بنسبة ضعيفة، إلا أن هذه الصادرات زادت عن معدل سائر الصادرات الصناعية وأهم هذه الصادرات صادرات النحاس، فقد بدأت صادرات النحاس منذ عام 1959م وكانت طاقتها الإنتاجية للسنوات الخمس الأولى تقدر بـ " 6100" طن سنوياً، وعام 1964م ارتفع إنتاجها إلى 9000 طن في السنة، وجرى العمل على تطوير مناجم النحاس ولقد بلغت القيمة النقدية لصادرات النحاس لعام 1964م حوالي 11 مليون دولار، وإلى جانب هذه الصناعات التي تستخدم فيها المواد الخام الداخلية، فهناك صناعة صقل الماس رغم أن الماس الخام يستورد بأكمله إلى إسرائيل، فهي تحتل مركزاً هاماً مع القطاع الصناعي خاصة وأنه يعتمد عليها من ناحية التصدير بنسبة 40% تقريباً من إجمالي الصادرات، ولقد بلغت كمية الماس التي صدرتها إسرائيل عام 1963م مقدار 1.007.000 قيراط (القيراط 0.2 غرام) من الماس المصقول الملمع، وبلغت قيمتها الصافية حوالي 104 ملايين دولار،

---

[٨٠] جبر، فلاح سعيد. الصناعات الفوسفاتية والمعدنية والتعدينية في فلسطين المحتلة وأثرها في خدمة الإطماع الصهيونية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 12، أغسطس 1972م، ص219.

[٨١] المرجع نفسه، ص221.

وتعتبر صناعة الماس الصناعة الوحيدة في إسرائيل التي يعود كل إنتاجها إلى التصدير، وتزيد كميات الماس المصدرة سنوياً بمعدل ثابت تقريباً 26%، أي أكثر من الربع، وهذا يعني أن صادرات الماس أو الدخل الصافي في هذه الصناعة يتضاعف كل 4 سنوات.[٨٢]

وهناك صناعة المواد الغذائية، والتي تعد من أهم الصناعات التحويلية في إسرائيل، وقد سجل إنتاجها ارتفاعاً ملموساً خلال سنة 1964م، وقد استطاعت هذه الزيادة في الإنتاج، وهذا التوسع في هذا القطاع أن توفر حاجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات الدفاع من بعض المنتجات، وأن تقلص من قائمة المستوردات عدداً من السلع التي كانت تعتمد إسرائيل على الخارج في توفير حاجاتها منها.[٨٣]

إلى جانب هذه الصناعات كانت هناك مشاريع قيد الإنشاء، وتم الانتهاء من عدد منها مع انتهاء سنة 1965م، وكانت هذه المشاريع تطويرية واسعة النطاق، مثل إكمال المرحلة الأولى في ميناء أسدود، وإنهاء مشروع المياه القطري من بحيرة طبريا في الشمال إلى النقب في الجنوب، وإكمال المصانع لإنتاج البوتاس والفسفور على البحر الميت.[٨٤]

لعب قطاع البناء والإنشاءات دوراً رئيسياً في النشاطات الاقتصادية في إسرائيل فقد استوعبت ما لا يقل عن 110 آلاف عامل من مجموع العاملين في الاقتصاد كله، وأهمية هذا القطاع لا تكمن فقط في فرص العمل المباشر التي يخلقها، ولكن أيضاً في الأثر الاقتصادي الذي يتركه من حيث دور العاملين فيه على توسيع الطلب على السلع الاستهلاكية وغيرها مما يحفز فروعاً أخرى في الصناعة، وبهذا كانت الصناعة الإسرائيلية في نهاية الحقبة المشار إليها، وهي حقبة الخمسينيات والستينيات، تعاني من طاقة إنتاجية عاطلة يحتاج تشغيلها إلى عناصر اقتصادية

---

[٨٢] مروة،يوسف. مرجع سابق، ص301.

[٨٣] عرودكي،يحيى. مرجع سابق، ص247.
[٨٤] جريس،حسام. مرجع سابق، ص23.

جديدة يأتي على رأسها توفير السوق، ومن هنا لم تكن مصادفة أن تنتهي مرحلة التوسع في الصناعة الإسرائيلية سنة 1965م بأزمة فيض الإنتاج الشهيرة سنة 1966م، وبسبب هذه الأزمة فقد طرأ انخفاض على المنتجات الصناعية في الأعوام 1965م وحتى 1967م، حيث بلغت نسبة الإنتاج 10% فقط في عام 1965م، وبنسبة 2% في عام 1966م وبنسبة 3.5% في عام 1967م، ونتيجة لذلك طرأ أيضاً انخفاض على الإنتاج القومي، التي وجدت حلاً لها مع توسع السوق الإسرائيلية إثر حرب 1967م، ويؤكد هذا ما تقدم في ابتلاع إسرائيل الفوري لسوق المناطق المحتلة 1967م وهذا شأن ما كان له أن يتم لولا الطاقة الإنتاجية الفائضة التي شغلت حال توفر طلب على منتجاتها في السوق الجديدة التي فتحت أمام الصناعة الإسرائيلية، وبذلك لم تحل سوق المناطق المحتلة 1967م أزمة فيض الإنتاج التي كانت تعاني منها إسرائيل فحسب، بل فتحت المجال واسعاً أمام مرحلة جديدة من مراحل التطور الصناعي في إسرائيل أيضاً.[٨٥]

وبهذا نلاحظ أن الصناعة تطورت من صناعة استهلاكية بالدرجة الأولى لمواجهة احتياجات الاستهلاك المحلي إلى صناعة أكثر تنوعاً لتوفير السلع الرأسمالية والوسيطة للصناعة المحلية ثم إلى صناعة تصديرية.

د : التجارة الخارجية :

لعبت التجارة الخارجية لإسرائيل دوراً حيوياً في سير الاقتصاد، سواء لناحية أثرها على مستويات العمالة والدخل والإنتاج، أو لناحية أثرها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية، فكانت التجارة الخارجية لإسرائيل تحتل أهمية خاصة نظراً لانغلاق الأسواق العربية، وهي التي تشكل المجال الحيوي للسلع الإسرائيلية، وبالتالي كانت إسرائيل تحاول إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها في الخارج، ولتوفير النقص الشديد الذي عانت منه في المواد الخام، فلقد سجلت

---

[٨٥] أبو النمل،حسين. مرجع سابق، ص255-256.

الواردات من المواد الخام من الولايات المتحدة زيادة ملحوظة؛ ففي عام 1963م بلغت حوالي 185 مليون دولار لتزيد في عام 1964م إلى حوالي 202 مليون دولار، كما وسجلت الواردات من كندا انخفاضاً قليلاً سنة 1964م، 8.7 مليون دولار مقابل 8.9 مليون دولار سنة 1963م، أما الواردات من بلدان آسيا فقد سجلت ارتفاعاً كذلك، ففي عام 1963م بلغت حوالي 16 مليون دولار وفي عام 1964م حوالي 18 مليون دولار.[٨٦]

وبالنسبة لقطاع التجارة الخارجية فهناك ثلاث صفات مرتبطة بالتجارة الخارجية لإسرائيل وهي:

1- الاعتماد بصورة رئيسية على الاستيراد من الخارج فيعيش الاقتصاد الإسرائيلي على أساس وجود فائض واضح من الواردات على الصادرات وقد بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات 28% في عام 1953م، بينما ارتفعت إلى 60% في عام 1965م.

2- حجم الاستيراد الكبير يتطلب حجماً مماثلاً من الصادرات لدفع تكلفته، ولقد ازداد حجم الصادرات أيضاً بصورة مطردة فبينما كانت الصادرات لا تزيد عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي في الخمسينيات أصبحت تشكل أكثر من 25% في الستينيات.

3- على الرغم من الازدياد المطرد في حجم الصادرات فإنه لم يستطع قط أن يكون مساوياً لحجم الاستيراد، ففي منتصف الخمسينيات وصل التصدير إلى حوالي الثلث من الاستيراد، ولكن في الستييات كان قد فاق 50%، وفي عام 1964م عادت الصادرات إلى الانخفاض فقد بلغت قيمة الصادرات من الواردات حوالي 452 مليون دولار أي بنسبة 44% من قيمة الواردات واستمر هذا الانخفاض فوصل عام 1965م إلى حوالي 404 مليون دولار، ثم ارتفع بشكل مفاجئ إلى حوالي 474 مليون دولار عام 1966م

[٨٦] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964م، مرجع سابق، ص455.

أي بزيادة قدرها 17.5%، وبما تجدر الإشارة إليه أن الصادرات سجلت ارتفاعاً سنة 1966م على الرغم من زيادة تكاليف الإنتاج في إسرائيل، وترجع تلك الزيادة إلى زيادة الطلب على السلع الإسرائيلية في الخارج وكذلك إلى نظام دعم الصادرات الذي تتبناه الحكومة.[٨٧]

ولقد اتبعت إسرائيل وسائل عديدة لزيادة صادراتها ومن بينها تخفيض قيمة الليرة الإسرائيلية عدة مرات كان آخرها في سنة 1962م وإنشاء صناديق لتمويل الصادرات بفوائد ضئيلة، ورصد مبالغ كبيرة في الميزانية العامة كمنح للمصدرين[٨٨]

وكذلك من أجل تنشيط التجارة الخارجية لإسرائيل قامت الحكومات الإسرائيلية بتوقيع عدد من الاتفاقيات بشأن المبادلات التجارية والإعفاء من الرسوم والضرائب فكان منها:

توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة بتاريخ 1960/10/3م بهذا الشأن، كما ووقع في مايو 1966م بروتوكول لتجديد الاتفاق التجاري القائم بينها وبين تركيا لمدة سنة أخرى، و بموجبه سيصدر كل من الفريقين بضائع بقيمة 12 مليون دولار، و وقع في 9 يونيو 1966م بالقدس بروتوكولاً لتمديد الاتفاق التجاري القائم بين إسرائيل ويوغسلافيا لمدة سنة أخرى وبموجبه سيصدر كل من الفريقين بضائع بقيمة 26 مليون دولار.[٨٩]

كما طورت إسرائيل المؤسسات المسؤولة عن التصدير وأوجدت العديد من الأسواق الخارجية، سواء كان ذلك في الدول الاشتراكية أو الدول الغربية، فتمكنت من الوصول إلى اتفاق تجاري مع السوق الأوروبية المشتركة في 1964/6/4م وقد جاءت مبادئ هذا الاتفاق على النحو التالي :

---

[٨٧] نفس المرجع ص٦٣٢

[٨٨] نفس المرجع ص ٤٥٨

[٨٩] عرودكي،يحيى. مرجع سابق، ص54-55.

أ- دعم العلاقات الاقتصادية التجارية القائمة بين إسرائيل والدول الأعضاء.

ب-التنمية المتناسقة للتبادل التجاري بين الأطراف.

جـ- وضع أسس التنمية المتزايدة فيما بينها.[٩٠]

وبهذا أصبحت السوق الأوروبية تستوعب القسم الأكبر من الصادرات الإسرائيلية؛ إذ بلغت قيمة ما صدر إليها خلال سنة 1964م حوالي 92% من الصادرات الإجمالية مقابل 65% خلال سنة 1963م.[٩١]

إلى جانب هذه الجبهة كانت إسرائيل قد فتحت جبهة أخرى لتجارتها الخارجية ألا وهي الجبهة الأفريقية فلقد اتجه النشاط الإسرائيلي في أفريقيا إلى تناول نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والنقابية، فقد قال ليفي أشكول، في معرض حديثه عن أهمية أفريقيا بالنسبة لإسرائيل: "إن مستقبل الأجيال الآتية في إسرائيل يتعلق لحد كبير بمدى النشاط الإسرائيلي في القارة الأفريقية" وأكد هذا بن غوريون عندما قال: "إن مستقبل إسرائيل الاقتصادي وموقعها الدولي يتعلقان بالعلاقات التي تقيمها إسرائيل في أفريقيا"[٩٢] ويؤيد هذه الأقوال إصرار إسرائيل والدول الاستعمارية التي تساعدها على ضرورة فتح الممرات المائية إلى البحر الأحمر وعدوانها الذي قامت به على الأمة العربية في حزيران " يونيو" 1967م بعد أن أغلقت مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية.

هـ: المساعدات الخارجية لإسرائيل بين عامي 1956-1967م:

لقد استوعب الإقتصاد الإسرائيلي بين عامي1950-1964م ما يقرب من 6962 مليون دولار، منها 3706 مليون، معونات وأموال غير مستردة " 53%"، والباقي قروض والتزامات مختلفة،

---

[٩٠] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مرجع سابق، ص460.

[٩١] نفس المرجع، ص ٤٥٧

[٩٢] عرودكي،يحيى. مرجع سابق، ص54-55.

وقد تراوحت نسبة التعويضات الألمانية وحدها23% كحد أدنى، عام 1960م، و 11% عام 1965م، أما الهبات والقروض الأمريكية، فقد قدرت بنحو 45% عام 1965م.[٩٣]

وهذه المعونات والمساعدات لها ثلاث قنوات للتمويل، هي:

1- التحويلات من طرف واحد: " دون مقابل" فلقد بلغت خلال السنوات العشر الأوائل من قيام إسرائيل حوالي 69% من جملة عجز ميزان المدفوعات، وخلال الفترة هذه أيضاً أسهمت التحويلات من المؤسسات القومية، بمبالغ كبيرة، وبصفة عامة فلقد استوعبت إسرائيل فيما بين عامي 1950م و1964م، ما يقرب من 6962 مليون دولار منها 3706 ملايين دولار معونات وأموالاً غير مستردة.[٩٤]

2- التحويلات الرأسمالية: وتشمل القروض على اختلاف أنواعها من دولية، وحكومية، وفردية وهذه القروض تحمل فوائد وهي كذلك واجبة التسديد، إن عاجلاً أو آجلاً، ولقد بلغ صافي الديون الخارجية لعام 1960م حوالي 676 مليون دولار، وارتفع ليصل عام 1966م إلى حوالي 919 مليون دولار، وعام 1967م حوالي 943 مليون دولار، وهناك نوعان من القروض مريحان لإسرائيل، الأول هو القرض الناشئ عن بيع سندات الدين الإسرائيلي، وقد بلغت هذه النسبة عام 1960م حوالي 388 مليون دولار، و ارتفعت عام 1964م إلى حوالي 498 مليون دولار، ومن ثم ارتفعت عام 1967م إلى حوالي 719 مليون دولار، أما النوع الثاني من القروض فهي القروض غير المرهقة، فهي تأتي من حكومة الولايات المتحدة عن طريق الحاصلات الزراعية، التي تأتي لإسرائيل فتبيعها في أسواقها وتحتفظ بـ 90% من أثمانها، التي يعتبر جزء منها هبة، والجزء الآخر كقرض إنمائي، يسمح سداده بعملة محلية.[٩٥]

[٩٣] عليوة،السيد. مرجع سابق، ص14.

[٩٤] مرسي،فؤاد. مرجع سابق، ص50.

[٩٥] صايغ،يوسف. مرجع سابق ص264.

3- الاستثمارات الأجنبية: وهو مظهر للمشاركة العضوية بين الصهيونية العالمية والرأسمالية العالمية، في المشروع الإسرائيلي، فلقد قام الاقتصاد الإسرائيلي بفضل الموارد المالية للرأسمالية اليهودية في العالم بالاشتراك مع الرأسمالية العالمية، وحاولت إسرائيل لأول مرة في عام 1965م تقليل اعتمادها على رأس المال الأجنبي، ولقد باءت محاولتها بالفشل الذريع، إذ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية عام 1964م حوالي 169 مليون دولار، وعام 1967م 51 مليون دولار.[٩٦]

١: المساعدات الأمريكية لإسرائيل بين ١٩٥٦-١٩٦٧ :

جاء تزايد حجم المعونات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل منذ منتصف الستينيات، نتيجة لحدوث عدة تطورات مهمة في منطقة الشرق الأوسط، ومنها هزيمة فرنسا في الجزائر، وحصول مصر وسوريا على السلاح من الاتحاد السوفييتي، وقيام الاتحاد السوفييتي بمنح مصر المعونات المالية والفنية اللازمة لبناء السد العالي، و دخول السوفييت إلى تلك المنطقة، كبديل للغرب وصديق للعرب في صراعهم مع الصهيونية.[٩٧]

المعونات الإقتصادية: يقدر حجم المعونات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل ما بين 1949-1959م بحوالي 553 مليون دولار، لترتفع وتصل سنة 1961م إلى 5946 مليون دولار، وجاءت هذه المساعدات لخدمة إسرائيل لتكون قادرة على إقامة تحالف إقليمي في وجه أي اختراق سوفييتي، لمنطقة الشرق الأوسط[٩٨].

وتنقسم هذه المساعدات إلى مساعدات اقتصادية ومساعدات عسكرية، ومبالغ لتوطين اليهود، وهذه

[٩٦] مرسي،فؤاد. مرجع سابق، ص53.

[٩٧] ربيع، محمد عبد العزيز. مرجع سابق، ص108.

[٩٨] أحمد،نجود. الموقف الدولي تجاه أزمة الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1967م،(رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العليا المشترك جامعة عين شمس وجامعة الأقصى، قسم التاريخ، 2004م)، ص55.

المساعدات ما هي إلا استثمار من وجهة النظر الأمريكية، وطبقاً للحساب الاستراتيجي الأمريكي و يمكن أن تكون هذه المساعدات من تأثير ضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، و لكنها في نفس الوقت ليس انسياقا من قبل الولايات المتحدة ورا عواطفها و لكنها وسيلتها لتقوية إسرائيل لتحمي لها مصالحها في المنطقة.

مع عهد الرئيس ليندون جونسون 1963م بدأت حقبة جديدة من السياسة الأمريكية، تتسم بالإنحياز التام لإسرائيل، على مستوى الرئاسة والكونجرس معاً، ورغم هذه السياسة الجديدة إلا أن المعونات الأمريكية الرسمية، بدأت في التراجع، إذ انخفضت المعونات من 93 مليون دولار عام 1962م، إلى 37 مليون دولار فقط عام 1964م.[٩٩]

المعونات العسكرية: رغم هذا التراجع في مجمل المساعدات، إلا أن المعونات العسكرية لإسرائيل لم تتأثر سلباً، لأنها استهدفت بالدرجة الأولى المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري على البلدان العربية المجاورة.

حيث حصلت إسرائيل على معظم المساعدات العسكرية، على شكل منح لا ترد.

و بدأ هذا الدعم العسكري بشكل جدي عام 1962م بعد اعتماد إسرائيل جزءاً من استراتيجية أمريكا الدولية، فقد حصلت عام 1962م وحده على 13.2 مليون دولار، وعام 1966م على 90 مليون دولار، وفي عام 1964م كان ليفي أشكول قد خلف بن غوريون في رئاسة الوزرا، في شهر يونيو 1963م، فتولى أشكول تقديم الطلبات إلى الولايات المتحدة لشرا أسلحة جديدة، وخاصة دبابات ثقيلة، وذلك في زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[١٠٠]

ابتداء من العام 1965م، ازدادت نسبة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، بصورة كبيرة

[٩٩] محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص219.

[١٠٠] خطاب، محمود شيت. العسكرية الإسرائيلية، ط2، دار الفكر، بيروت،١٩٧٠م،ص ٣٤٦

فقد وصلت نسبة المعونات المقدمة من واشنطن إلى إسرائيل حوالي 20%، من نسبة المساعدات الأمريكية الخارجية.[١٠١]

وقد ظهرت المساعدات الأمريكية العسكرية لإسرائيل مباشرة، وعلناً، بعد صفقة الأسلحة من ألمانيا إلى إسرائيل، في مطلع عام 1965م، والتي اتخذت طابعاً سرياً، وعلى إثر كشف هذه الصفقة، توقفت ألمانيا عن تزويد إسرائيل مع الدول العربية مجتمعة بالسلاح، وبرزت حاجة إسرائيل لإيجاد مصدر جديد للتسلح من أجل التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية، وفي إبريل 1965م صدرت أول إشارة عن رضوخ حكومة واشنطن للمطالب الإسرائيلية بشأن توريد السلاح الأمريكي مباشرة إلى إسرائيل، لذلك حرصت الولايات المتحدة على أن تظهر بأنها بدأت في تغيير موقفها الرافض لتوريد الأسلحة إلى الشرق الأوسط، و أنها لن تقصر توريد الأسلحة لإسرائيل، و لكن للدول العربية كذلك، وفي مايو 1966م وصلت إسرائيل صفقة الأسلحة التي حصلت عليها من الولايات المتحدة بعد محادثات أجراها أبا إيبان في واشنطن مع الرئيس الأمريكي جونسون، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية.[١٠٢]

٢- المساعدات الألمانية لإسرائيل بين ١٩٥٦-١٩٦٧ :

في عام 1954م عقدت الاتفاقية الثانية، الخاصة بالتعويضات الفردية بين ألمانيا و إسرائيل ، فقد كان من حق بعض اليهود من ضحايا النازية الذين اضطهدتهم جسدياً أو معنوياً أن يطالبوا حكومة ألمانيا بدفع تعويضات شخصية، وقدرت قيمة هذه التعويضات بأكثر من ألف مليون دولار، ذهب الجزء الأكبر منها لإسرائيل، فقد تلقت إسرائيل منها 550 مليون دولار حتى نهاية عام 1962م، وزاد نصيبها منها حتى بلغ 700 مليون دولار.

---

[١٠١] الكتاب السنوي، القضية الفلسطينية لعام 1965م، مرجع سابق، ص494.

[١٠٢] خطاب، محمود شيت. مرجع سابق، ص360.

وكانت هذه التعويضات على ثلاثة أنواع من الموارد المالية تحت مسميات مختلفة:

1- تعويضات عن ممتلكات يهود أوروبا الغربية، بناء على نظام أموال من لا وريث لهم.

2- تعويضات يهود أوروبا الشرقية، وحصلت إسرائيل على 300 مليون دولار على أساس أن أكثر من 60% منهم أصبحوا يوجدون في إسرائيل.

3 تحويل ممتلكات اليهود الألمان الذين نزحوا إلى فلسطين هرباً من النازية.

وفي عام 1959م سمح لإسرائيل ببيع سندات التنمية الإسرائيلية في ألمانيا، كما قامت ألمانيا بتشجيع المؤسسات، والإصرار على الاستثمار في إسرائيل، وتم إلغاء الضرائب المزدوجة منذ عام 1960م، وفي عام 1960م، وفي أثناء لقاء سري تم في نيويورك بين " كونراد دينارود" مستشار ألمانيا وبين بن غوريون، وافقت الحكومة الألمانية على إعطاء إسرائيل قرضاً مالياً بفائدة قليلة، قيمته 500 مليون دولار، وفترة سداده 10 سنوات.[١٠٣]

كما وقامت التعويضات الألمانية بدور لا يستهان به في إسناد المجهود الحربي الإسرائيلي، فإن ألمانيا تشغل على نحو ثابت المكان الثاني بين الدول الكبرى التي تمول إسرائيل، وقدمت لتل أبيب قرابة 2.5 مليون دولار، منها 800 مليون دولار قدمت مجاناً للأغراض العسكرية، وهو مبلغ يوازي ميزانية دولة في العالم الثالث، ولهذا فإن أخطر ما انطوت عليه التعويضات، هو قيام ألمانيا ببناء الترسانة العسكرية الإسرائيلية، بفضل المعونات المادية والمالية والفنية التي قدمت بحيث دعمت طاقتها الحربية، وقواتها المسلحة، مما جعل من إسرائيل ترسانة عسكرية في المنطقة، فلقد صارت ألمانيا، فيما قبل حرب 1967م، المورد الرئيسي للسلاح إلى إسرائيل، وبخاصة منذ عام 1956م.[١٠٤]

---

[١٠٣] ربيع، محمد عبد العزيز. مرجع سابق ، ص126.

[١٠٤] خطاب، محمود شيت. مرجع سابق، ص338.

التعويضات الألمانية كانت تمثل، بصفة عامة، من 20% إلى 30% من مجموع الواردات الإسرائيلية، وهكذا كان للتعويضات الألمانية دوراً هاماً في بنا ونمو الاقتصاد الإسرائيلي، ولقد استخدمت هذه التعويضات في إرساء قاعدة الصناعة الإسرائيلية.[١٠٥]

ج: أوضاع الإقتصاد الإسرائيلي ١٩٦٧ـ ١٩٧٨:

أ- قطاع الزراعة:

ركزت إسرائيل عقب قيامها على قطاع الزراعة، وجعلت الزراعة كثيفة، ونظرا لندرة الأرض والمياه ووفرة رأس المال. واستطاعت أن توفر بالفعل ٥٠% من غذا السكان في عام ١٩٥٠، وعددهم مليون نسمة. وكانت العقبة الرئيسية تكمن عندئذ في عدم كفاية المياه لاستزراع نصف مساحة الملايين الخمسة من الدونمات الممكن زراعتها؛ إذا أن معظم مصادر المياه تتركز في الشمال، بينما الأرض الصالحة للزراعة تقع في الوسط والجنوب بلغت المساحة المزروعة عام ١٩٦٧ (٤١٣٨٠٠٠) دونم وهي زيادة غير كبيرة عما كان عليه الوضع عام ١٩٥٩ حيث كانت (٤١١٠٠٠٠) دونم [١٠٦] .

اما حجم قوة العمل فقد انخفض بشكل حاد مقارنة بعام ١٩٥٥ عندما كان حجم قوة العمل في القطاع الزراعي ١٦% من مجموع العمالة في اسرائيل بينما انخفضت الى ٩% عام ١٩٧٠[١٠٧].

[١٠٥] ماضي، عبد الفتاح محمد. مرجع سابق، ص81.
[١٠٦] ابو النمل ،حسين. مرجع سابق ، ص٢٣٢.
[١٠٧] المرجع نفسه ، ص٢٣٣.

وكذلك انخفضت نسبة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من ١١.٥% عام ١٩٦٠ الى ٥.٩% عام ١٩٧٠ وسبب هاذا التراجع لا يعود الى تراجع حجم الانتاج الزراعي بل الى النمو الكبير الذي شهدته القطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة الصناعة[١٠٨]

وقد حصل عام ١٩٧٠ والسنوات الخمس التالية تحقيق التوازن بين العرض والطلب الزراعي؛ وقد استلزم ذلك تنويع الإنتاج في الريف، وتوجهت الكيبوتسات نحو التصنيع، وأصبح تدخل الدولة ملموسا بشكل كبير عبر التخطيط، وبرامج الاستيطان الريفي، والبحث والتطوير، وتقديم الخدمات، والقيام بمهام التسويق، واحتكرت الدولة إستيراد اللحوم، والسكر والعلف، وبسطت نفوذها على أسعار الماء والأرض، وتقديم القروض الزراعية"[١٠٩]

ب- الصناعة:

أعطت حرب حزيران ١٩٦٧م بنتائجها المبهرة بالنسبة لإسرائيل دفعة قوية لكل قطاعات الإقتصاد الإسرائيلي ولقطاع الصناعة بشكل خاص.

فبينما كان الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة تراجع عام قبل الحرب، إذ كان معدل نمو قطاعات الإنتاج (الزراعة والصناعة) ١٠% سنة ١٩٦٤، وتراجع إلى ٥% سنة ١٩٦٥، ثم أصبح صفرا سنة ١٩٦٦، وسالبا (— ٤ ، ٠ %) في النصف الأول من سنة ١٩٦٧، فإننا نرى أن نمو هذه القطاعات قفز إلى ٢١% سنة ١٩٦٨.[١١٠]

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تحقيق هذه القفزة الكبيرة في مجال التصنيع وأهمها:

---

[١٠٨] השנתון הסטטיסטי לישראל 1995، הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה، ירושליים،1995،ע216 (الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل لعام ١٩٩٥، مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، القدس، ١٩٩٥ ، ص ٢١٦

[١٠٩] Rivlin,paul,the Israeli economy;boulder,colo;westview press,1991,pp76-77

[١١٠] السهلي،نبيل. مرجع سابق، ص ٥٢-٥٣

١- وصول آلاف المهندسين إلى إسرائيل كقادمين جدد (مهاجرين)

٢- الإستثمار في مجال البحث العلمي

٣- التسهيلات التسويقية والعلمية التي وفرتها الدولة

٤- عقد عدد كبير من الإتفاقيات مع المراكز الصناعية في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.[١١١]

وكان لهذه السياسات نتائج ملموسة على صعيدين: إنتاجية العمل في الصناعة، وتبدل نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي العام.

وقد أدى ارتفاع حجم الطلب على السلع الصناعية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بسبب سيطرة إسرائيل على الأسواق في المناطق المحتلة إلى زيادة الإستثمار في رأس المال في قطاع الصناعة، مما انعكس إيجابياً على نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي العام.[١١٢]

وبالنسبة إلى القوة العاملة المشتغلة في الصناعة، فإن القطاع الصناعي أدى دوراً بارزاً في استيعاب الزيادات المستمرة في حجم القوة العاملة الإسرائيلية، في الوقت الذي أخذ فيه عدد العاملين في القطاع الزراعي بالتراجع كما ذكرنا آنفاً، وقد وصلت نسبة الإرتفاع في عدد العاملين في قطاع الصناعة مع نهاية هذه الفترة (١٩٧٨) إلى قرابة ٢٠٠%.[١١٣]

ولو تجاوزنا صناعة المحاجر والمناجم، بوصفها صناعة استخراجية، وصناعة الألماس بوصفها حرفة، لأمكن تقسيم ما تبقى من الصناعات تبعاً لكثافة العلم ورؤوس الأموال المستخدمة بها إلى

---

[١١١] المرجع السابق، ص ٢٦

[١١٢] المرجع السابق، ص٢٧

[١١٣] أبو الشكر، عبد الفتاح. ملامح تطور البنية الإقتصادية لإسرائيل، صامد الإقتصادي، العدد ٨٦، أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٩١م،ص١٤٠

مجموعتين: الأولى تشمل صناعات الأغذية والنسيج والملابس والجلود والخشب والورق والطباعة والنشر. في حين تتشكل المجموعة الثانية من صناعة المطاط والبلاستيك والكيماويات والزيوت والمنتجات غير المعدنية والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية والآليات والمعدات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية والعلمية.

وقد ساهمت المجموعة الثانية في توليد القيمة المضافة للصناعة الإسرائيلية ، حيث احتكرت صناعات ثلاث هذه الزيادة في المجموعة وهي صناعة الكيماويات والمنتجات المعدنية والمعدات الإلكترونية والكهربائية.[١١٤]

وقد رافق هذا التطور تطوراً آخر على مستوى المنشآت الصناعية من حيث عددها وحجمها وعدد العاملين فيها.

أما ما يتعلق بملكية المنشآت الصناعية فتوزعت بين القطاع الخاص والدولة أو القطاع العام وبين نقابة العمال الإسرائيلية (الهستدروت)، حيث استأثر القطاع الخاص بالنصيب الأكبر من ملكية المنشآت بنسبة ٧٢% والهستدروت ١٦% فيما كانت الحصة الأصغر من نصيب الدولة ١٢% فقط حسب إحصائيات عام ١٩٦٧.[١١٥]

ج- التجارة الخارجية:

في حين اتسمت المرحلة السابقة (١٩٥٦-١٩٦٧) بتشجيع الصناعة المحلية، واتباع سياسات حمائية عن طريق الضرائب والرسوم الجمركية، والحصص النسبية، وتراخيص الاستيراد، الهادفة إلى حماية الصناعة الوطنية الناشئة، وهو ما أعطى الصناعة الإسرائيلية قدرة على

---

[١١٤] نبيل السهلي، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠

[١١٥] النقيب،فضل. مرجع سابق،ص ٤٢-٤٣

المنافسة في التجارة الخارجية، فقد اتسمت هذه المرحلة الممتدة من عام ١٩٦٧م وحتى عام ١٩٧٨م بصفة الليبرالية الاسمية، التي اعتمدت على زيادة تشجيع الصادرات وتقليص القيود على الواردات. لقد تم تشجيع الصادرات عبر تدخل الدولة في عملية دعم واسعة للصادرات، أما تقليص القيود على الواردات، فتم عبر الاستعاضة عن منع استيراد سلع كثيرة بالسماح باستيرادها، لكن بعد فرض تعريفات جمركية عالية عليها، ولهذا نرى أن سياسة الحماية التي اتبعتها الدولة فى المرحلة السابقة استمرت في هذه المرحلة ولو بشكل متباين. ولكن الانفتاح الحقيقي على الأسواق العالمية لم يبدأ إلا في منتصف السبعينات.

ولوحظ ارتفاع الواردات خلال حرب حزيران وما بعدها حيث وصل معدل نموها إلى ٤٦.١% عام ١٩٦٧ وكذلك الأمر بالنسبة لحرب تشرين الأول ١٩٧٣م حيث لوحظ أن معدل النمو للواردات في تلك السنة والسنة التي تلتها ارتفع إلى ٥١.٦% و٤٠.٨% على التوالي. مقابل ذلك لوحظ تذبذب في معدلات نمو الصادرات الإسرائيلية لتأثرها بالوضع الإقتصادي الداخلي في إسرائيل، وبالتغيرات لاتي تحدث في الأسواق الخارجية للصادرات الإسرائيلية.[١١٦]

لقد كان العجز التجاري صفة ملازمة للميزان التجاري الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل ووصل العجز التجاري في عام ١٩٦٧ ٢٢٧.١ مليون دولار، وهذا ناتج عن السياسات الإقتصادية التي تتبعها إسرائيل والمتمثلة بالإستثمار عن طريق رصيد الإستيراد؛ إذ أنها بهذه الطريقة تستطيع حشد أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة التي تذهب إلى التكوين الرأسمالي، ومن ثم تساعد على زيادة قدرة

[١١٦] أبو الشكر، عبد الفتاح. مرجع سابق، ص١٨٧-١٨٨

إسرائيل الإقتصادية وزيادة قدرتها التصديرية، محاولة في تقليل حجم الفجوة ما بين الواردات والصادرات، وقد وصلت نسبة الصادرات الإسرائيلية إلى الواردات عام ١٩٧٤ ٤٧.٤%.[١١٧]

أما التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الإسرائيلية فقد تركزت بمعظمها في القارة الأوروبية، تليها القارة الآسيوية في الدول التي لها علاقة مع إسرائيل خصوصاً اليابان وهونج كونج. أما القارة الأفريقية فقد كادت تقتصر العلاقة التجارية معها على الواردات وتركزت أكثر العلاقات التجارية مع جنوب أفريقيا.[١١٨]

وأما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع الأمريكيتين فاللافت للنظر أن ميزان التجارة هنا يميل لصالح إسرائيل خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعتبر ذلك شكلاً من أشكال الدعم الأمريكي للإقتصاد الأمريكي.[١١٩]

د- المساعدات الخارجية:

١- المساعدات الأمريكية لإسرائيل :

بعد الإنتصار الإسرائيلي الساحق في حرب حزيران ١٩٦٧م ازدادت أهمية إسرائيل كذراع لها في المنطقة العربية وأصبحت تؤدي الدور الرئيسي لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، فأخذت نسبة المساعدات الأمريكية وخاصة العسكرية بالتزايد بحيث بلغت ٨٧.٧% من إجمالي قيمة المساعدات الأميركية لإسرائيل خلال الفترة (٩٦٨ ١— ٩٧٤ ١) والبالغة نحو ٤٢٩٣٠٢ مليون دولار، وكانت سنة ٩٧٤ ١ السنة القياسية للمساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل خلال الفترة المذكورة وذلك لتعويض خسارتها في حرب تشرين الأول ١٩٧٣ على الجبهتين المصرية والسورية، فبلغ مجموع قيمة الدعم

---

[١١٧] المرجع السابق

[١١٨] السهلي،نبيل. مرجع سابق، ص ٤٠-٤١

[١١٩] المرجع السابق، ٤٦-٤٨

العسكري نحو ٢٤٨٢،٢ مليون دولار، أي ما نسبته ٦٦ % من مجموع المساعدات العسكرية خلال الفترة (٩٦٧ ١— ٩٧٤ ١).[١٢٠]

وقد ازدادت المساعدات الأميركية الحكومية لإسرائيل مع زيادة الاعتماد الأميركي على دورها في الشرق الأوسط، فوصلت قيمة المساعدات خلال الفترة (٩٧٥ ١— ٩٨٢ ١) إلى ١٧٨٠٤ مليون دولار، منها ٦٦١٣ % مساعدات عسكرية، وكان الدعم العسكري في العام ١٩٧٩ قياسيا خلال تلك الفترة فبلغ ٨٣ % من إجمالي المساعدات في السنة المذكورة والبالغة ٩ ،٤٨١٥ مليون دولار، ومرد هذا الارتفاع في نسبة المساعدات العسكرية، المحاولات الأميركية الحثيثة لتعويض إسرائيل عن انسحابها من شبه جزيرة سيناء المصرية، وإقامة قواعد عسكرية ومطارات إسرائيلية فضلا عن رادارات لمراقبة المناطق العربية المحيطة بإسرائيل.[١٢١]

٢– التعويضات الألمانية:

تأتي هذه المرحلة في وسط الفترة التي تغطيها اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية والتي تم توقيعها عام ١٩٥٤ وامتدت عشرين عاماً، تعهدت فيها الحكومة الألمانية بتقديم تعويضات فردية أو شخصية لضحايا النازية من الأفراد اليهود. وقد قدرت هذه التعويضات الفردية في الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٨٥ بنحو ٧١٠٠٦٨ مليار دولار أمريكي.[١٢٢]

إلى جانب ذلك استطاعت إسرائيل الحصول على تعويضات أخرى عما أسمته ب " ممتلكات اليهود الأوروبيين " من خلال نظام " أموال من لا وارث لهم " ، وهي الأموال التي

[١٢٠] السهلي،نبيل. مرجع سابق، ص ٥١-٥٣
[١٢١] المرجع السابق ص٥٣
[١٢٢] أبو النمل،حسين. مرجع سابق ص ٨٥-٨٦

أودعها أصحابها في البنوك والشركات السويسرية والنمساوية ولم تطلب إما لوفاة أصحابها أو لموتهم في معسكرات النازيين. وقد قدرت هذه الأموال بنحو ٩٠٠ مليون دولار.[١٢٣]

وحتى عام ١٩٧١ كانت التعويضات الألمانية المقدمة لإسرائيل هي أكبر مصدر من المساعدات الخارجية لها، وكان الجانب الأكبر من هذه المساعدات هو التعويضات الفردية، سواء تلك التي قدمت للأفراد الذين أضيروا من الاضطهاد النازي، أو تلك التي تلقتها إسرائيل عن موت يهود من جراء المحرقة اليهودية.

ويبلغ إجمالي ما تلقته إسرائيل كتعويضات شخصية وحكومية من الحكومات والمؤسسات الألمانية حتى نهاية عام ١٩٨٧ نحو ٣٧ مليار دولار. وقد أشار وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل أمام المؤتمر اليهودي في أيار ١٩٩٦ إلى أن ألمانيا قدمت لإسرائيل نحو ٩٧مليار مارك ألماني أي ما يوازي نحو ٦٠ مليار دولار أمريكي منذ بدء تقديم التعويضات الألمانية لإسرائيل حتى منتصف عام ١٩٩٦، وأشار الوزير الألماني إلى أن ألمانيا سوف ستمر في تقديم التعويضات حتى عام ٢٠٣٠ وعندها سيصل إجمالي ما ستكون ألمانيا قد دفعته لإسرائيل إلى نحو ١٢٤ مليار مارك ألماني أو ما يوازي نحو ٨٠ مليار دولار أمريكي.[١٢٤]

وتشير الدراسات أن كل مواطن ألماني قد اشتغل يوما كاملا كل عام على الأقل لصالح إسرائيل.[١٢٥]

وعلى الرغم من اختلاف صور هذه المساعدات، فإن الحقيقة التي لا يمكن أن ينكرها أحد هي أن المساعدات كانت نقطة تحول هامة في تطور الاقتصاد الإسرائيلي، فمن جهة كان

---

[١٢٣] ماضي،عبد الفتاح. مرجع سابق،ص ٨٠

[١٢٤] السهلي،نبيل. حول موازنة إسرائيل لسنة ١٩٩٧، مقال، صحيفة النهار اللبنانية، ١٩٩٦\١١\٢٢، في: نبيل السهلي، تطور الإقتصاد الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٩٦م،مركزالإمارات للدراسات والبحوث والبحوث الإستراتيجية،١٩٩٨، ص ٥٢-٥٣

[١٢٥] المرجع السابق

لها الفضل الأول في بناء الاقتصاد، ذلك لأنها استخدمت في إرساء قاعدة الصناعة الإسرائيلية، ومن جهة أخرى شكلت المساعدات الألمانية الأساس الذي به تم بناء ترسانة إسرائيل العسكرية، وهي الترسانة التي استطاع الجيش الإسرائيلي بها احتلال راضي أربع دول عربية عام ١٩٦٧م.[١٢٦]

المبحث الثاني: المقاطعة العربية:

لقد بدأت فكرة المقاطعة العربية من قلب التطورات التي عاشتها فلسطين بداية العشرينات في صراع الفلسطينيين مع اليهود، وإحدى التعابير المبكرة عن المقاطعة، كان في مؤتمر الجمعية الإسلامية المسيحية المنعقد في نابلس عام ١٩٢٠، والذي دعا فيه وجهاء فلسطين ومزارعيها إلى مقاطعة اليهود مقاطع تامة وامتدت هذه المقاطعة وطورت لتشمل كثيراً من جوانب العلاقات الاقتصادية والتجارية وتشغيل اليد العاملة، إضافة إلى الامتناع عن بيع الأراضي والعقارات، واتخذت المقاطعة بعدا عربياً لأول مرة عندما أقسم مندوبون عرب من سورية والأردن ولبنان وفلسطين في اجتماع لهم في القدس ١٩٩٧\١١\٢٧م) على منع بيع الأراضي لليهود، ومقاطعة الصناعات والمتاجر اليهودية.[١٢٧]

ولقد مرت المقاطعة العربية لإسرائيل بتحولين:

الأول: حدث خلال ثورة فلسطين الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩) والتي شهدت صراعا مسلحاً ضد الإنتداب البريطاني،حيث تشكلت لجان مقاطعة في سورية والأردن ولبنان لمنع إرسال البضائع إلى فلسطين، ما لم تكن مقرنة بموافقة اللجان القومية التي كانت تقود حركة

---

[١٢٦] ماضي، عبد الفتاح. مرجع سابق، ص ٨١

[١٢٧] موقع الإقتصاد الإسلامي العالمي: www.isegs.com تاريخ التصفح: ١٩\٥\٢٠١٣م

الإضراب والعصيان العام في فلسطين، خوفا من تسلل البضائع والسلع العربية إلى أيدي اليهود في فلسطين. وتبع ذلك عقد المؤتمر القومي العربي في " بلودان " بسورية عام ١٩٣٧ بحضور مندوبين من سوريا والعراق والأردن ولبنان والعربية السعودية ومصر وفلسطين، والذي وسع حدود المقاطعة لتأخذ بعدها العربي خارج فلسطين، ولتشمل - إضافة إلى مقاطعة يهود فلسطين- مقاطعة بضائع الدول الأجنبية التي تدعم مشروع الاستيطان اليهودي في فلسطين.

الثاني: بدأ بانتقال المقاطعة إلى الشكل الرسمي عام ١٩٤٥ عندما اتخذت جامعة الدول العربية قرارات وتوصيات بضرورة المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.[١٢٨]

لقد مرت المقاطعة العربية بعدة تطورات، حيث تم تشكيل لجنة دائمة، لمتابعة تنفيذ قرارات المقاطعة، وتم إنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية، لتعمل تحت إشراف مكتب رئيسي مقره دمشق. ويقوم المكتب الرئيسي بتنسيق العمل بينه وبين المكاتب الإقليمية، والإشراف على أجهزة المقاطعة، ومطالبة السلطات العربية فى الدول بتنفيذ الإجراءات المطلوبة منها فى هذا المجال.

ولقد ارتكزت المقاطعة العربية لإسرائيل منذ عام ١٩٥١ على ثلاثة محاور:

الأول: حظر استيراد البضائع والخدمات الإسرائيلية الأصل من قبل الدول التي تطبق المقاطعة.

الثاني: عدم التعامل مع الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل والدول التي لا تلتزم بالمقاطعة.

---

[١٢٨] المرجع السابق

الثالث: عدم التعامل مع الشركات التي لا تلتزم بالقائمة السوداء التي وضعها مكتب المقاطعة.

وشهد نظام المقاطعة العربية لإسرائيل تحدياً كبيراً بعد عدوان عام ١٩٦٧؛ حيث ازدادت المساحات الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، مما عرض مبدأ المقاطعة في المناطق المحتلة للخرق، وقد سعت الدول العربية إلى الحد من تأثيرات ذلك على المحيط العربي، وحصر الخرق في المناطق المحتلة، وجعله في أدنى الحدود.

أثر المقاطعة العربية على إسرائيل:

لا يمكن الجزم بأن المقاطعة العربية لإسرائيل قد حققت كل أهدافها، وذللك لأنها لم تطبق ١٠٠%، ولكن لا يمكن إنكار الآثار والخسائر الاقتصادية التي تكبدتها إسرائيل بسبب هذه المقاطعة، وتشير بيانات المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية في دمشق إلى أن تلك الخسائر أخذت تتراكم بمرور الوقت، حتى بلغ إجمالي الخسائر ٩٠ مليار دولار منذ بداية المقاطعة وحتى عام ١٩٩٩، وذلك رغم اتساع الثقوب في جدار هذه المقاطعة، والجدول التالي يوضح تراكم خسائر إسرائيل المباشرة بسبب المقاطعة العربية لها منذ إقرارها عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٣م.[١٢٩]

الجدول رقم ١ : خسائر إسرائيل من جراء المقاطعة (١٩٤٥—١٩٨٣)[١٣٠]

الفترة	١٩٤٥-١٩٥٦	١٩٥٧-١٩٧٣	١٩٧٤=١٩٨٣
الخسائر: مليون دولار أمريكي	٥٠	٢٥٠	٤٤٧٠٠

[١٢٩] المصدر السابق

[١٣٠] المصدر السابق

بالرغم من أنه من الصعب تحديد مدى التأثير الاقتصادي للمقاطعة على إسرائيل إلا أنه من الصعب القول بأن التأثير كان بحجم القوة التي نواها العرب؛ أداء الاقتصاد الإسرائيلي كان جيداً منذ ١٩٤٨، محققاً نسبة ناتج محلي إجمالي أعلى من كل الدولة العربية ما عدا الدول العربية النفطية مثل البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة وقطر. لكن مع هذا المقاطعة آذت إسرائيل إلى حد ما. الغرفة التجارية الإسرائيلية تقدر بأن الصادرات الإسرائيلية أقل بـ ١٠% مما هو مفترض أن تكون عليه بدون المقاطعة.[١٣١]

وبسبب هذه المقاطعة، فإن بعض البضائع الشهيرة مثل بيبسي، ماكدونالدز ومعظم السيارات اليابانية لم تكن موجودة في إسرائيل إلا بعد ضعف المقاطعة في نهاية الثمانينات. هذه الوضعية المشابهة كانت موجودة في عدد من الدول العربية التي قاطعت الشركات التي تبيع منتجاتها في إسرائيل كما هو الحال مع كوكا كولا.

جرت العديد من المحاولات لكسر المقاطعة العربية قبل توقيع معاهدة السلام مع مصر، وكان أبرزها المحاولات الأمريكية، ففي السبعينيات، تزعمت اللجنة الأمريكية اليهودية المحاولات لتمرير تشريع جديد ضد مقاطعة الدول العربية لإسرائيل.

وفي ١٩٧٧، مرر الكونغرس الأمريكي التشريع ووقعه الرئيس جيمي كارتر ووفقاً لهذا التشريع فإن غرامات تفرض على الشركات الأمريكية التي تتعاون مع المقاطعة. ولمراقبة تطبيق هذا القانون، تم إنشاء مكتب خاص سمي بـ "مكتب الامتثال ضد المقاطعة" كجزء من وزارة التجارة الأمريكية. ورغم

---

[١٣١] Feiler, Gil. "Arab Boycott." *The Continuum Political Encyclopedia of the Middle East*. Ed. Avraham Sela. New York: Continuum, 2002. pp. 54-57

الغرامات، إلا أن شركات أمريكية (مثل ماكدونالدز) فضلت دفع الغرامة على أن تخالف المقاطعة وتخسر عملها في المنطقة العربية[١٣٢].

تعديل تشريعي آخر ضد المقاطعة العربية هو تعديل ريبيكوف على قانون الضرائب. هذه الأحكام تنطبق على جميع المواطنين الأمريكيين الأفراد والشركات الأمريكية وشركائها الأجانب، وهي بهذا تمنعهم من المشاركة في أي مقاطعة ضد أي دولة أخرى وتعاقبهم بغرامات تصل إلى ٥٠ ألف دولار أو غرامة بـ ٥ أضعاف مبلغ الصادرات أو السجن لـ ١٠ سنوات.[١٣٣]

والتصرفات الخاضعة للعقوبات حسب القانون الأمريكي والمندرجة تحت هذه القوانين هي:

الموافقة على الرفض أو الرفض الفعلي للتبادل التجاري مع إسرائيل أو مع الشركات المتضمنة في القائمة السوداء.

الموافقة على التمييز أو التمييز الفعلي ضد أشخاص آخرين بناءً على العرق، الدين، الجنس، البلد الأصلي أو الجنسية.

الموافقة على تزويد أو التزويد الفعلي بمعلومات عن العلاقات التجارية مع إسرائيل أو الشركات المتضمنة في القائمة السوداء.

---

[١٣٢] المصدر السابق

[١٣٣] **Cordover,Adam B.Impact of U.S. Policy on the Arab League Boycott of Israel.** JULY 1, 2007 **.cordover.blogspot.com**

الموافقة على تزويد أو التزويد الفعلي بمعلومات عن العرق، الدين، الجنس أو البلد الأصلي لشخص آخر[١٣٤].

من الدول الغربية الأخرى، فقط المملكة المتحدة لم تقم بتمرير تشريع ضد المقاطعة العربية. ومع هذا، عدد من الشركات الغربية ساهمت بشكل ما مع المقاطعة، وكانت اليابان الدولة الصناعية الأكثر مساهمة بالمقاطعة، ولهذا فإن العلاقات اليابانية – الإسرائيلية كانت محدودة حتى التسعينات.[١٣٥]

---

[١٣٤] المصدر السابق

[١٣٥] Feiler, Gil، مصدر سابق

- **الفصل الثاني:**

إتفاقيات ومؤتمرات السلام العربية الإسرائيلية السياسية:

منذ اليوم الأول للوجود الصهيوني[١٣٦] على الأرض العربية في فلسطين وحتى قبل إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وقادة المستوطنين والحركات الصهيونية المسلحة يحاولون خلق بيئة سياسية أمنية واقتصادية تسمح بإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين.

لم تقتصر جهودهم على المجال العسكري، وإنما امتدت إلى المجالات السياسية والإقتصادية من خلال فتح قنوات للحوار مع زعماء عشائريين وسياسيين داخل فلسطين والمنطقة العربية التي كانت خاضعة للحكم العثماني ومن ثم للإنتداب البريطاني والفرنسي. بدأت هذه الجهود بسرية تامة وكانت تواجه . بالأغلب الأعم . بالرفض من جانب العرب، حيث كان الجو السائد في الرأي العام العربي يعتبر أي اتصالات مع هذه الجهات الصهيونية خيانة لا تهاون معها.

وتحت وقع الهزائم العربية المتتالية أمام العصابات الصهيونية، ثم إقامة دولة إسرائيل، فقد بدأت جهود التواصل وفتح القنوات مع المحيط العربي تأخذ طابعاً رسمياً شبه معلن، وكان ذروتها في إتفاق السلام الذي تم توقيعه بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٥٠ ولم يدم أكثر من أربعة أيام كما سنرى لاحقاً عند الحديث عن الإتفاقيات الموقعة مع الأردن.

في هذا الفصل سنتحدث عن إتفاقيات ومؤتمرات السلام بين إسرائيل من جانب وبين والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية كل على حدة من الجانب الآخر، إضافة إلى

---

[١٣٦] يرتأي الباحث أن يقول الصهيوني وليس اليهودي، لأن اليهود كأتباع ديانة موجودين قبل بداية المشروع الصهيوني الإحتلالي، وإنما قصد الوجود المنظم ذو الطابع والهدف السياسي المنبثق عن المؤتمر الصهيوني الأول والذي عقد في مدينة بازل بسويسرا عام ١٨٩٧م.

الإتفاقيات والمؤتمرات والقمم الإقتصادية المنبثقة بطبيعة الحال عن تلك السياسية سالفة الذكر، وأثر هذه الإتفاقيات على الإقتصاد الإسرائيلي.

أ . إتفاقيات ومؤتمرات السلام العربية الإسرائيلية السياسية وأثرها على الإقتصاد الإسرائيلي:

المبحث الأول :إتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية:

١: ١: إتفاق الإطار التعاقدي ١٩٧٨:

منذ انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ جرت سلسلة طويلة من الوساطات السرية بين مصر وإسرائيل قامت بها دول عديدة أهمها وساطة رومانيا في عهد تشاوشسكو[١٣٧] عام ١٩٧٧ وهي تعتبر الوساطة التي مهدت الطريق أمام السادات لزيارة القدس في ذات السنة، إلا أن أنجح تلك الوساطات هي الوساطة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أثمرت في نهاية المطاف عن عقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد الأمريكية.

وصدر عن هذا اللقاء إعلاناً مشتركاً كان بمثابة إتفاق إطار يحدد التواريخ والبنود الرئيسية والأسس التي سيقوم عليها إتفاق السلام بين مصر وإسرائيل لاحقاً.[١٣٨]

[١٣٧] تشاوشيسكو: نيكولاي تشاوشيسكو؛ الرئيس والديكتاتور الروماني بين الأعوام ١٩٧٤-١٩٨٩، تولى منصب السكرتير التنفيذي للحزب الشيوعي الروماني عام ١٩٦٥ ثم تولى الرئاسة عام ١٩٧٤، حكم بيد من حديد واتسم حكمه بالدموية. أسقطه العسكر في ثورة شعبية قادوها عام ١٩٨٩ وتم إعدامه هو وزوجته أمام عدسات التلفزيون بعد محاكمته ميدانياً من قبل ضباط في الشرطة العسكرية. عن الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) بتصرف.

[١٣٨] أنظر: إتفاق الإطار التعاقدي، موقع وزارة الخارجية المصرية http://www.mfa.gov.eg

أما الشق الإقتصادي في إتفاق الإطار هذا فقد اقتصر على إعلان إلغاء المقاطعة العربية من جانب مصر ودعوتها لباقي الدول العربية كي تحذو حذوها واستكشاف إمكانيات التطور والتعاون الإقتصادي المستقبلي.

وقد تحدثنا في الفصل الماضي عن أثر المقاطعة العربية السلبي على الإقتصاد الإسرائيلي، وسنتحدث عن تأثير انسحاب مصر من المقاطعة العربية ضمن الحديث عن تأثير معاهدة كامب ديفيد على الإقتصاد الإسرائيلي .

١: ٢ : كامب ديفيد ١٩٧٩

في 26 مارس 1979 وعقب محادثات كامب ديفيد وقع الجانبان (المصري والإسرائيلي) على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية [١٣٩]وكانت المحاور الرئيسية للمعاهدة هي إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام ١٩٦٧ في حرب الأيام الستة، وتضمنت الإتفاقية أيضا ضمان عبور السفن الإسرائيلية قناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية.

كذلك تضمنت الاتفاقية البدء بمفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢.[١٤٠]

أما الشق الإقتصادي في الإتفاقية فقد تحدثت عنه المادة الخامسة والتي تعطي السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة إليها الحق بالمرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من

[١٣٩] أنظر: إتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية "معاهدة كامب ديفيد"، موقع وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق

[١٤٠] ويكيبيديا . الموسوعة الحرة.

خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط، ومعاملة رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها كما تتم معاملة رعايا وسفن وشحنات أي دولة أخرى.

كما اعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي.[١٤١]

أما المادة الثامنة فقد نصت على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المتطلبات المالية.[١٤٢]

وأما ملاحق الإتفاقية فقد كانت المادة الثانية من الملحق الثالث مخصصة للعلاقات الإقتصادية بين مصر وإسرائيل؛ فقد اتفق الطرفان على على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لأي منهما، والإتفاق على الدخول في مفاوضات لعقد إتفاق تجارة يستهدف تنمية العلاقات الإقتصادية بين البلدين.[١٤٣]

أما في المادة السادسة من ذات الملحق فقد تم التطرق وبشكل غير مباشر للعلاقات الإقتصادية من خلال الحديث عن مكملات إقتصادية أو قضايا تخدم الجانب الإقتصادي كالنقل والمواصلات والطيران المدني وخطوط السكك الحديدية والطرق البرية، وتدشين وسائل إتصال بريدية وتلفونية وما شابه من وسائل الإتصالات السلكية واللا سلكية.[١٤٤]

[١٤١] إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، المادة الخامسة . موقع وزارة الخارجية المصرية

[١٤٢] المرجع السابق، المادة الثامنة.

[١٤٣] إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، الملحق الثالث، المادة الثامنة، مصدر سابق

[١٤٤] المصدر السابق، المادة السادسة من الملحق الثالث.

وجاءت المادة الثامنة من الملحق الثالث لتنظيم الملاحة البحرية وفقاً لقواعد القانون الدولي.[١٤٥]

١: ٣ : الإقتصاد الإسرائيلي بعد كامب ديفيد:

تعتبر السنوات التي سبقت توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من أسوأ السنوات على الإقتصاد الإسرائيلي، فبعد الإزدهار الكبير الذي شهده الإقتصاد الإسرائيلي عقب الإنتصار المعنوي والمادي الذي حققته إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧م جاءت نتائج حرب عام ١٩٧٣م مغايرة تماماً خاصة على المستوى النفسي والسياسي؛ فقد انخفض عدد المهاجرين الجدد من اليهود إلى إسرائيل (وهم من أهم دعائم الإقتصاد في إسرائيل) بشكل دراماتيكي حتى وصل إلى صفر سنة ١٩٧٥م ، فيما شهد الإقتصاد تباطؤاً في النمو ومعدلات تضخم لا سابق لها من ١٣% سنة ١٩٧١م إلى ١١١% سنة ١٩٧٩م و ١٣٣% سنة ١٩٨٠م[١٤٦].

لم تبدأ الآثار الإقتصادية لأول اتفاق سلام مع العرب على الفور، فالعملية الإقتصادية المعقدة والمكونة من مزيج من القوانين والأنظمة والمعاهدات والبنية التحتية والتنمية البشرية تحتاج سنوات عدة كي تؤتي ثمارها.

في هذا الوقت استمر الإقتصاد الإسرائيلي بالتدهور حتى وصل حافة الهاوية مع نهاية عام ١٩٨٤م عندما بلغت نسبة التضخم ٤٤٥%[١٤٧] فكان لا بد من عملية إنقاذ مكثفة وسريعة ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بجزء كبير منها كمفاكأة لإسرائيل على معاهدة كامب ديفيد وتعويض عن انسحابها من سيناء.

[١٤٥] المصدر السابق، المادة الثامنة من الملحق الثالث.
[١٤٦] البطل،بولا.المعجزة الإقتصادية الإسرائيلية بين الأسطورة والواقع،ملحق اقتصادي،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت٢٠١١م،ص٣
[١٤٧] المصدر السابق، ص ٣

١: ٣: ١: المساعدات الأمريكية:

وبلغت المساعدات الأمريكية ذروتها خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨، إذ بلغت خلال الفترة المذكورة بالقيم المطلقة ١٧٨٧٩مليون دولار، أي حوالي ٢٧.٥% من إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة ١٩٥١ -١٩٩٦.

وكان نصيب المساعدات العسكرية الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ حوالي ٩٦٨١ مليون دولار، أي حوالي ٥٤.١% من إجمالي المساعدات.

وخلال الفترة المذكورة كانت المعونات الإقتصادية عام ١٩٨٥ تفوق المساعدات العسكرية؛ إذ بلغت نسبتها ٦٨.٤% من إجمالي المساعدات الأمريكية خلال تلك السنة، والبالغة ٣٩٥٠ مليون دولار.

ويعود السبب في زيادة المعونات الإقتصادية خلال ١٩٨٥ إلى تقديم الولايات المتحدة الأمريكية ١٥٠٠ مليون دولار من أصل ٢٧٠٠ مليون دولار، هي قيمة المساعدات الإقتصادية خلال العام المذكور، على شكل مساعدات إقتصادية طارئة، لإنقاذ الإقتصاد الإسرائيلي الذي كان يعاني آنذاك من تضخم متسارع.

وفي الآونة الأخيرة، توالت المساعدات الأمريكية بشقيها العسكري والإقتصادي فبلغت خلال الفترة ١٩٨٩ -١٩٩١ نحو ٩٠٠٠ مليون دولار، منها ٥٤٠٠ مليون دولار على شكل مساعدات عسكرية، أي نحو ٦٠ %.[١٤٨]

---

[١٤٨] السهلي،نبيل. مرجع سابق، ص٥٣-٥٤

لم يكن من الممكن بطبيعة الحال أن يحدث هذا التحول في نسبة المعونات من معونات يغلب عليها الطابع العسكري إلى معونات إقتصادية في الغالب لولا تأمين جبهة الجنوب وتحييد كبرى الدول العربية وإخراجها من دائرة الصراع.

ومن المهم بمكان التنويه إلى أن الدعم الأمريكي للإقتصاد الإسرائيلي في هذه الفترة لم يقتصر على الدعم الحكومي من قبل الإدارة الأمريكية؛ فقد ساهمت مؤسسات القطاع الخاص بالدعم غير المباشر للإقتصاد الإسرائيلي من حيث الشراكة والتدريب وتسهيل دخول الأسواق الأمريكية كبرى الأسواق العالمية وبوابة السوق العالمي الواسع.

فقد قامت المؤسسة الإسرائيلية الأمريكية للبحث والتطوير الصناعي

"Israel–US Binational Industrial Research and Development Foundation" (BIRD)

بدعم وتمويل المشاريع المشتركة، وقد نفذت حتى عام ١٩٩٧ فقط ٧٨٠ مشروعا استشاريا بقيمة إجمالية تبلغ ٢٥٠ مليون دولار أميركي، وبلغت عوائد هذه المشاريع من مبيعات مباشرة وغير مباشرة ٨ بليون دولار أميركي.[١٤٩]

إلا إن تأثير هذا البرنامج كان يفوق هذه المداخيل، لأنه كان بمثابة برنامج تدريب لشركات تكنولوجية إسرائيلية على كيفية القيام بأعمال تجارية في الولايات المتحدة، كذلك كان بمثابة طريق مختصرة للأسواق الأميركية، إذ كان الدرس مفيداً جداً حتى في حال فشل المشروع. وللدلالة على فوائد هذا البرنامج، نذكر أن ٦٠% من الشركات الإسرائيلية المتداولة في بورصة نيويورك و ٧٠%

---

[١٤٩] senor and singer, op.cit., p163 داخل: البطل،يولا. ، مصدر سابق، ص ٤

من تلك المدرجة في لائحة NASDAQ في سنة ١٩٩٢، تلقت تمويلا ورعاية من مؤسسة BIRD.[١٥٠]

ملاحظة أخرى بشأن المساعدات الأمريكية لإسرائيل بعد كامب ديفيد، أن هناك مساعدات كبرى بدأت تتدفق من أجل استيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين الجدد الذين وصلوا إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفيتي السابق والذين يتجاوز مجموعهم بين العام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٢ مليون مهاجر.[١٥١]

وخلال سنوات النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين وصل لإسرائيل ما بين ٩٥٠ — ١٠٥٠ مليون دولار من المؤسسات الصهيونية في الخارج، وقد جاء أكثر من ٧٠% منها من الولايات المتحدة الأمريكية (من مؤسسات يهودية خيرية مثل الصندوق اليهودي المتحد). وعند بداية موجة الهجرة اليهودية الواسعة لإسرائيل بدء من عام ١٩٩٠ قدمت الوكالة اليهودية نحو ٣٥٠ مليون دولار لتمويل استيعاب المهاجرين في ذلك العام، كما قامت الوكالة بحملة تبرعات عام ١٩٩١ جمعت خلالها ١٢٢٨ مليون دولار لتمويل استيعاب المهاجرين، ولقد كانت الوكالة اليهودية تمول ٥٠% من نفقات استيعاب الهجرة لإسرائيل قبل موجة الهجرة الهائلة التي بدأت بالتدفق على إسرائيل منذ عام ١٩٩٠، لكن بعد بدء تلك الموجة الهائلة التي تتطلب تكاليف عالية لاستيعابها اضطرت الوكالة إلى تخفيض نصيبها النسبى من تمويل المهاجرين حسب إمكاناتها .[١٥٢]

---

[١٥٠] البطل،يولا. مصدر سابق، ص ٤

[١٥١] אתר המשרד לקליטת העלייה، סטטיסטיקות (إحصائيات وزارة استيعاب الهجرة الإسرائيلي)
http://www.moia.gov.il/Hebrew/InformationAndAdvertising/Statistics

[١٥٢] التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٢، ص ٧٥ ١ .

وتشير بيانات الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لعام ١٩٩٥ إلى أن التبرعات التي تلقتها إسرائيل من المؤسسات اليهودية في الخارج وفي الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغت نحو ٦٤٨٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٨— ١٩٩٤ .[١٥٣]

١: ٣: ٢: الصناعة:

لقد شهدت الفترة الأولى التي أعقبت توقيع معاهدة كامب ديفيد والممتدة منذ أوائل الثمانينات حتى أوائل التسعينات تحقيق ما يمكن تسمينه بالقفزة التكنولوجية في القطاعات المدنية والعسكرية في إسرائيل، إذ تحولت الصناعة الإسرائيلية من التركيز على حجم العنصر البشري والإستثمار المالي إلى التركيز على البعد النوعي وإدخال التقنيات الحديثة.

وبرزت ملامح التطور التكنولوجي فى المجالات التالية:

١— تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات الدقيقة.

٢— تكنولوجيا صناعة الفضاء.

٣— تكنولوجيا الصناعات العسكرية.

وتدخل هذه المجالات ضمن " البحوث الإستراتيجية " التي تعرفها وزارة العلوم والتكنولوجيا والفضاء الإسرائيليةبأنها " البحوث التي يمكن إجراؤها أو القيام بها لتحقيق الإستثمار أو الإستغلال الأمثل للثروة الكامنة ".[١٥٤]

وقد تاسس في كانون الثاني ١٩٩٤، لجنة تعرف باسم " اللجنة التنفيذية القومية لتطوير البحوث الإستراتيجية " وتعمل من خلال وزارة العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلية، وتتولى هذه اللجنة تحديد المجالات التي لها الأولوية القومية في الدولة، ومساعدة وزارة العلوم في

[١٥٣] النجار،أحمد. دور المساعدات الخارجية لإسرائيل، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٨،ص٥٤

[١٥٤] أنظر : משרד המדע, הטכנולוגיה והחלל ، (موقع وزارة العلوم والتكنولوجيا والفضاء الإسرائيلية)http://most.gov.il

تحديد المجالات التي ستعود بالنفع على إسرائيل، والإستفادة من المحاولات الناجحة التي تمت في العالم المتقدم حول مدى تقدم وتطوير التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التوازن في الاقتصاد و الصناعات الإسرائيلية.[١٥٥]

لقد سمح السلام مع مصر لإسرائيل بتحويل جزء كبير من الإستثمار من المجال العسكري لمجالات البحث العلمي والتطوير حتى وصل ما تنفقه على هذا المجال عام ٢٠٠١م ٢.٢% من الناتج المحلي الإجمالي ، بحيث تأتي في طليعة دول العالم، ولا يتفوق عليها في هذا المضمار إلا اليابان وألمانيا.[١٥٦]

وتتمتع إسرائيل بيد عاملة ذات ثقافة عالية جدا، مع استمرار تدفق المهاجرين أصحاب الخبرات العلمية والتقنية الرفيعة وخصوصا موجة الهجرة الروسية في التسعينات • فإذا أخذنا عدد العلماء والتقنيين بالنسبة إلى عدد السكان، نرى أن إسرائيل تتمتع بأعلى نسبة في العالم حيث يصل عدد العلماء والتقنيين في إسرائيل بين كل ألف عامل إلى ١٣٨، وفي الولايات المتحدة إلى ٧٠، وفي اليابان إلى نحو ٧٨.[١٥٧]

وبلغت صادرات التكنولوجيا الدقيقة (التقنية العالية) ٣٠% من صادرات السلع المصنعة فى إسرائيل عام ١٩٩٦، في حين بلغ ٤٤ % في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٣٩% في اليابان، و ٣٩% في جمهورية كوريا الجنوبية، و٢٧% في الصين في العام نفسه.[١٥٨] ويمثل تصدير التكنولوجيا الدقيقة إحدى الإستراتيجيات الأساسية لإصلاح خلل الاقتصاد الإسرائيلي، ولا تدخر إسرائيل جهدا لاستغلال باعتها المتقدمة في مجالات عديدة،منها

---

[١٥٥] تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠١ ص٦

[١٥٦] النقيب،فضل. اقتصاد اسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت٢٠٠١،ص١١٧

[١٥٧] المرجع السابق ص١١٤

[١٥٨] البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العام ٩٩\٩٨،ص٢٢٦-٢٢٧

المجال العسكري لكسب أصدقاء جدد، و لتعميق نفوذها في مناطق عديدة من العالم، ولتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، فإسرائيل تحاول أن تقدم نفسها للعالم بصفتها القيادق العلمية التكنولوجية للشرق الأوسط، مستفيدة إلى أبعد مدى من اتفاقيات السلام التي فتحت لها أسواق العالم أجمع.

واستفادت إسرائيل من الإستثمار في الصناعات العسكرية عالية التقنية لإختراق الأسواق التي كانت مغلقة أمامها في الجزء الأكبر من العالم.

ولم يقف الحد عند تصدير هذه المنتوجات الإسرائيلية إلى الدول الأوروبية بل إنها بدأت منذ بداية التسعينات من القرن العشرين بتصدير هذه المنتوجات إلى اليابان ثم إلى الى الصين وهي أسواق كانت مغلقة تماماً في وجه الصادرات الإسرائيلية قبل اتفاقيات السلام مع الدول العربية وانهيار المقاطعة العربية.

١: ٤: العلاقة الإقتصادية مع مصر:

تضمنت معاهدة السلام مع إسرائيل إنهاء المقاطعة الاقتصادية، ولذلك بدأ عدد من رجال الأعمال المصريين في تصدير بعض السلع إلى إسرائيل.

ورغم تشهير بعض صحف المعارضة ببعضهم، فإن عمليات التجارة تزايدت بمرور الوقت، وتم نوع من التعاون في المجال الزراعي تضمن توجه بعثات مصرية زراعيه إلى إسرائيل وقدوم خبراء إسرائيليين إلى مصر.

وواكب ذلك زيادة معدلات السياحة بين مصر وإسرائيل في كلا الاتجاهين، حيث أتاحت المعاهدة للإسرائيليين دخول مصر عبر منفذ طابا دون تأشيرات.

وعلى الجانب الآخر اتجه عدد من رجال الأعمال المصريين لزيارة إسرائيل، وتبع ذلك سفر عدد من الشباب الباحثين عن فرصة عمل، حتى بلغ عدد هؤلاء نحو سبعة آلاف عام ٢٠٠٥، تزوج بعضهم من فلسطينيات من عرب ٤٨. وعمل هؤلاء بالمحلات وفي الأعمال الحرة البسيطة، وزادت معدلات هجرتهم ما بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧، ثم انخفضت بعد ذلك، كما ذهب بعض المصريين إلى إسرائيل للعلاج.[١٥٩]

١: ٤: ١: إتفاقية QIZ:

"لقد بقيت العلاقات الإقتصادية المصرية الإسرائيلية فاترة إلى حد كبير ومدانة شعبياً ومحدودة إلى حد بعيد حتى جاءت إتفاقية QIZ".[١٦٠]

يرجع تاريخ اتفاقية QIZ إلى سنة ١٩٩٦ حين أقر الكونجرس الأمريكي مبادرة أعلنت عنها الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة في منطقة الشرق الأوسط وفقاً للقانون الأمريكي رقم ٦٩٥٥ بهدف دعم السلام وهذه الاتفاقية هي في الحقيقة جزء من اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الإسرائيلية لكنها تسمح لدول الأخرى بالاستفادة منها في مقابل أن تشمل سلعها مكونات إسرائيلية ١١.٧% على الأقل وأمريكية بنسبة ١٥% على الأقل في حين يمثل المكون المصري بنسبة ٣٥% وقعت هذه الاتفاقية في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤ ووقع رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية عن الجانب المصري وإيهود أولمرت نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير التجارة والصناعة عن الجانب الإسرائيلي وروربرت زوليك الممثل التجاري الأمريكي .[١٦١]

---

[١٥٩] الولي،ممدوح. حصاد اقتصاد مصر بعد سلامها مع إسرائيل،الجزيرة نت، المعرفة، ٢٠٠٩\٣\٢٤م

[١٦٠] الشيمي، محمد نبيل. الحوار المتمدن–العدد: ٣٨٧٠ – ٢٠١٢\١٠\١٤

[١٦١] أنظر: إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، موقع وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق.

ووفقاً لبروتوكول "QIZ" فإن الحكومة الأمريكية تمنح معاملة تفضيلية من جانب واحد لكل المنتجات المصنعة داخل هذه المناطق في الجمارك أو العقود غير الجمركية من الجانب المصري عن طريق دخولها إلى السوق الأمريكية دون تعريفة جمركية أو حصص كمية بشرط مراعاة هذه المنتجات لقواعد المنشأ واستخدام النسبة المتفق عليها من المدخلات الإسرائيلية (١١.٧% والتي تم تعديلها فيما بعد إلى ١٠.٥)، وهو التزام غير محدد المدة وفى المقابل لا يترتب عليه أي التزام من قبل الجانب المصري وهذا الشرط يمنح لإسرائيل الوضع الاحتكاري في حدود النسبة المشار إليها فهي تفرض السعر الذي تريده حتى يتمكن أن تعتمد شهادة منشأ الرسالة كما أن الاتفاقية تعطي للولايات المتحدة الحق في توريد ١٥% من المكونات بدون فرض مصر رسوم جمركية عليها وبذلك تستفيد الولايات المتحدة من استيرادها منتجات بتكلفة متخصصة من مصر بل الاستفادة من تلك النسبة مقدماً من قيمة الصادرات إليها بسعر المصنع ولا يستحدث أي جديد بالنسبة للعلاقات التجارية المصرية، وبموجبه أيضا تم الاتفاق على إقامة سبع مناطق صناعية مؤهلة في مصر على عدة مراحل على أن تشمل المرحلة الأولى إقامة المناطق الصناعية المؤهلة التالية :

١. منطقة القاهرة الكبرى.

٢. منطقة الإسكندرية وبرج العرب والعامرية.

٣. المدينة الصناعية ببورسعيد.[١٦٢]

كما اتفق على أن يستفيد من هذا البروتوكول كافة المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة سواء أكانت غذائية أو منسوجات أو أثاث أو صناعات معدنية، بالإضافة إلى مصانع القطاعين

---

[١٦٢] المرجع السابق

العام والخاص (الصغيرة والكبيرة) الموجودة بهذه المناطق، مع ترك الحرية للمصانع في تطبيق هذا النظام من عدمه.[١٦٣]

شروط الإعفاء الجمركي :

ولكي تكون منتجات تلك المناطق مؤهلة للحصول على الإعفاء من الرسوم الجمركية عند تصديرها للولايات المتحدة فإنه يشترط ما يلي :

– أن تكون الشركات المنتجة للسلع المصدرة مدرجة في القوائم الخاصة بهذه المناطق .

– وأن تتوافر قواعد المنشأ المتفق عليها في السلع المصدرة بحيث لا تقل نسبة إجمالي المكون المحلي عن ٣٥% على النحو التالي :

١. ألا يقل المكون المحلي لكل من الشركة المصرية والشركة الإسرائيلية عن ١١.٧% ويمكن استخدام مكونات أمريكية المنشأ بحيث لا تزيد هذه المكونات على ١٥% من قيمة السلعة .

٢. كما يمكن استخدام مكونات من قطاع غزة والضفة الغربية .

٣. لا يشترط التزام الشركة المصرية بالنسبة المحددة الخاصة بالمكون الإسرائيلي في كل شحنة مصدرة للولايات المتحدة ولكن يجب أن يستوفي إجمالي صادرات الشركة من المناطق الصناعية المؤهلة للولايات المتحدة هذه النسبة كل ثلاثة أشهر .[١٦٤]

وقد كشف تقرير المجلس التصديري للملابس الجاهزة في مصر عن حصول شركة دلتا تكستيل التي يساهم فيها رجال أعمال إسرائيليون على ٤٠ مليون جنيه من صندوق دعم الصادرات خلال الخمس سنوات الأخيرة بالإضافة إلى حصول شركة سبأ العالمية للملابس الجاهزة المملوكة لعائلة

---

[١٦٣] الشيمي ، محمد نبيل. مرجع سابق

[١٦٤] إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، مرجع سابق.

باحبيش اليمنية هي الأخرى على ٥٠ مليون جنيه من صندوق دعم الصادرات خلال نفس الفترة ... وأشار إلى أن هاتين الشركتين جاءتا ضمن أكبر عشر شركات حصلت على دعم من صندوق الصادرات وكانت ضمنهم شركتي مايو لتصنيع وتسويق المنسوجات والنيل للملابس المملوكتين لجلال الزوربا رئيس اتحاد الصناعات المصرية.[١٦٥]

و تأتي إسرائيل كأكبر المستفيدين من هذه الاتفاقية حيث ستحرك قطاع المنسوجات والذي كان يعد قطاعاً غير ذي أهمية للاقتصاد الإسرائيلي قبل هذه الاتفاقية كما تعتبر فرصة غير مسبوقة نحو تقليل الضغط على الاقتصاد الإسرائيلي والقفز على المقاطعة الشعبية العربية لمنتجاتها وتعطي هذه الاتفاقية لإسرائيل القدرة على اختراق الاقتصاد المصري ووضعه في موقع الشراكة ومع التفوق التكنولوجي الإسرائيلي على الدول العربية فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيمثل القائد الاقتصادي في المنطقة .

ويبقى التأكيد على أن المكسب الحقيقي لإسرائيل من الاتفاقية هو هذه البدايات الناجحة لتأسيس السوق الشرق أوسطية وقد ترجم أيهود أولمرت ذلك بالقول "إن توقيع هذه الاتفاقية مع أكبر دولة عربية هو أعظم حدث منذ سنوات طويلة وأنه بموجب هذا التوقيع ستدخل إسرائيل العالم العربي من أوسع أبوابه وأنا آمل أن توقع الدوال العربية كلها اتفاقيات من هذا النوع مع إسرائيل مستقبلاً والواقع إن إسرائيل تنظر إلى هذه الاتفاقية على أنها كسر للعزلة الاقتصادية التي تعيشها في المنطقة"[١٦٦]

وتنص الاتفاقية على أنه لابد أن تقع أجزاء من المناطق الصناعية المؤهلة في إسرائيل وأجزاء أخرى في مصر إلا أنه يشترط أن تكون متلاصقة جغرافياً وقد يتم توسيعها إلى مواقع صناعية

[١٦٥] المرجع السابق
[١٦٦] المرجع السابق

أخرى خلال مهلة سنة كما أنها ستفتح الباب على مصراعيه أمام إسرائيل لاختراق الاقتصاد المصري والصناعة المصرية.

وتأمل إسرائيل أن تتحول مناطق QIZ إلى منصة انطلاق للمكونات الإسرائيلية ضمن السلعة المصرية نحو الأسواق العربية فضلاً عن دخولها السوق المصرية لاختراق المقاطعة العربية، وضمنها المقاطعة المصرية للسلع الإسرائيلية وبذلك تتحول هذه المناطق إلى حصان طروادة الذي تدخل من خلاله السلع الإسرائيلية إلى السوق المصرية وباقي الأسواق العربية بعلامات تجارية مصرية تخفي وراءها المكونات الإسرائيلية وهذا يعتبر عملية تحايل على المستهلكين المصريين والعرب غير الراغبين في استهلاك سلع إسرائيلية .

وقد استفادت إسرائيل أيضاً من خلال شحن الصادرات المصرية للولايات المتحدة على سفنها أو بالوكالة عن سفن أخرى أجنبية وبخدمات الموانى التي قد تعبرها البضائع المصرية في طريقها للولايات المتحدة.

ومن شأن هذه الإتفاقية ومثيلاتها أن تستفيد إسرائيل في استكمال مقومات بناء قاعدة اقتصادية داخلية مؤهلة للهيمنة الاقتصادية على البلاد العربية باستخدام أراضيها ومياهها ومواردها وقوتها البشرية العاملة كامتداد وتكملة للقاعدة والموارد التي استولت عليها في فلسطين.

لقد استطاعت إسرائيل أن تفرض على الدول العربية ابتداءً باتفاقيات كامب ديفيد مع مصر سنة ١٩٧٩ القبول بمفهوم الأمن الخارجي وقد نقل هذا المفهوم حدودها الآمنة التي يمكن الدفاع عنها إلى داخل وعمق أراضي الدول العربية وهي تقع مع مصر ، وعلى نفس المنوال تريد إسرائيل أن تمتد البنية الأساسية الداخلية للاقتصاد الإسرائيلي من مساحات مطلوبة للتوسع الاقتصادي ومياه

وقوة عاملة وموارد أخرى إلى داخل الدول العربية عن طريق تطبيع العلاقات الإسرائيليةالعربية.[١٦٧]

١: ٤: ٢: اتفاقية الغاز:[١٦٨]

لقد مرت العلاقات الإقتصادية المصرية الإسرائيلية بفترات فتور وانخفاض في حجم التبادل التجاري بين البلدين في ظل تكرار الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين واللبنانيين، وحدث فتور في العلاقات السياسية والتجارية بلغ حد سحب مصر سفيرها من إسرائيل مرتين.

ولذلك تدخلت الإدارة الأميركية في وقت حساس كان الرئيس المصري خلاله يسعى لتمديد حكمه لفترة رئاسية جديدة، وانتهزت الفرصة للضغط على مصر لتحقيق عدد من المكاسب لإسرائيل تضمنت إعادة السفير المصري إلى تل أبيب والإفراج عن جاسوس إسرائيلي (عزام عزام)[١٦٩]، وتوقيع اتفاقية QIZ التي رفضتها مصر من قبل، حيث ذكر رجال أعمال مصريون وقتها أن الحكومة مارست ضغوطا عليهم لإعلان موافقتهم على الاتفاقية.[١٧٠]

وكانت الإدارة الأميركية قد رفضت توقيع اتفاقية تجارة حرة مع مصر مثلما فعلت مع دول عربية أخرى كالأردن والبحرين والمغرب، حتى تدفع الحكومة المصرية إلى طريق التوقيع على QIZ، ورغم وجود بدائل ترتيبات تجارية تفضيلية أميركية تستخدمها مع دول أخرى.

---

[١٦٧] المرجع السابق

[١٦٨] للمزيد أنظر: הסכם הגז עם מצריים،הסכמים – משרד האנרגיה והמים (إتفاقية الغاز مع مصر، إتفاقيات، وزراة الطاقة والمياه الإسرائيلية) http://energy.gov.il

[١٦٩] عزام عزام، درزي إسرائيلي، كان يملك شركة دلتا دكستايل ايجيت بمدينة نصر، لكنه اعتقل عام 1996 في القاهرة وأدين بتهمة التجسس الصناعي ، وسجن لثمان سنوات قبل إطلاقه في صفقة سياسية عام ٢٠٠٤.

[١٧٠] الشيمي ، محمد نبيل. مرجع سابق

كما اشترطت على إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي المصري عبر خط أنابيب خاص يعبر مياه البحر الأبيض المتوسط ولا يمر بالأراضي الفلسطينية.[١٧١]

واتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل هي اتفاقية وقعتها الحكومة المصرية عام 2005 مع إسرائيل تقضي بتصدير ١.٧ مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل لمدة ٢٠ عاما، بثمن يتراوح بين ٧٠ سنتا و١,٥ دولار للمليون وحدة حرارية بينما يصل سعر التكلفة ٢,٦٥ دولار، كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة ٣ سنوات من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨.[١٧٢]

ويمتد خط أنابيب الغاز بطول مائة كيلومتر من العريش في سيناء إلى نقطة على ساحل مدينة عسقلان جنوب السواحل الفلسطينية المحتلة على البحر المتوسط، وخط الغاز المصري يزود (إسرائيل) بنحو (٤٣ %) من حجم استهلاكها.[١٧٣]

وفي ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٠، أي قبل اسقاط الرئيس السابق حسني مبارك بشهرين، أعلنت شركة إسرائيلية أن اربع شركات إسرائيلية وقعت إتفاقات لشراء غاز مصري لمدة عشرين عامًا بقيمة تتراوح ما بين خمسة وعشرة مليارات دولار.

وقالت شركة "امبال-اميركان اسراييل كوربوريشن" إن شركات "اسراييل كاميكالز، وديد سي ووركس، واويل ريفاينريز، واو بي سي روتم" وقعت اتفاقات تقضي بتسلم ١,٤ مليار متر مكعب من الغاز المصري خلال عقدين مع خيار رفع هذه الكمية الى ٢,٩ مليار متر مكعب.

[١٧١] الولي، محمد نبيل. مرجع سابق
[١٧٢] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة
[١٧٣] ساق الله،نرمين. تحقيق: أثر إلغاء اتفاقية الغاز على مصر وإسرائيل، فلسطين أون لاين، ٢٠١٢\٤\٢٨م

وتم توقيع العقد مع المجموعة الاسرائيلية المصرية "ايست مديترانيان غاز" التي تملك شركة "امبال اميركان اسراييل كوربوريشن" ١٢,٥% منها.

وشركة غاز شرق المتوسط، المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق، هي عبارة عن شراكة بين كل من رجل الأعمال المصري حسين سالم، الذي يملك أغلب أسهم الشركة، ومجموعة ميرحاف الإسرائيلية "מרחב"(وتعني بالعربية : المسافة أو المكان المتسع) ، وشركة أمبال الأميركية الإسرائيلية، وشركة بي تي تي التايلندية، ورجل الأعمال الأميركي سام زيل.[١٧٤]

أثارت هذه الإتفاقية التي تبيع الغاز المصري لإسرائيل بأسعار تفضيلية مدعومة في حين يباع الغاز المصري للمواطن المصري بالسعر العالمي موجة غضب في مصر، وقد أصدرت المحاكم الإدارية المصرية عدة أحكام بوقف تنفيذ هذه الإتفاقية، إلا أن الحكومة المصرية اصرت على تنفيذها، واستمر الوضع كما هو حتى ثورة ٢٥ يناير التي اطاحت بالرئيس مبارك.

وتتحدث التحقيقات الصحفية أن الإسرائيليين استفادوا من الفساد الكبير الذي ساد القطاع العام المصري في عهد النظام السابق، وأنهم حصلوا على هذه العقود التفضيلية بفعل الرشى وشراء الذمم.[١٧٥]

وقد تم تحويل وزير البترول في عهد مبارك، سامح فهمي وخمسة آخرين من القيادات السابقة لوزارة البترول المصرية للقضاء ومثلوا امام محكمة جنايات القاهرة بتهمة الاضرار بالمال العام لموافقتهم على تصدير الغاز إلى اسرائيل بأسعار تقل عن تلك السائدة في السوق الدولية.

---

[١٧٤] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

[١٧٥] صحيفة النهر الإلكترونية المصرية، فضائح وأسرار توريد الغاز لإسرائيل،١٣\٣\٢٠١٣م

وفي اذار (مارس) ٢٠١١، نشرت صحيفة الجريدة الكويتية وثائق قالت إنها تؤكد تلقي نجلي مبارك عمولات ضخمة مقابل تمرير صفقات لتصدير الغاز المصري الى اسرائيل[١٧٦].

وبحسب الوثائق التي نشرت الصحيفة نسخًا مصورة منها، قد يكون جمال وعلاء مبارك تلقيا عمولة نسبتها ٢,٥% من عقد قيمته ٢,٥ مليار دولار.[١٧٧]

وقالت إن مفاوضات جرت في هذا الخصوص بين مسؤولين اسرائيليين ووزير النفط المصري السابق سامح فهمي ورجل الاعمال حسين سالم المقرب من اسرة مبارك، وذلك في مطلع ٢٠٠٥[١٧٨].

وفي ٢٠١٢\٤\١٩م قررت الحكومة المصرية إلغاء الإتفاقية[١٧٩]، مما دفع بشركة الكهرباء الإسرائيلية إلى بدء الخطوات الرسمية في مقاضاة مصر دوليا بسبب إلغاء اتفاقية الغاز التي كانت مبرمة بينهم من طرف واحد، مشيرة إلى أنها اتخذت هذه الخطوة بعد التشاور مع المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، خاصة أنها لا تملك أي اختيار أو بديل آخر سوى الذهاب في هذا الطريق.

وقالت صحيفة "هارتس" العبرية عبر ملحقها الاقتصادي "ذا ماركر"، إن الشركة مصممة على الحصول على تعويض ضخم من القاهرة بعد إلغاء الاتفاقية من جانب واحد وهو الاتفاق الذي وقعته شركة غاز شرق المتوسط EMG مع الحكومة الإسرائيلية.

---

[١٧٦] المرجع السابق

[١٧٧] المرجع السابق

[١٧٨] المصدر السابق

[١٧٩] الجزيرة نت، صفحة المال والاعمال،٢٠١٢\٤\٢٢

وأشارت الشركة الإسرائيلية أنها تكبدت خسائر فادحة بسبب إلغاء مصر لاتفاقية الغاز دون الرجوع إليها مسبقا، مشيرة إلى أن عقد EMG وقع مع قبل عقد من الزمن وكان من ضمن بنود العقد عدم إلغاء الاتفاقية من جانب واحد، موضحة أنها ليس لديها خيار آخر في مقاضاة مصر.

وأوضحت الصحيفة أن تل أبيب تطالب بتعويض ضخم يصل إلى ٢ مليار دولار بصورة مبدئية، عن الأضرار التي لحقت بها بسبب إلغاء الاتفاقية، مشيرة إلى أن إسرائيل لجأت إلى غرفة التجارة الدولية للتحكيم في باريس قبل عام، وأن شركة الكهرباء الإسرائيلية قدمت الشهادة الخطية للاتفاقية الشهر الماضي، وسيتم عقد أول جلسة في يوليو المقبل.[١٨٠]

وقال الملحق الاقتصادي للصحيفة العبرية، إن فتح إجراءات التحكيم الدولي ضد EMG والحكومة المصرية وشركات النفط والغاز الوطنية في القاهرة جاء بسبب الإخلال بالعقد، وأن المحاكمة ستجرى في جنيف ونيويورك، مضيفا أنه وفقا للتقديرات فإن الخسائر الناتجة عن عدم توريد الغاز إلى إسرائيل واستهداف خط أنابيب الغاز بين البلدين بلغت حوالي ٨ مليارات دولار.[١٨١]

١: ٤: ٣: التجارة البينية:

حجم التجارة المصرية الإسرائيلية ما يزال محدودا، حيث بلغ عام ٢٠٠٧ –حسب البيانات الإسرائيلية– نحو ٢٤٨ مليون دولار بنسبة ٠.٢% من إجمالي تجارتها. وبلغت الصادرات الإسرائيلية إلى مصر ١٥٤ مليون دولار بنسبة ٠.٣% من إجمالي صادراتها، ووارداتها من مصر

[١٨٠] "הארץ" מוסף דה מרקר،23\3\2013 (صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، ملحق الإقتصاد، ٢٦\٣\٢٠١٣م)
[١٨١] المرجع السابق

٩٤ مليونا بنسبة ٠.٢% من إجمالي وارداتها، وبما يشير إلى تحقيق إسرائيل فائضا تجاريا استمر منذ بدء التعامل.[١٨٢]

وحسب بيانات مصر لتجارتها مع إسرائيل، فإن حجم التجارة بلغ ١٥٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٦، وهو ما يشكل نسبة ٠.١% من إجمالي تجارة مصر مع دول العالم.[١٨٣]

وساهم توقيع اتفاقية QIZ أواخر عام ٢٠٠٤ في ارتفاع حجم التجارة، وهو أمر يضطر إليه المصدرون المصريون، حيث تشترط أميركا لنفاذ الصادرات المصرية إلى أسواقها بلا جمارك أن تكون متضمنة مكونا إسرائيليا.

والغريب أنه بعكس ما تذكره البيانات الإسرائيلية، تشير البيانات المصرية إلى تحقيق مصر فائضا في تجارتها مع إسرائيل حيث تذكر أن الصادرات المصرية إلى إسرائيل بلغت ١١٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٦، مقابل ٤٥ مليونا لوارداتها من إسرائيل، وهي بيانات تقل أيضا في قيمتها عما تعلنه إسرائيل. وتضمنت نوعيات الصادرات المصرية إلى إسرائيل البترول مكونا رئيسيا، وكانت نسبته في كثير من السنوات تتجاوز ٩٠% من الإجمالي، إلى جانب الكيماويات والخضراوات الطازجة، بالإضافة إلى كميات ضئيلة من الحبوب والأثاث الخشبي والمنسوجات القطنية. كما تضمنت الواردات المصرية من إسرائيل الآلات والأجهزة والمصنوعات الحديدية والصابون والبلاستيك ومصنوعاته والورق ومصنوعاته.[١٨٤]

---

[١٨٢] الولي،ممدوح. مصدر سابق
[١٨٣] المرجع السابق
[١٨٤] المرجع السابق

وسجل معدل التجارة بين مصر وإسرائيل خلال عام ٢٠١١ انخفاضًا بنسبة ٢٣% عن عام ٢٠١٠، وبلغ حجم التجارة بين الدولتين العام الماضي، ٣٨٨ مليون دولار، وقال معهد التصدير الإسرائيلي، إن الانخفاض في معدل التجارة بين الدولتين جاء بسبب انخفاض الواردات المصرية إلى إسرائيل، والذي ساهم الانقطاع المتكرر لضخ الغاز المصري لتل أبيب في جزء كبير منها. وبحسب تقرير معهد التصدير الإسرائيلي، زادت الصادرات الإسرائيلية إلى مصر بنسبة ٤٢% بالمقارنة مع عام ٢٠١٠، حيث وصلت إلى ٢١٠ ملايين دولار، بسبب زيادة الصادرات الإسرائيلية من الكيماويات، فيما انخفضت الواردات الإسرائيلية من مصر بنسبة ٥٠% لتصل إلى ١٨٠ مليون دولار.[١٨٥]

وبالنسبة للاستثمارات المباشرة للإسرائيليين في مصر، وحسب البيانات المصرية، فقد بلغ عدد الشركات التي ساهم فيها الإسرائيليون حتى منتصف عام ٢٠٠٧ نحو شركتين فقط بنظام الاستثمار الداخلي بنسبة ٠.٠١% من إجمالي عدد الشركات، بقيمة مساهمه ٤.٨ ملايين جنيه مصري بنسبة ٠.٠٠١% من إجمالي كل الدول. والأمر نفسه للشركات الإسرائيلية التي تعمل بنظام المناطق الحرة في مصر، فقد بلغ عددها خمس شركات من إجمالي ٣٩٥ شركة بنسبة ١.٣%، بقيمة مساهمة ١٨٣ مليون جنيه بنسبة ١.٨% من إجمالي كل الدول.[١٨٦]

ونفس محدودية التجارة والاستثمار تكررت مع السياحة المصرية المتجهة إلى إسرائيل، والتي بلغت حسب البيانات الإسرائيلية عام ٢٠٠٧ نحو ٢٧٠٠ سائح بنسبة ٠.٠١% من إجمالي السياح الواصلين إليها. وعلى الجانب الآخر وحسب البيانات المصرية، فقد بلغ عدد السياح الإسرائيليين

---

[١٨٥] فوزي،محمد. العلاقات الإقتصادية المصرية الإسرائيلية منذ كامب ديفيد وحتى إلغاء اتفاقية الغاز،صدى البلد، ٢٤\٤\٢٠١٢م

[١٨٦] المصدر السابق

الواصلين إلى مصر عام ٢٠٠٦ نحو ١٧١ ألفا بنسبة ١.٩% من الإجمالي، مع الأخذ في الاعتبار سهولة دخولهم لمدن جنوب سيناء بلا تأشيرات.[١٨٧]

وفي ما يخص استفادة إسرائيل من المعاهدة اقتصاديا، فقد حصلت السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها على حق المرور الحر بقناة السويس ومداخلها. كما حصلت على سوق متسعة لمنتجاتها، إضافة إلى أن إقامة علاقات اقتصادية مع مصر فتح الباب أمام إسرائيل لإقامة علاقات اقتصادية مع دول عربية أخرى، وجعلها أيضا تحصل على البترول المصري، حيث إن نسبة الاكتفاء به تبلغ ٢,٦%، إضافة إلى حصولها على الغاز الطبيعي المصري.[١٨٨]

[١٨٧] المصدر السابق
[١٨٨] المصدر السابق

المبحث الثاني : إتفاقيات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية:

في مؤتمر مدريد ١٩٩١م انطلقت المفاوضات المباشرة الأولى بين الفلسطينيين وإسرائيل، لكن الوفد الفلسطيني المفاوض كان من فلسطينيي الداخل (غزة والقدس والضفة الغربية) وليس من منظمة التحرير الفلسطينية ولم يكن الوفد في مدريد وفداً مستقلاً بذاته بل أصر إسحق شامير* على أن يكون تحت المظلة الأردنية.

١ : إتفاقية أوسلو:

في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات العربية الإسرائيلية، في مؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية العلنية المنبثقة عنه في واشنطن بين الوفد الفلسطيني برئاسة حيدر عبد الشافي والوفد الإسرائيلي برئاسة إلياكيم روبنشتاين، كانت المفاوضات الإسرائيلية مع منظمة التحرير الفلسطينية تجري بسرية تامة بين أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز.

وخلال سبعة أشهر عقدوا أكثر من إثنتي عشرة جلسة بما فيها الجلسة الختامية التي اتفقوا فيها على الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل[١٨٩] تحت الشروط الآتية التي طلبها الوفد الإسرائيلي :

* إسحاق شامير ، بالعبرية : **יצחק שמיר** (15 أكتوبر 1915 – 30 يونيو 2012)، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابع 1983 إلى 1984 وفي الفترة الثانية من 1986 إلى.1992

[١٨٩] מכתבי ההכרה ההדדיים בין ישראל ואש"פ ، **אתר מרכז ירושלים למדיה ותקשורת**، http://www.jmcc.org (رسائل الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل)، موقع مركز القدس للسياسة والإعلام

١. الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام.

٢. القبول بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ .

٣. القبول بالتفاوض حول المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية والتفاوض وهو الطريق الوحيد للوصول إلى تسوية سياسية.

٤. نبذ الإرهاب.

٥. وقف كافة أعمال العنف والإرهاب.

٦. إلغاء مواد الميثاق الوطني التي تتناقض مع حق إسرائيل في الوجود أو تتعارض مع هذه البنود.

أما البنود الإقتصادية فقد أدرجت في الملاحق:

الملحق الثالث: بروتوكول التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية:

"يتفق الجانبان على تشكيل" لجنة إسرائيلية – فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادي تركز عملها، من بين أمور أخرى، على ما يأتي:

١. تعاون في حقل الماء يشمل "برنامجاً لتنمية الموارد المائية" يعده خبراء من كلا الجانبين ويحدد أيضاً إجراءات التعاون في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتضمن مقترحات لإجراء دراسات وخطط حول حقوق كل جانب في المياه إضافة إلى استخدام عادل للموارد المائية المشتركة، على أن يطبق في المرحلة الانتقالية وماعدها.

٢. تعاون في حقل الكهرباء يشمل "برنامجاً لتنمية الموارد الكهربائية" ويحدد أيضاً إجراءات التعاون في إنتاج الموارد الكهربائية والحفاظ عليها وشرائها وبيعها.

٣. تعاون في حقل الطاقة يشمل "برنامجاً لتطوير الطاقة" يتعلق باستغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خصوصاً في قطاع غزة وفي النقب ويشجع على استغلال مشترك لموارد الطاقة الأخرى. ويمكن لهذا البرنامج أيضاً أن يتضمن بناء تجمع صناعي بيتروكيميائي في قطاع غزة وبناء أنابيب نفط وغاز.

٤. تعاون في حقل المال يشمل "برنامجاً للتطوير المالي" و "برنامج عمل" لتشجيع الاستثمارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك تأسيس "بنك فلسطيني للتنمية."

٥. تعاون في مجال النقل والاتصالات مع إعداد برنامج يحدد الخطوط العريضة لإنشاء "منطقة مرفأ غزة" وينص على إقامة خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل وإلى دول أخرى. إضافة إلى ذلك، فإن البرنامج سينص على بناء ما هو ضروري من الطرقات والسكك الحديد وخطوط الاتصالات . . إلخ...

٦. تعاون في مجال التجارة بما في ذلك إعداد دراسات و"برامج لتشجيع التجارة" .. بهدف تشجيع التجارة المحلية والإقليمية وبين دول المنطقة. إضافة إلى دراسة حول إمكانية إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل مفتوحة أمام الجانبين وتعاون في المجالات الأخرى المرتبطة بالتجارة.

٧. تعاون في مجال الصناعة بما في ذلك إعداد "برنامج لتطوير الصناعة" تنص على إقامة مراكز إسرائيلية – فلسطينية للبحث الصناعي والتنمية وتشجع على تشكيل شركات فلسطينية – إسرائيلية وتحدد الخطوط العريضة للتعاون في صناعات النسيج والأغذية والأدوية والإلكترونيات والماس والكومبيوتر وغيرها من الصناعات ذات الأساس العلمي.

٨. برنامج للتعاون في حقل العمل وتنظيم العلاقات في هذا المجال وتعاون في المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

٩. خطة لتنمية الطاقات البشرية والتعاون تنص على تنظيم محترفات وندوات إسرائيلية – فلسطينية وعلى إقامة مراكز تأهيل مشتركة ومراكز أبحاث وبنوك للمعلومات.

١٠. خطة لحماية البيئة تنص على تدابير مشتركة (و – أو) منسقة في هذا المجال.

١١. برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصال ووسائل الإعلام.

١٢. أي برامج أخرى ذات اهتمام مشترك[١٩٠].

الملحق الرابع: بروتوكول التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني في مجال برامج التنمية في المنطقة

١. يتعاون الجانبان في إطار مساعي السلام المتعددة الأطراف للتشجيع على وضع برنامج تنمية "للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، تطلقه مجموعة السبع" (مجموعة الدول الصناعية السبع). ويطلب الجانبان من مجموعة السبع أن تسعى إلى مشاركة دول أخرى مهتمة مثل الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والدول العربية في المنطقة ومؤسسات عربية إضافة إلى القطاع الخاص.

٢. يتضمن "برنامج التنمية" شقين (أ) "برنامج تنمية اقتصادية" للضفة الغربية وقطاع غزة، (ب) "برنامج تنمية اقتصادية للمنطقة."

أ – برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة يتضمن النقاط التالية:

[١٩٠] إتفاق أوسلو، الملحق الثالث، موقع المجلس الوطني الفلسطيني، http://www.palestinepnc.org

١. برنامج إعادة تأهيل اجتماعي يتضمن "برنامجاً للإسكان والبناء."

٢. برنامج لتنمية المؤسسات الصغيرة والخاصة."

٣. برنامج لتطوير البنية التحتية" (ماء وكهرباء ونقل واتصالات إلخ)

٤. برنامج للطاقات البشرية.

٥. برامج أخرى.

ب – برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة يمكن أن يتضمن النقاط التالية:

١. تأسيس "صندوق للتنمية في الشرق الأوسط" كخطوة أولى و"بنك للتنمية في الشرق الأوسط" كخطوة ثانية.

٢. وضع "برنامج إسرائيلي – فلسطيني – أردني" مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت.

٣. البحر المتوسط (غزة) – قناة البحر الميت.

٤. مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية.

٥. برنامج إقليمي لتنمية الزراعة بما في ذلك القيام بتحرك إقليمي للوقاية من التصحر.

٦. ربط الشبكات الكهربائية.

٧. تعاون إقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى واستغلالها صناعياً.

٨. برنامج إقليمي للسياحة والنقل والاتصالات."

٩. تعاون إقليمي" في مجالات أخرى[١٩١].

٢ : إتفاق غزة أريحا ١٩٩٤

إتفاقية تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، والتي وقّعت بتاريخ ٤\٥\١٩٩٤م في القاهرة بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقع هذا الاتفاق ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين بحضور الرئيس المصري حسني مبارك ووزير خارجية الولايات المتحدة وارن كريستوفر، ووزير خارجية روسيا أندريه كوزيريف.

تضمن الإتفاق الخطوة الأولى لانسحاب إسرائيل من غزة وأريحا وتشكيل السلطة الفلسطينية وأجهزتها، وأتبع باتفاقين تنفيذيين:

إتفاق اقتصادي (يوليو/تموز ١٩٩٤) ينظم العمالة الفلسطينية والعلاقات المالية والاقتصادية بين الطرفين.

إتفاق تمهيدي (أغسطس/آب ١٩٩٤) لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة.

وقد نصت المادة الثالثة عشر من الإتفاقية على:

"إن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مدرجة في البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في ١٩ نيسان (ابريل)١٩٩٤. وقد جمعت النسخ الموقعة في الملحق الرقم ٤ وهي خاضعة لبنود هذا الاتفاق وملحقاته."[١٩٢]

---

[١٩١] إتفاق أوسلو، الملحق الرابع، مرجع سابق

٣ : إتفاقية طابا ١٩٩٥

وإسمها الرسمي: الإتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية.

تم التوقيع عليها في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٩٥في واشنطن، مقاطعة كولومبيا إلا أنها حملت إسم مدينة طابا المصرية لأن المفاوضات حولها بين الفلسطينيين والإسرائيليين جرت في مدينة طابا.

وعرف هذا الاتفاق باتفاق المرحلة الثانية من انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية. حيث تعهدت إسرائيل بالانسحاب من ٦ مدن عربية رئيسية و٤٠٠ قرية بداية ١٩٩٦، وانتخاب ٨٢ عضوا للمجلس التشريعي، والإفراج عن معتقلين في السجون الإسرائيلية.

وقد جاءت هذه الاتفاقية في خضم أحداث مهمة منها مجزرة الحرم الإبراهيمي التي سبقت التوقيع على الاتفاقية واغتيال إسحاق رابين.

لم يتضمن الإتفاق أي بنود إقتصادية، وقد اكتفى في المادة الرابعة والعشرين إلى اعتماد إتفاقية باريس كمرجعية لكل الشؤون الإقتصادية:

"المادة الرابعة والعشرون، العلاقات الاقتصادية، تم تحديد العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في ٢٩ نيسان ١٩٩٤، والملحق بناءاً عليه، وملحق بروتوكول العلاقات الاقتصادية جميعها مرفقة كملحق "٥" وسوف تحكم من قبل الأحكام ذات العلاقة بهذه الاتفاقية وملاحقها"[١٩٣]

---

[١٩٢] إتفاقية القاهرة ١٩٩٤ (إتفاقية غزة أريحا)، موقع وزارة الخارجية الفلسطينية، http://www.mofa.ps

[١٩٣] إتفاقية طابا، ، مرجع سابق

٤ : إتفاقية الخليل ١٩٩٧

بروتوكول الخليل أو اتفاق الخليل، هو بروتوكول تم بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية يوم 15 يناير من عام 1997 بهدف إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في مدينة الخليل.

أعقب ذلك تقسيم مدينة الخليل إلى منطقتين: منطقة (هـ١) والتي تشكل ٨٠% من المساحة الكلية لمدينة الخليل وتخضع للسيطرة الفلسطينية. ومنطقة (هـ٢)، وتشكل ٢٠% من مساحة الخليل بقيت تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية فيما نقلت الصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية.

احتوى الاتفاق على ٢٣ بندًا، وكان أبرز ما جاء فيها:

تقسيم الخليل إلى منطقتين (هـ١) و(هـ٢)، حيث يتولى البوليس الفلسطيني مسؤولياته في منطقة (هـ ١)، وتحتفظ إسرائيل بجميع المسؤوليات والصلاحيات للنظام العام والأمن الداخلي في منطقة (هـ ٢) وبالإضافة ستستمر في تحمل مسؤولية الأمن العام للإسرائيليين.

الوجود الدولي المؤقت في الخليل، ويحدد الطرفان طرق عمل هذه الوحدات بما في ذلك العدد ومنطقة العمل.

تأكيد الطرف الفلسطيني على التزامه بمكافحة ما يُسمّى بالإرهاب ومنع العنف، وتعزيز التعاون الأمني بين المنظمة الفلسطينية وإسرائيل ومنع التحريض والدعاية المعادية، وتوقيف ما يُسمّون بـ"الإرهابيين" ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

اقتصرت البنود الإقتصادية في الإتفاقية على الحديث عن إعادة فتح السوق القديمة في الخليل وبعض الترتيبات البسيطة فيما يخص المدينة فقط.[١٩٤]

٥ : إتفاقية واي ريفر ١ ـ ١٩٩٨

اتفاقية واي ريفر وتدعى أيضاً اتفاق واي بلانتيشن.

نصت على إعادة انتشار إسرائيلي في بعض المناطق الفلسطينية، وعلى قيام السلطة بترتيبات أمنية ومنها إخراج المنظمات "الإرهابية" أي فصائل المقاومة المسلحة عن القانون، وتشكيل لجنتين الأولى ثنائية فلسطينية إسرائيلية للتنسيق الأمني، والأخرى ثلاثية فيها الولايات المتحدة إضافة إلى الطرفين السابقين لمنع التحريض المحتمل على الإرهاب وتضم ثلاثة خبراء من كل طرف إعلامي وقانوني وتربوي. كما نص على تشكيل لجنة أخرى ثلاثية أيضا بهدف مراجعة وتنسيق الأمن ومحاربة الإرهاب، وعلى أن تستأنف مفاوضات الوضع النهائي والتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من يونيو/حزيران ١٩٩٩.

تميز الاتفاق بعدة سمات أهمها

١ـ ابتداع الجانب الإسرائيلي لمبدأ الأرض مقابل الأمن "عوضاً عن مبدأ الأرض مقابل السلام".

٢ـ إقرار مبدأ التبادلية في الحاجات الأمنية، لمعالجة مخاوف إسرائيل الأمنية، بصورة اضطر الجانب الفلسطيني معها للقبول بنوعية من الرقابة الأمريكية على تنفيذ التزاماته الأمنية.

٣ـ أرفق بالمذكرة جدول زمني يحدد توقيت التزامات كل طرف خطوة بخطوة، كما أرفق كذلك خطاب أمريكي، يعيد الالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل.

وقد تضمن الإتفاق البنود الإقتصادية التالية:

"هـ) مواصلة عمل اللجان الانتقالية، ومواصلة أعمال اللجنةالاقتصادية:

١- يؤكد الجانبان الإسرائيلي- الفلسطيني مجددا التزامهما بتعزيز علاقاتهما واتفاقهما على ضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة وانطلاقا من ذلك اتفق الجانبان

[١٩٤] إتفاقية الخليل، المرجع السابق

على مواصلةأو إحياء عمل لجميع اللجان الدائمةالتي تشكلت بموجب الاتفاق الانتقالي ولا سيما لجنة الرقابة والتوجيه واللجنة الاقتصادية المشتركة ولجنتي الشؤون المدنية والقانونية واللجنة الدائمة للتعاون.

٢-اتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على الترتيبات التي ستتيح الإسراع بفتح المنطقة الصناعية في غزة،كما عقدا "بروتوكولا" يتعلق بإنشاء وتشغيل مطار غزة الدولي خلال المرحلةالانتقالية.

٣- سيستأنف الجانبان المفاوضان حول الممر الآمن على الفور، وستتواصل المفاوضات بهدف التوصل إلى

٤- يقر الجانبان بأهمية ميناء غزة الكبرى لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وستسترع اللجنة الإسرائيلية-الفلسطينية عملها على الفور بهدف التوصل إلى إبرام "بروتوكول" في غضون ٦٠ يوما للبدء في إنشاء الميناء."[١٩٥]

"٦- يبدأ الطرفان حوارا اقتصاديا استراتيجيا لتعزيز علاقتهما الاقتصادية، ويتم تشكيل لجنة في إطار اللجنة الاقتصادية لبحث الضرائب الإسرائيلية على الشراء، والتعاون في مجال مكافحة سرقة السيارات، ومعالجة الديون الفلسطينية غير المدفوعة، وتأثير المقاييس الإسرائيلية كعقبات أمام التجارة.

٧- يتفق الجانبان على أهمية مساعدة الممولين الدوليين المستمرة في تسهيل قيام الجانبين بتنفيذ الاتفاقات المبرمة، ويقران بالحاجة إلىالدعم المتزايد للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتفقان على التوجه معا إلى المجموعة المانحة لتنظيم مؤتمر وزاري قبل نهاية ١٩٩٨ للحصول على وعد برفع مستوى المساعدات." [١٩٦]

٦ : إتفاقية واي ريفر ٢ . ١٩٩٩

مع وصول حزب العمل إلى الحكم، وتوجهه المزعوم نحو السلام، كان لابد من تأكيد العديد من النقاط في اتفاق "واي ريفر–١"، التي لم تنفذها حكومة الليكود السابقة، ومن هنا، وبجهود مصرية

[١٩٥] إتفاقية واي ريفر ١ (واي بلنتيشن)، موقع وزارة الخارجية الفلسطينية، مصدر سابق
[١٩٦] المصدر السابق

مكثفة، أمكن عقد مؤتمر شرم الشيخ برعاية مصرية وتأييد أمريكي، وحضره الرئيس عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي "باراك" من أجل توقيع اتفاق يحدد خطوات الحل النهائي، وقد جاء هذا الاجتماع بعد ثلاثة شهور فقط من تولي "باراك" السلطة.

وتأتى أهمية هذه الاتفاقية لتوضيح العديد من النقاط في اتفاقية "واي ريفر-١"، وتنفيذها طبقاً للنصوص الواردة بها، حيث إن القوات الإسرائيلية لم تلتزم بالانسحاب إلا من أراضي المرحلة الأولى فقط "بنسبة ٢% مما نصت عليه الاتفاقية المحدد لها ١٣.١%"، وبالتالي كان لا بد من التفاوض مع باراك على المرحلتين التاليتين.

كذلك فإن تاريخ الرابع من مايو ١٩٩٩ الذي حدده مسار أوسلو، ليكون نهاية لتطبيق المرحلة الانتقالية يعدّ . بهذه الاتفاقية . تاريخاً لنهاية المفاوضات حول الحل النهائي، بينما هذه المفاوضات لم تبدأ أساساً، هذا إلى جانب أن إسرائيل دأبت على تأجيل تنفيذ بنود اتفاقيات المرحلة، بحيث تكدست هذه الاستحقاقات، وأضرت بمسيرة السلام الفلسطيني . الإسرائيلي. [١٩٧]

٧ : إتفاقية باريس

هي الملحق الإقتصادي لإتفاقية أوسلو، ويحدد هذا الملحق الذي عرف بإسم "إتفاقية باريس" طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وتم التوقيع عليها في باريس بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩٤م.

---

[١٩٧] إتفاقية واي ريفر ٢، موقع وزارة الخارجية الفلسطيني، مرجع سابق

وهي إتفاقية غاية في الدقة والتفصيل؛ فقد حددت كل ما من شأنه أن يمس الإقتصاد الفلسطيني من مداخيل ومخارج بالأرقام الدقيقة الملزمة للفلسطينيين، مما جعل الإقتصاد الفلسطيني مسيطر عليه بالكامل من قبل إسرائيل.

والناظر بعين البحث والتدقيق في الإتفاقية يستشعر أن المفاوض الإسرائيلي إستفاد في حقيقة الأمر من الخبرة اليهودية الضاربة في أعماق التاريخ في التعامل مع المال والإقتصاد، فيما اكتفى المفاوض الفلسطيني بالحديث عن الشكليات والرموز والإمتيازات الشخصية والتسهيلات الإسرائيلية لذواتهم وعائلاتهم.

فيما يلي نظرة فاحصة في بعض مواد هذه الإتفاقية وكيف حولت الإقتصاد الفلسطيني إلى تابع وخادم رافد للإقتصاد الإسرائيلي، يتأثر به سلباً ولا يستفيد من النمو الذي يحصل فيه.

أولاً / المادة الثانية (اللجنة المشتركة):

والتي نصت على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة تهدف لمتابعة البروتوكول ولتقرر بشأن المشاكل التي قد تظهر من حين لآخر. إن وجود اللجنة الاقتصادية المشتركة أمر في غاية الأهمية إذ تقتصر عملها ونشاطها على دعم وتطوير التعاون الاقتصادي ومناقشة مواضيع يحددها الجانبان وبذلك بتكون بمثابة لجنة تخطيط ومتابعة.

وعادة تكون بين طرفين متكافئين ولكن اللجنة المشتركة المشار إليها وحسب ما ورد في جميع بنود البروتوكول لم يقتصر نشاطها على متابعة البروتوكول بل تعدى ذلك بكثير لدرجة أن إسرائيل ضمنت لنفسها أن تتدخل في العديد من القراءات الاقتصادية للجانب الفلسطيني. فتحدد هذه اللجنة

كمية ونوعية ومواصفات السلع المسموح للسلطة استيرادها وأماكن استيرادها، وغيرها من القراءات الاقتصادية التي تخص السلطة بشكل مباشر.

من هنا فقد سلبت إسرائيل من خلال هذه اللجنة استقلالية القرار الاقتصاد الفلسطيني وتمكنت من خلق آلية رقابة دائمة على الجانب الفلسطيني للتحقق من مدى تمسكه وتنفيذه للبرتوكول بشكل حرفي. إن تشكيل هذه اللجنة بالشكل المتفق عليه لم يكن موضوعياً لأنه أعطى إسرائيل الحرية والقدرة على عرقله جميع بنود الاتفاقية ذلك أن تنفيذه سيكون بناءً على قرارات هذه اللجنة.[١٩٨]

ثانياً/ المادة الثالثة (سياسة ضرائب الاستيراد):

لقد حددت هذه المادة أسس التبادل الاقتصادي والتجاري وقد احتوت على ١٩ بنداً؛ فيما يلي ملخص لأهمها كما وردت في النص:

١- سيكون للسلطة الصلاحيات كافة وتتولى جميع المسؤوليات في مجال سياسية وإجراءات الاستيراد والجمارك فيما يخص:

أ- السلع المدرجة في القائمة (أ١) المنتجة محلياً في الأردن ومصر وبلدان عربية أخرى والتي سيتمكن الجانب الفلسطيني من استيرادها بكميات يتفق عليها الطرفين بحدود احتياجات السوق الفلسطيني المحلي.

ب- إن التزام الجانب الفلسطيني –باستخدام المعدلات الإسرائيلية للجمارك وضريبة المشتريات والجبايات والرسوم والأعباء الأخرى السائدة في إسرائيل كحد أدنى على الكميات المستوردة (من

[١٩٨] موسى، سامر أحمد . اتفاق باريس الاقتصادي...قراءة شاملة في مواده ،الحوار المتمدن–العدد: ١٩٩٨ – ٢٠٠٧ / ٨ /٥
http://www.ahewar.org

السلع الواردة في القوائم (١أ، أ٢، ب) التي تزيد عن الحد المسموح به، أو تلك السلع التي لم ترد في هذه القوائم– سيحمل المستهلك الفلسطيني أعباء كثيرة من أجل حماية الصناعة الإسرائيلية، حيث أن إسرائيل تفرض معدلات جمارك مرتفعة على الواردات وخاصة على السلع المعمرة حيث تقدر معدلات الجمارك ب٧٠% من قيمتها الشرائية، مما يترتب عليه ارتفاع كبير في أسعار هذه السلع، وبالتالي سيدفع المستهلك الفلسطيني سعراً مرتفعاً في تلك السلع، وهذا يساعد على خلق مشاكل ركود اقتصادي مصحوباً بالتضخم مما يؤثر سلباً على مستويات المعيشة للفلسطينيين، وخلق عقبات أمام مسيرة التنمية الاقتصادية.[١٩٩]

من ناحية أخرى، أن التزام الجانب الفلسطيني بفررض١ ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة بنسبة لا تقل عن النسبة المعمول بها عند الجانب الإسرائيلي حرم الاقتصاد والمستهلك الفلسطيني من التمتع بتخفيض أسعار السلع الضرورية، كما حرم الصناعة الفلسطينية من إمكانية الدعم والتشجيع من خلال الضريبة المضافة والتي تعتبر من أهم ركائز سياسة تشجيع القطاع الصناعي.

وفيما يتعلق بالسلع المستوردة من الأردن والدول العربية الأخرى والتي يجب أن تكون منتجة محلياً حيث يجب أن تتوفر شروط لاعتبارها منتجة محلياً منها: أن لا تقل نسبة القيمة المضافة عن ٣٠% من قيمة السلعة التصديرية وهذه النسبة مرتفعة إلى حد ما حيث أن عدداً كبيراً من سلع القائمة (١أ) لا تصل قيمة النسبة المضافة فيها ٣٠% وخاصة السلع الأردنية، وبالتحديد السلع المعمرة والتي يتم استيراد معظم مكوناتها من الخارج، وتجري عملية تجميعها في الأردن وما

[١٩٩] المصدر السابق

يضاف إليها بشكل أساسي هو تكلفة الأيدي العاملة والتغليف، وهذه نادراً ما تشكل نسبة ٣٠% من قيمة السلعة.

أما فيما يتعلق باستيراد المحروقات والبنزين بالتحديد فلم يسمح البروتوكول ببيع البنزين للمستهلكين في المناطق بأقل ١٥% عن السعر الرسمي في إسرائيل خوفاً من تحول جزء كبير من المستهلكين الإسرائيليين لشراء البنزين من المناطق الفلسطينية أو بيعه مباشرة في السوق الإسرائيلية، وهذا يعني حماية سوق المحروقات الإسرائيلي من أي إختراق يأتي من الجانب الفلسطيني، أو توجه المستهلك الإسرائيلي لشراء المحروقات من المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن السلطة ليست معنية ببيع البنزين لإسرائيل بسعر مخفض وبالتالي دعم الاقتصاد الإسرائيلي لذا كان على الجانب الفلسطيني عدم الالتزام بسعر محدد مقارنة بسعر البنزين الإسرائيلي ولتتخذ إسرائيل ما تراه مناسباً لمنع مواطنيها من شراء البنزين من المناطق الفلسطينية. كما أن البروتوكول حرم السلطة الفلسطينية من إمكانية استخدام التبرعات العينية لأغراض تجارية ففي حالة حصول السلطة على تبرعات عينية لمشتقات النفط بأسعار مخفضة من الدول الخليجية لن تستطيع استخدامه لأغراض تجارية إلا بعد دفع الجمارك وضرائب الاستيراد الأخرى. بالإضافة إلى الشروط المفروضة على مواصفات هذه المشتقات وبيعها بسعر لا يقل عن ١٥% عن السعر الرسمي في إسرائيل.[٢٠٠]

ثالثاً/ المادة الرابعة (المسائل المالية والنقدية):

لقد عملت إسرائيل ومنذ الأيام الأولى للاحتلال على السيطرة المطلقة على جميع المسائل المالية والنقدية في الضفة والقطاع حيث تم إصدار أمر عسكري ينص على إغلاق جميع فروع البنوك

[٢٠٠] إتفاقية باريس، البند ١٢ ج، مرجع سابق

العامة إبان الاحتلال عام ١٩٦٧م، كما فرض الأمر العسكر الذي بموجبه أصبحت العملة الإسرائيلية عملة رسمية في المناطق المحتلة، كما سمحت سلطة الاحتلال بفتح فروع للبنوك الإسرائيلية في المناطق، وعملت هذه البنوك على تحويل الجزء الأكبر من مدخرات الاقتصاد الفلسطيني لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي. وفي إتفاقية باريس ضمنت إسرائيل بقاء الشيكل متداولاً في مناطق الحكم الذاتي والذي سيؤدي إلى جعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار صرف الشيكل وعرضة للسياسات المالية الإسرائيلية التي ستؤثر بشكل مباشر على الصناعة بشكل خاص وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام. ونلاحظ أنه لا يمكن الاستغناء عن الشيكل في المرحلة الحالية طالما هناك عمال فلسطينيون يعملون في إسرائيل وما دام هناك عجز في الميزان التجاري مع إسرائيل، وفي ظل غياب العملة الفلسطينية الوطنية.[٢٠١]

كما أن البروتوكول أتاح لسلطة النقد الفلسطينية استبدال الشواكل الزائدة عن حاجتها إلى عملة أجنبية في البنك المركزي الإسرائيلي حسب أسعار الصرف الرسمية السائدة ولكن كمية الشواكل المسموح بتحويلها محددة مسبقاً، وسمح لسلطة النقد الفلسطينية بتحويل الكمية المحددة مرة واحدة كل شهر بشرط ألا تزيد عن خمس المبلغ نصف السنوي المسموح. [٢٠٢]

رابعاً/ المادة الخامسة والسادسة (الضرائب المباشرة وغير المباشرة):

وأهم ما جاء في هذا البروتوكول أن إسرائيل ستحول ٧٥% من ضريبة الدخل المحصلة من العمال الفلسطينيين الذي يقطنون في منطقة الحكم الذاتي ويعملون في إسرائيل، مما يعني احتفاظها بـ ٢٥% منها.

[٢٠١] موسى، سامر أحمد. مصدر سابق
[٢٠٢] إتفاقية باريس، البنود ٢٥- ٢٨

أما فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة وأهمها ضريبة القيمة المضافة وضرائب الشراء، فقد التزم الجانب الفلسطيني باستخدام نفس مستويات ضريبة الشراء السائدة في إسرائيل، وكما هو معروف فإن ضريبة الشراء مرتفعة جداً في إسرائيل وتهدف بشكل أساسي لدعم وحماية الصناعة المحلية في إسرائيل. لذا فإن المستهلك الفلسطين سيتحمل أعباء حماية الصناعة الإسرائيلية وحرمان السلطة الفلسطينية من إمكانية تخفيض ضريبة الشراء وخاصة على السلع الضرورية والمواد الخام اللازمة للصنناعات المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي لن تستطيع منافسة السلع الأخرى سواء الإسرائيلية أو المستوردة من الدول الأخرى.

كما التزمت السلطة الفلسطينية بفرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل لا يقل عن ٢% من معدلها في إسرائيل.[٢٠٣] ولقد هدفت إسرائيل من هذا البند إلى حماية صناعاتها وذلك من خلال منعمليات إعادة البيع) من الجانب الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي، وضمان تفوق السلعة الإسرائيلية على السلعة الفلسطينية حتى في داخل الأسواق الفلسطينية.

خامساً/ المادة السابعة (العمل):

لقد شكل الاقتصاد الإرائيلي ولسنوات عديدة منفذاً رئيسياً للأيدي العاملة الفلسطينية، ولقد كرست السياسات الإسرائيلية مجهودها على جعل العمالة الفلسطينية معتمدة وتابعة على سوق العمل الإسرائيلي، وهدفت هذه السياسات إلى جعل الفلسطينيين مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة وحرمان هؤلاء العمال الفلسطينيين من أية حقوق، كما أن إسرائيل حاربت وبكل الوسائل النقابات العمالية الفلسطينية ومنعت الذين انضموا لهذه النقابات من العمل داخل إسرائيل.

---

[٢٠٣] إتفاقية باريس، بند ٣٦ ج

و بالرغم من أن مادة العمال في نص البروتوكول لم تحدد عدد العمال ولا إجراءات دخولهم إلى إسرائيل، ولم تحدد من يُسمح له بالدخول ومن لا يسمح له بل ترك الأمر مفتوحاً على أن كلا الجانبين سيحاول الحفاظ على اعتيادية حركة العمال بينهما وأن الفلسطينيون سيواصلون العمل في إسرائيل ولكن ليس لهم حرية العمل والحركة كما يرغبون، وهذا الأمر ترك لإسرائيل مطلق الحرية للتصرف فيه كما تشاء وذلك على اعتبار أنها الطرف الأقوى وأن المقصود هو العمل داخل أراضيها.

كما أعطى الاتفاق كل جانب الحق في تنظيم توظيف عماله في الجانب الآخر، ولكل جانب الحق في تحديد عدد العمال التابعين للطرف الآخر ويعملون عنده، لقد أعطى هذا البند لإسرائيل أداة قوية تستطيع من خلالها الضغط على السلطة الفلسطينية وابتزازها باستمرار حيث تستطيع إسرائيل منع الفلسطينيين من العمل في الأراضي المحتلة وتحت لائحة طويلة من الأعذار ولقد كان من أهمها طوال الفترة السابقة الإجراءات الأمنية.

واعتباراً من عام ١٩٩٣ فصاعداً، احتاج العمال الفلسطينيون إلى الحصول على تصريح ليتمكنوا من العمل في إسرائيل.

كانت النتيجة انخفاضاً حاداً في عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل في فترة أوسلو المؤقتة، من ١١٦,٠٠٠ عام ١٩٩٢ إلى ٢٨,٠٠٠ عام ١٩٩٦. وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، تراجعت أعدادهم أكثر، وتم ملء فراغهم بعمال من أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا. وبالنتيجة، انخفضت مساهمة إيرادات العمال الفلسطينيين في إسرائيل في الناتج القومي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في نفس الفترة، من ٢٥% إلى ٦%. وارتفع معدل البطالة نسبياً. وفي نفس الوقت، عانى الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية بشدة من الإغلاق الطويل الأمد للأراضي الفلسطينية في

فترات تصاعد التوترات السياسية، على سبيل المثال بعد اشتباكات عنيفة أو تفجيرات (انتحارية)*[٢٠٤]. وينطبق الأمر نفسه على إعادة الاحتلال بشكل مؤقت لبعض المدن الكبيرة في الضفة الغربية عام ٢٠٠٢، والذي أدى إلى دمار واسع للبنى التحتية المحسنة حديثاً فقط[٢٠٥].

سادساً/ المادة الثامنة (الزراعة):

لقد تميزت العلاقات بين إسرائيل والمناطق المحتلة في مجال الزراعة بعدم التكافؤ حيث أصدرت إسرائيل الأمر العسكري الذي منع المنتجات الفلسطينية الزراعية من الدخول إلى إسرائيل إلا بتصريح، وكان الهدف من وراء هذه السياسة حماية المزارع الإسرائيلي من منافسة المزارع الفلسطيني ولضمان حد معين من الربحية للمزارع الإسرائيلي، أما المنتجات الزراعية الإسرائيلية فكانت تدخل الأسواق في مناطق السلطة الفلسطينية بحرية مطلقة مما ألحق أضراراً بالغة بالمزارع الفلسطيني لاسيما أن المزارع الإسرائيلي يتمتع بالعديد من أشكال الدعم مما أدى إلى منافسة غير متكافئة في الأسواق المحلية والإسرائيلية والخارجية.

وجدير بالذكر هنا أن معظم المدخلات الزراعية المستخدمة في العملية الإنتاجية هي مدخلات إسرائيلية، ومع ذلك فإن إسرائيل ترفض السماح للمنتجات الفلسطينية بالدخول إلى أسواقها إلا بكميات محددة في حين دخلت المنتجات الإسرائيلية للأسواق الفلسطينية بدون أية قيود، هذا بالإضافة إلى البند الذي أعطى كل طرف الحق في إيقاف أية شحنة زراعية قادمة من الطرف الآخر لأغراض الفحص الصحي بدون أي تأخير أو التسبب بأضرار للشحنة إلا أننا نلاحظ أن إسرائيل وبحجة الإجراءات الأمنية والصحية قامت بإتلاف العديد من الشحنات الزراعية إما عن

٢٠٤* أسجل إعتراضي على التسمية وإن كانت بين قوسين، إنما هي برأيي عمليات إستشهادية.
نقلاً عن موقع : وقائع وأحداث الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (فاناك)\ الأراضي الفلسطينية\ الإقتصاد ، http://fanack.com/ar/countries/opt/economy/oslo/

[٢٠٥] نفس المصدر

طريق التأخر في حجزها للفحص الصحي، أو عن طريق منع دخولها للأسواق الإسرائيلية مما يعني خسارة فادحة للمزارع الفلسطيني الذي خسر بالإضافة إلى بضاعته تكاليف النقل أيضاً، ولقد استخدمت إسرائيل هذه الطريقة مراراً وتكراراً من أجل الضغط على السلطة الفلسطينية لتلبي لها العديد من مطالبها.

سابعاً/ المادة التاسعة (الصناعة):

لقد تحدثت المادة التاسعة في اتفاق باريس الاقتصادي عن الصناعة في سبع بنود شملت العديد من جوانبها، ولقد تحدثت هذه البنود عن حرية تنقل السلع الصناعية بين الجانبين حيث سمحت إسرائيل وبشكل عام بدخول المنتجات الصناعية الفلسطينية إلى أسواقها دون الحاجة إلى تصاريح مسبقة شرط أن يلتزم المنتج الفلسطيني بالمواصفات والتعليمات الصحيحة، إلا أنها منعت دخول المنتجات الدوائية الفلسطينة إلى أسواقها بحجة عدم مطابقتها لمتطلبات الصحة العامة. أما المنتجات الإسرائيلية الصناعية فقد دخلت إلى أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة بحرية تامة، وقد شكلت الصادرات الصناعية الفلسطينية إلى إسرائيل نسبة عالية جداً وخاصة في السلع الآتية [الملبوسات، الأحذية، المنتجات الخشبية، صناعة الخيزران، مواد البناء وحجر الرخام.

وقد شكلت الضفة الغربية وقطاع غزة المنفذ الثاني للصادرات الصناعية الإسرائيلية بعد السوق الأمريكي.[٢٠٦]

هذا البند حرم السلطة الفلسطينية من إمكانية حماية الصناعات المحلية وخاصة الصناعات المبتدئة؛ فالسماح للسلع الصناعية الإسرائيلية والأجنبية بدخول إلى أراضي السلطة الفلسطينية بدون قيود يخلق أجواء تنافسية غير متكافئة لا سيما وأن الصناعات الفلسطينية صناعات صغيرة

[٢٠٦] موسى، سامر أحمد. مرجع سابق

الحجم ومتخلفة مقارنة مع الصناعات الإسرائيلية، الأمر الذي يمكنها من عرض منتجاتها بأسعار لا تستطيع الصناعة الفلسطينة مجاراتها، فكان هذا البند مرة أخرى لصالح الجانب الإسرائيلي على حساب المنتج الفلسطيني، وقد أدى هذا الأمر إلى تركيز الصناعات الفلسطينية على الصناعات المكملة للصناعات الإسرائيلية مثل صناعة الملبوسات والأحذية.

وبعد التدقيق في بنود إتفاق باريس يمكننا التلخيص بأن الإتفاق هو مصلحة إسرائيلية خالصة، حيث شرعن تبعية الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي وقبول الوصاية الإقتصادية الإسرائيلية على الفلسطينيين.

وأهم النقاط التي استفاد منها الإقتصاد الإسرائيلي جراء عقده هذه الإتفاقيات مع م.ت.ف بشكل عام واتفاق باريس بشكل خاص هي:

١. تقوم إسرائيل (عملياً) بإدارة العلاقات الإقتصادية الفلسطينية الخارجية وتنظمها وفق قوانينها.

٢. الإستفادة من أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية.

٣. حماية المنتجات الإسرائيلية من منافسة المنتجات الفلسطينية.

٤. إحتكار السوق الفلسطينية، حتى أصبح الفلسطينيون ثاني أهم الأسواق للسلعة الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

٥. التحكم في سير وتطور الإقتصاد الفلسطيني وتنظيمه بما يخدم الإقتصاد الإسرائيلي من خلال ربطه بأسعار الفائدة ونسب الضرائب وقوانين وأنظمة الجودة والجمارك الإسرائيلية.

٦. شرعنة السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الجوفية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م.

٧. إستخدام الإتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني ممثلاً بـ م.ت.ف لإنهاء ما تبقى من المقاطعة العربية وفتح أسواق جديدة في الدول التي لم يكن لإسرائيل معها علاقات دبلوماسية قبل إتفاق أوسلو، خاصة الصين والهند وجنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية، وهي كتلة تمثل أكثر من نصف سكان العالم.

المبحث الثالث: إتفاقيات السلام والإتفاقيات الإقتصادية بين الأردن وإسرائيل:

"لم تكن اتفاقية السلام الأردنية . الإسرائيلية ، التي وقعت في السادس والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر سنة١٩٩٤ ، بوادي عربة على الحدود بينهما ، سوى حلقة في سلسلة طويلة من العلاقات التي نشأت منذ العشرينات من القرن الماضي ، بين أمارة شرق الأردن (تأسست ١٩٢١) ، والوكالة اليهودية سواء داخل الأرض المحتلة : فلسطين أو في خارجها"[٢٠٧]

١ : مذكرة التفاهم الأردنية الإسرائيلية ١٩٥٠

في ١٩٥٠\١١\٢٤م التقى الملك عبد الله بن الحسين في قصره الشتوي في الشونة مع روبن شيلوح (ראובן שילוח: مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينها وأول رئيس للموساد) وموشيه ديان (משה דיין: قائد المنطقة الجنوبية في ذاك الوقت ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي ووزير الدفاع لاحقاً) وحضر اللقاء كل من رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي ووزير الدفاع فوزي الملقي.

اللقاء جاء تتويجاً للقاءات عديدة سرية تمت بين الطرفين خلال الأشهر التي سبقت هذا اللقاء.

في هذا اللقاء تم التوقيع على مذكرة تفاهم أو إتفاق إطار من أجل التوصل لإتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل.[٢٠٨]

---

[٢٠٧] العلاف،إبراهيم خليل العلاقات الأردنية الإسرائيلية . نشأتها وتطورها. الحوار المتمدن، العدد: ٢٢٠٦، ٢٠٠٨\٢\٢٩م

[٢٠٨] נקדימון، שלמה. ידיעות אחרונות، 10\4\1974 (شلومو نكديمون ، يديعون أحرونوت ١٩٩٧\٧\١٠)

أهم بنود الإتفاق:

١. يتاح للأردن إمكانية الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط في منطقة قطاع غزة.

٢. إقامة منطقة تجارة حرة أردنية في حيفا.

٣. إقامة علاقات تجارية كاملة بين الأردن وإسرائيل.

٤. تتاح لليهود حرية الوصول للأماكن "المقدسة ".

٥. وقف العمليات العدائية بين الجانبين لخمس سنوات.

الملك عبد الله رفض التوقيع وأمر رئيس وزارئه ووزير دفاعه المترددين جداً بالتوقيع قائلاً إنه سيكتفي بدور الشاهد.

الإتفاق لم يصمد إلا أربعة أيام، وتم إلغاؤه بطلب من الملك، حيث أن الأجواء في المنطقة العربية لم تسمح بمثل هذا الإتفاق وسيتم اعتبار الموقعين عليه خائنين وبالتالي يعرضون سلامتهم وحياتهم للخطر.

رغم إلغاء الإتفاق إلا أن اللقاءات والمفاوضات استمرت عدة شهور ولم تتوقف إلى بعد إغتيال الملك عبد الله بن الحسين في القدس.[٢٠٩]

٢ : إتفاقية وادي عربة ١٩٩٤

[٢٠٩] הארץ،1994\10\18،ע2 (هآرتس ١٨\١٠\١٩٩٤م ص ٢)

وقع الملك حسين والجنرال إسحاق رابين (יצחק רבין)[٢١٠] في ٢٥ تموز ١٩٩٤ إعلان المبادئ الأردني . الإسرائيلي في واشنطن، ووقع البلدان في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤ المعاهدة الأردنية . الإسرائيلية في وادي عربة بحضور الرئيس الأميركي بيل كلنتون (Bill Clinton)، والملك حسين، والرئيس الإسرائيلي عيزر فايتسمان (עזר ויצמן)[٢١١] ، والجنرال رابين وخمسة آلاف مدعو من بينهم وزراء خارجية عرب وأجانب.

ووقعها عن الجانب الأردني، رئيس الوزراء عبد السلام المجالي، وعن الجانب الإسرائيلي، رئيس الوزراء اسحق رابين، وعن الجانب الأميركي، وزير الخارجية وارن كرستوفر(warren christopher)، وعن الجانب الروسي وزير الخارجية أندريه كوزيريف(andrei kozyrev).

وافقت الكنيست على المعاهدة بغالبية (١٠٥) أصوات في حين عارضها ثلاثة نواب وامتنع ستة آخرون عن التصويت، وحضر الاجتماع (١١٤) نائباً من أصل الـ (١٢٠).

ووافق مجلس الأمة الأردني على المعاهدة وصدر قانون تصديقها رقم (١٤) في الجريدة الرسمية العدد (٤٠٠١) بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٠.

أنهت المعاهدة رسمياً حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، وأنهت المشاركة الأردنية في المقاطعة العربية، كما دشنت علاقات دبلوماسية كاملة بين الأردن وإسرائيل، إضافة لترسيم الحدود بين

---

[٢١٠] إسحق رابين: 1 مارس 1922 إلى 4 نوفمبر .1995 رجل سياسي وجنرال عسكري سابق في الجيش الإسرائيلي وخامس رئيس وزراء إسرائيلي في فترتين. الفترة الأولى من 1974 إلى 1977 وفي الفترة الثانية من 1992 إلى 1995 حينما أغتاله اليهودي اليميني يجئال عمير، ليصبح رابين أول رئيس وزراء إسرائيلي يموت اغتيالاً، ويعد من أشهر رجالات البالماخ المتفرعة من الهاجاناه العسكرية.

[٢١١] عيزر فايتسمان: 15 يونيو 1924 24أبريل 2005 سياسي وعسكري إسرائيلي وهو الرئيس السابع لإسرائيل

البلدين وتقاسم المياه المتنازع عليها، وإقرار الوضع القائم من الولاية الأردنية الدينية على الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس.

أما البنود الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة (النقل والمواصلات والسياحة والزراعة..) فكانت كما يلي:

المادة ٧

العلاقات الاقتصادية:

انطلاقا من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة فيما بين الدول والشعوب والأفراد من بني البشر فإن الطرفين ، في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان على رغبتيهما المتبادلتين في تعزيز التعاون الاقتصادي لا بينهما وحسب بل وفي ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي .

لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:

إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجزا ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية ، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة .

اعترافا من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي لها أن تسير بمبادئ الانسياب الحر الذي لا يعترض شيء سبيله، يدخل الطرفان في مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة أو مناطق تجارة حرة، والاستثمار والعمل

المصرفي، والتعاون الصناعي والعمالة وذلك لأغراض ترويج علاقات اقتصادية مفيدة تقوم خاصة بالتنمية البشرية وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ج- التعاون ثنائيا وفي المحافل المتعددة الأطراف كذلك باتجاه تعزيز اقتصادياتهما وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى.[٢١٢]

المادة ١٤

حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ:

١. بما لا يتعارض مع الفقرة ٣، يعترف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر بالمرور البري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدولي .

٢. سيمنح كل طرف لسفن الطرف الآخر وحمولاتها منفذاً عادياً إلى موانئه، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة إلى الطر ف الآخر أو التي تأتى منه، وسيمنح هذا المنفذ وفقاً لنفس الشروط المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الأخرى.

٣. يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لكل الأمم للملاحة فيها والطيران فوقها بدون إعاقة أو توقف، وسيحترم كل طرف حق الطرف الأخر بالملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة.

---

[٢١٢] חוזה שלום בין מדינת ישראל לבין הממלכה הירדנית ההאשמית، אתר הכנסת
http://www.knesset.gov.il/process/docs/peace-jordan.htm

(نص إتفاقية السلام بين دولة إسرائيل وبين المملكة الأردنية الهاشمية، موقع الكنيست)

المادة ١٥

الطيران المدني:

١. يعترف الطرفان بتطبيق الحقوق والامتيازات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات المتعددة الأطراف، والتي يكونا طرفين فيها، فيما بينهما، وخاصة اتفاقية الطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ (اتفاقية شيكاغو) واتفاقية خدمات المرور الجوي الدولي (الترانزيت) لعام ١٩٤٤.

٢. في حال إعلان حالة الطوارئ الوطنية في أي طرف وفقاً للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو فلن يطبق هذا الإعلان على الطرف الآخر على أساس تمييزي.

٣. يأخذ الطرفان بعين الاعتبار المفاوضات فيما بينهما حول افتتاح ممر جوي بينهما وفقاً لإعلان واشنطن، بالإضافة لذلك، وبعد تصديق هذه المعاهدة، سيدخل الطرفان في مفاوضات تهدف إلى الوصول إلى اتفاقية طيران مدني بينهما، وسيجري إتمام هذه المفاوضات خلال فترة لا تزيد عن ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة ١٦

البريد والاتصالات:

يأخذ الطرفان بعين الاعتبار افتتاح خطوط الهاتف والفاكس ميلي المباشرة فيما بينهما بموجب إعلان واشنطن، أما فيما يتعلق بالربط البريدي والذي اختتمت جولة المفاوضات حوله سيجري تشغيله عند توقيع هذه المعاهدة، كما يتفق الطرفان على إنشاء اتصالات لاسلكية وسلكية عادية وعلى إنشاء خدمات الربط التلفزيوني بالأسلاك والراديو والأطباق اللاقطة (ساتلايت) وفق

المعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال، وسيجري إتمام المفاوضات حول هذه المواضيع في فترة لا تزيد عن ٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ١٧

السياحة

يؤكد الطرفان رغبتهما المتبادلة لتعزيز التعاون فيما بينهما في حقل السياحة، ولتحقيق مثل هذا الهدف، وإذ يأخذ الطرفان بعين الاعتبار التفاهم المشترك الذي توصلا إليه فيما يتعلق بالسياحة – يتفق الطرفان على التفاوض، بأسرع وقت ممكن، والوصول إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن ٣ أشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة وذلك بهدف تسهيل وتشجيع السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الأخرى[٢١٣].

المادة ١٩

الطاقة:

١. سيتعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقة بما في ذلك تنمية المشاريع ذات العلاقة بالطاقة كاستغلال الطاقة الشمسية.

٢. نظراً لكون الطرفين قد أتما التفاوض حول الربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقة العقبة – إيلات، لذا فسيقومان بتنفيذ هذا الربط عند توقيع هذه المعاهدة، ويعتبر الطرفان هذه الخطوة جزءاً من مفهوم ثنائي وإقليمي واسع، ويتفق الطرفان على الاستمرار في التفاوض بينهما بأسرع وقت ممكن؛ لتوسيع مجال الربط المشترك للشبكات الكهربائية.

---

[٢١٣] المصدر السابق ، المواد ١٤ ـ ١٧

٣. سيتوصل الطرفان إلى اتفاقيات ذات علاقة في مجال الطاقة خلال ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة ٢٠

تنمية أخدود وادي الأردن:

يولي الطرفان أهمية كبرى للتنمية المتكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن، ليشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية، والمشاريع المرتبطة بالطاقة والسياحة آخذين بعين الاعتبار الإطار المرجعي الذي تم التوصل إليه في إطار اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأردنية – الإسرائيلية – الأمريكية؛ بهدف الوصول إلى خطة رئيسية لتنمية أخدود وادي الأردن، لذلك سيبذل الطرفان قصارى جهدهما؛ لإتمام التخطيط والسير في التطبيق[٢١٤]

المادة ٢٢

الزراعة

سيتعاون الطرفان في مجال الزراعة، بما في ذلك الخدمات البيطرية وحماية النباتات والتقنية الحيوية، والتسويق، وسيقومان بالتفاوض؛ بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢٣

العقبة وإيلات:

[٢١٤] المصدر السابق، المواد ١٩-٢٠

يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، على الترتيبات التي ستمكنهما من التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة تجارة حرة، والتعاون في الطيران، ومحاربة التلوث، والأمور البحرية، والشرطة، والرسوم الجمركية، والتعاون الصحي. وسيتوصل الطرفان إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن ٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢٤

المطالبات

يتفق الطرفان على إقامة لجنة المطالبات لحل كافة المطالبات المالية على أساس متبادل[٢١٥].

٣ : اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الاردن واسرائيل:

هي الإتفاقية التي تم توقيعها بين الأردن وإسرائيل في عين بوكيك في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩٥م.

جاءت هذه الإتفاقية ترجمة للبند ٢ ب من المادة ٧ من معاهدة السلام بين البلدين والتي دعت إلى التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاقية للتعاون الإقتصادي والتجاري يتم التوصل إليها خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.[٢١٦]

وكان من أهم البنود التي اشتملت عليها هذه الإتفاقية:

---

[٢١٥] المصدر السابق، المواد ٢٢-٢٤

[٢١٦] ديباجة إتفاقية التعاون التجاري والإقتصادي بين إسرائيل والأردن، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية باللغة العربية.

١. إنهاء كافة أشكال المقاطعة بين البلدين.

٢. اتباع قاعدة الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المختلفة المطبقة على الصادرات والواردات.

٣. تشجيع توسيع التعاون الإقتصادي في التجارة والصناعة بكافة أشكالها.

٤. تسهيل حركة الترانزيت واعادة تصدير السلع .

٥. المساعدة والتعاون في انشاء قنوات الترويج والتسويق .

٦. تشجيع وترويج الانشطة الهادفة الى تسهيل التجارة بينهما بما في ذلك المعارض التجارية العامة والمؤتمرات والدعاية والاعلان والخدمات الاستشارية والخدمات الاخرى.

٧. فتح ممثليات تجارية متبادلة.

٨. تشجيع القطاع الخاص في كل من البلدين على التطبيع الإقتصادي.

٩. تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تطبيق بنود الإتفاقية.

١٠. مدة سريان الإتفاقية ٣ سنوات تتجدد تلقائياً برضى الطرفين.[٢١٧]

٤ : اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)

هي اختصار لعبارة Qualified Industrial Zones أي المناطق الصناعية المؤهلة، وتسمح هذه الاتفاقيه بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها الي الولايات المتحدة، حيث تتمتع

[٢١٧] إتفاقية التعاون التجاري والإقتصادي بين إسرائيل والأردن، مرجع سابق

منتجات هذه المناطق بميزة الدخول الي السوق الامريكية معفاه من الجمارك بشرط مساهمة كل طرف بمكونات محليه تقدر بـ١١.٧% علي الاقل وهذه النسبه تمثل ثلث النسبة المقررة (٣٥%) التي حددتها اتفاقية التجارة بين امريكا واسرائيل للمكون الاسرائيلي للدخول الي السوق الامريكية باعفاء كامل، ثم تم تخفيض المكون الإسرائيلي إلى ٨%.

تعود جذور هذه الإتفاقية إلى عام ١٩٩٦، عندما أقر الكونغرس الأمريكي مبادرة أعلنت عنها إدارة الرئيس كلينتون بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة في منطقة الشرق الأوسط، وفقاً للقانون الأمريكي رقم ٦٩٥٥ ، بهدف دعم السلام، وعرضت الولايات المتحدة الأمريكية على مصر والأردن والسلطة الفلسطينية الانضمام لهذه الاتفاقية، إلا أن مصر أرجأت الانضمام إليها، بينما وافقت الأردن والسلطة الفلسطينية.[٢١٨]

وقد تم إنشاء ١٣ منطقة إقتصادية مؤهلة بناء على هذه الإتفاقية منذ التوقيع عليها في مدينة الدوحة في ١٦ من تشرين الثاني عام ١٩٩٧م.[٢١٩]

وقد عدد جابي بار مدير قسم الشرق الاوسط في هيئة التجارة الخارجية في وزارة الصناعة والتجارة الاسرائيلية بعض فوائد هذه الإتفاقية بالنسبة لإسرائيل بقوله:

"أما اسرائيل فتسفيد من الإتفاقية :

اولا: بتصديرها مدخلات اسرائيلية الى الخارج. فترة "الانتفاضة الثانية" شهدت انهيارا للتصدير الاسرائيلي الى الدول العربية، حتى فيما يخص بالصادرات الاسرائيلية الى مصر. اما الصادرات الاسرائيلية الى الاردن فقد شهدت زيادة في تلك الفترة وذلك بفضل اتفاقية ال– بين الدولتين.

[٢١٨] إتفاقية QIZ، الجزيرة نت ، المعرفة، http://www.aljazeera.net

[٢١٩] المرجع السابق

ثانيا: الاتفاقية ساهمت في دعم بعض الصناعات التقليدية الاسرائيلية في مجال النسيج والالبسة في مناطق بعيدة عن وسط البلاد مثل :"سدروت" و"يروحام" و"عفولا".

ثالثاً: اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ساهمت كثيرا في تعزيز العلاقات بين الاردن واسرائيل لانها تشكل مصلحة مشتركة للبلدين. الاتفاقية ادت الى تعزيز العلاقات بين الموظفين والمستخدمين الحكوميين من البلدين وتشكل ايضا مصلحة بالنسبة لرجال الصناعة."[٢٢٠]

[٢٢٠] نيشر، يوسي. العلاقات الاقتصادية الاردنية الاسرائيلية نحو التكامل – الجزء الثاني، صوت إسرائيل باللغة العربية، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية

المبحث الرابع : الإقتصاد الإسرائيلي بعد إتفاقيات السلام مع الأردن و م.ت.ف[٢٢١]:

في القسم الأول من هذا الفصل تناول الباحث إتفاقيات السلام والتعاون الإقتصادي بين إسرائيل ومصر وأثرها على الإقتصاد الإسرائيلي، وقد ساعد طول المدة الزمنية الفاصلة بين أول اتفاق سلام لدولة عربية هي مصر وإسرائيل وبين باقي الإتفاقيات التي حصلت لاحقاً مع الأردن والفلسطينيين على عزل الآثار المترتبة لهذه الإتفاقية على الإقتصاد الإسرائيلي.

وقد آثر الباحث في القسم الثاني أن أستعرض أولاً الإتفاقيات السياسية وما حوته من بنود إقتصادية إضافة إلى الإتفاقيات الإقتصادية بين إسرائيل من جهة وبين م.ت.ف كممثل عن الفلسطينيين والأردن من جهة ثانية، على أن أدرس أثر هذه الإتفاقيات مجتمعة على الإقتصاد الإسرائيلي بعد ذلك.

فإنه وبسبب التزامن في توقيع هذه الإتفاقيات لم يكن فصل الآثار العامة لكل إتفاقية على الإقتصاد الإسرائيلي بشكل منفصل أمراً ممكناً، ومع ذلك فحيثما وجد أثر مباشر مثبت لإحدى هذه الإتفاقيات فسوف يتم الحديث عنه والتنويه إليه.

١. وضع الإقتصاد الإسرائيلي في العقد الأخير من القرن العشرين:

شكلت حقبة التسعينات محطة مهمة في تطور الإقتصاد الإسرائيلي و في تحديد توجهاته الجديدة.

---

[٢٢١] م.ت.ف: اختصار لـ منظمة التحرير الفلسطينية وستعني ذلك أينما وردت

فقد ابتدأت إسرائيل العقد و إقتصادها يتطور تحت تأثير عوامل جديدة و مهمة ، شكل بعضها زيادة جوهرية في حجم الموارد الإقتصادية المتاحة لإسرائيل من بشرية و مادية ، و شكل بعضها الآخر تغييراً نوعياً في توجهات الإقتصاد سواء من ناحية بنيته الداخلية ، أو من ناحية علاقاته بالأسواق الاقليمية و العالمية .

و من الممكن الحديث عن هذه العوامل المهمة وفق عناوين ثلاثة :

أ . الاصلاح الإقتصادي و العولمة:

إبتدأت التسعينات و كان قد مر على تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي لسنة ١٩٨٥ خمسة أعوام كافية لتمكين الإقتصاد من التكيف وفق التوجه الجديد ، الذي اعتمد أسلوب تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي سواء على الصعيد المباشر ، عن طريق بيع شركات القطاع العام للقطاع الخاص (المحلي و الاجنبي) ، او على الصعيد غير مباشر عن طريق تقليص القيود التي تحد حرية القطاع الخاص و خصوصاً في مجالات الإدخار و الإستثمار ، و في أنشطة التجارة الخارجية .

و مهدت هذه الاصلاحات الإقتصادية الطريق لتسير إسرائيل في طريق الانفتاح على الاسواق العالمية ، و القدرة على التنافس في تلك الاسواق كي تتمكن من تحقيق الكثير من فوائد عملية العولمة و تجنب الكثير من اضرارها .

ب . هجرة اليهود السوفيات:

ابتدأت التسعينات بتدفق موجة جديدة من الهجرة الجماعية إلى إسرائيل ، التي لم تشهد لها مثيلا منذ الخمسينات . و هكذا ، بينما كان معدل الهجرة السنوي طوال الثمانينات لا يتجاوز ١٣,٠٠٠

مهاجر ، حضر إلى إسرائيل عام ١٩٩٠ نحو ٢٠٠,٠٠٠ مهاجر ، و ١٧٦,٠٠٠ مهاجر في عام ١٩٩١ . و بعد ذلك أصبح المعدل السنوي للهجرة طوال التسعينيات بين ٦٠,٠٠٠ إلى ٧٠,٠٠٠ مهاجر . و قد أحدثت هذه الهجرة ازديادا ملحوظاً في عدد السكان ، فبينما كان معدل زيادة السكان السنوية طوال الثمانيات لا يتعدى ١,٧ % قفز في التسعينات إلى 2,3 % كما أدت هذه الهجرة إلى زيادة مهمة في التراكم الرأسمالي بشقيه المادي و البشري. فالبنسبة إلى الشق الاول ، تمكنت إسرائيل من اقتراض عشرة مليارت دولار بأسعار فائدة مخفضة (بسبب الضمانات الأمريكية) ، الأمر الذي مكنها من القيام بعملية استيعاب للمهاجرين ، و فتح أبواب العمل أمامهم . أما بالنسبة إلى الشق الثاني ، فتميزت هذه الهجرة بأنها تختلف نوعياً عن موجة الهجرة في الخمسيات ، إذ أنها تضم مهاجرين من ذوي ثقافة و مهارات فنية متقدمة ، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم رأس المال البشري في إسرائيل زيادة مهمة .

ج) العملية السلمية في الشرق الاوسط:

قدمت العملية السلمية في الشرق الأوسط – التي انطلقت من مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ ، وتكرست بتوقيع اتفاق أوسلو ، بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل عام ١٩٩٣ ، ثم اتفاقية وادي عربة بين الأردن و إسرائيل عام ١٩٩٤ – فرصة تاريخية لإسرائيل ساعدتها على قطع شوط كبير في طريق تحقيق فوائد مهمة من توجهات الإقتصاد العالمي في افاق العولمة . لقد كان معروفا طوال السبعينات و الثمانينات أن هناك ثلاث عقبات أمام اندماج الإقتصاد الإسرائيلي في الإقتصاد العالمي الاولى ، هي المقاطعة العربية لإسرائيل ، التي كانت تمنع الكثير من الشركات الأمريكية و الأوروبية من التعامل مع إسرائيل و الثانية ، هي عدم وجود علاقات دبلوماسية بين إسرائيل و كثير من بلاد آسيا و إفريقيا . و الثالثة ، هي أجواء عدم

الإستقرار التي كرسها الصراع العربي –الإسرائيلي في المنطقة بشكل جعل إقتصاد المنطقة (وضمنه الإقتصاد الإسرائيلي) مكاناً غير ملائم للإستثمار الأجنبي .

لقد مكنت العملية السلمية إسرائيل من قطع مسافة كبيرة في طريق التخلص من هذه العقبات الثلاث. فخلال سنة واحدة من توقيع اتفاق أوسلو ، أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع عشرين دولة ، وبعد ذلك استمرت في إقامة علاقة مع بلاد أخرى في آسيا وإفريقيا.

وعندما أعلن مجلس التعاون الخليجي ، في أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ ، أن دوله لم تعد معنية بالعمل وفق قيود المقاطعة الثانوية لإسرائيل ، تم فتح الباب أمام الشركات متعددة الجنسية لأن تتعامل مع إسرائيل من دون أن تتعرض لخسارة الأسواق العربية.[٢٢٢]

تفاعلت هذه العوامل الثلاثة – الاصلاح الإقتصادي ، وموجة الهجرة الجديدة ، والعملية السلمية، ومكنت الإقتصاد الإسرائيلي من تحقيق معدلات نمو عالية في الأعوام الستة (١٩٩٠– ١٩٩٦). ومع أن تلك المعدلات تراجعت في الأعوام الثلاثة التي تلتها (١٩٩٧ – ١٩٩٩) ، إلا أن مجمل ما تحقق في التسعينات كان مهماً ، وأعاد إلى الأذهان فترات النمو السريع التي حققتها إسرائيل في الخمسينات والستينات.[٢٢٣]

إضافة إلى ذلك ، يمكن إبراز أهم ملامح الأداء الإقتصادي الكلي في إسرائيل خلال عام ١٩٩٦ ، فقد أشارت صحيفة معارف الإسرائيلية بتاريخ ١٩٩٧/٤/١ إلى أن الدخل القومي قد ارتفع في عام

---

[٢٢٢] النقيب،فضل. مرجع سابق، ص ٨٩-٩١

[٢٢٣] المرجع السابق، ص ٩١-٩٢

١٩٩٦ بنسبة 4.4% مقابل 7.1% عام ١٩٩٥ ، ووصل إلى حوالي ٩٣ مليار دولار ، و بذلك بلغ متوسط الدخل للفرد الإسرائيلي في عام ١٩٩٦ حوالي 16.8الف دولار. [٢٢٤]

لكن بعض الازمات و اكبت هذا التطور في الإقتصاد الإسرائيلي ، إذ بلغ التضخم النقدي في العالم المذكور 10.6% مقابل 8.1% عام ١٩٩٥ ،و حوالي 14.5% عام 1994 ، ووصلت قيمة العجز في ميزان المدفوعات إلى 9.4 مليار دولار عام ١٩٩٦ بنسبة مقدارها 5.1 % من الدخل ، ووصل العجز إلى الذروة بواقع 4.7% ،على الرغم من وجود هدف للعجز المحلي للعام ١٩٩٦ قدر بحوالي 2.5% من الدخل . و قد اتضحت بوادر التباطؤ في الإقتصاد الإسرائيلي منذ بداية عام ١٩٩٦ ، فالاستهلاك الفردي ارتفع بحوالي 5.5% ، و ارتفعت الإستثمارات بنسبة 7.4 % ، في حين انخفض الناتج العام بحوالي 0.2% عام ١٩٩٦ بعد ارتفاع مقداره 0.5 % عام ١٩٩٥ ، و تراجعت نسبة البطاله من ١٠ % عام ١٩٩٣ إلى 6.7% عام ١٩٩٦ ، و بقيت هذه النسبة حتى الربع الاول من عام ١٩٩٧ . و يتوقع مصرف إسرائيل نموا في الناتج المحلي اتلخام ادنى من ٤ % خلال عام ١٩٩٧ ، مقابل ٦ % سنويا منذ بداية التسعينيات ، في حين قامت الإستثمارات الاجنبية في إسرائيل بدور المحرك للنمو خلال تلك الفترة ، فعلى مدى ثلاث سنوات ازدادت هذه الإستثمارات بمقدار ثلاثة اضعاف ، و بلغت ٢,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٦ .[٢٢٥]

٢ : بنية الإقتصاد الإسرائيلي:

[٢٢٤] السهلي،نبيل. مرجع سابق ص ٦٤
[٢٢٥] المرجع السابق ص ٦٥

لقد اختلفت البنية الهيكلية للإقتصاد الإسرائيلي في التسعينات عما كانت عليه في الستينات والسبعينات.

وتم هذا التغيير عبر محورين: الأول: هو استكمال التغيير في اتجاه التصنيع ، الذي بدأ منذ أواخر الخمسينات ، وينعكس بصورة رئيسية في ازدياد أهمية الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي العمالة ، وفي التصدير ، وفي انكفاء أهمية الزراعة.

والمحور الثاني: هو ازدياد أهمية الخدمات على حساب أهمية القطاع الصناعي ، في الوقت الذي يحدث في هذا القطاع تغيير في إتجاه زيادة أهمية الصناعات ذات التقنية العالمية، وتراجع أهمية الصناعات التقليدية.

وحصل تقلص متدرج في أهمية قطاع الزراعة ، إذ أصبح يوظف أقل من ٥٠٠٠٠ عامل. كذلك، فإن أهميته للتصدير تراجعت عما كانت عليه في مطلع الثمانينات ألى أقل من النصف.[٢٢٦]

هذا التراجع النسبي في أهمية القطاع الزراعي يقابله ازدياد متواصل للأهمية النسبية لقطاع الخدمات ، إذ بلغت مساهمته نحو ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي . ومن حجم العمالة ، وأكثر من ربع الصادرات.

ومن الممكن ملاحظة النقاط التالية:

(١) يزداد حجم الصادرات بشكل يفوق نسبة الازدياد في حجم الناتج المحلي الإجمالي. ففي الثمانينات ، كانت الصادرات تزداد بمعدل ٦,٥% سنوياً في مقابل ٣,٣% زيادة سنوية للناتج

---

[٢٢٦] النقيب،فضل. مرجع سابق، ص ٩٦

المحلي الإجمالي. وكذلك في التسعينات ازدادت الصادرات بالمعدل السنوي ٦,٦% ، بينما ازداد الناتج الإجمالي بمقدار ٣,٢% سنوياً.

(٢) تزداد الأهمية النسبية للخدمات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والعمالة ، بينما تتراجع بالنسبة إلى الصادرات. ويعود ذلك الى الإزدياد الكبير الذي حققته الصادرات الصناعية، وخصوصاً سلع صادرات الصناعات الإلكترونية وصناعات.[٢٢٧]

٢ : ١ : الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد:

يعتبر معدل نمو الزيادة السنوية في متوسط دخل الفرد (الناتج المحلي والإجمالي مقسوماً على عدد السكان) من المؤشرات المهمة بالنسبة إلى النمو الإقتصادي ، وعلى سبيل المثال، هناك فارق هائل بين بلد ينمو متوسط دخل الفرد فيه بمعدل ١% سنوياً ، وآخر ينمو بمعدل ٢% سنوياً ، فالأول يحتاج إلى ٧٠عاماً كي يتمكن من مضاعفة متوسط دخل الفرد بينما يحتاج الثاني إلى نصف تلك الفترة ، أي ٣٥ عاماً [٢٢٨] .

و قد شهد العالم منذ سنوات السبعين للقرن العشرين عدة بلاد آسيوية (نمور آسيا) تنمو بمعدلات سريعة جداً ، مكنتها من مضاعفة متوسط دخل الفرد خلال عقد واحد من الزمن .

وسبق أن مرت إسرائيل بفترة مشابهة لذلك في الخمسينات والستينات، عندما كان متوسط دخل الفرد فيها، وبالأسعار الحقيقية، يتضاعف في فترة ١٥ سنة.

---

[٢٢٧] النقيب،فضل. مرجع سابق، ص ٩٦

[٢٢٨] على أساس القانون الرياضي المعروف بقانون الـ ٧٠ ، و الذي يعني أن عدد السنوات المطلوبة لمضاعفة كمية ما يساوي ٧٠ مقسوماً على معدل الازدياد السنوي للكمية .

وقد بلغ معدل نمو متوسط دخل الفرد في إسرائيل بين الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٧ ٢% في حين بلغ معدل نمو السكان ٣,٢% ومعدل نمو الناتج القومي المحلي الإجمالي ٥,٢%، في حين كانتالمعدلات لنفس المتغيرات في السنوات ١٩٨٠-١٩٨٩ ١,٥% و ١,٨% و ٣,٣% على الترتيب.[٢٢٩]

وشهد النصف الأول من عقد التسعينات فترة نمو كبير جداً، إذ بلغ معدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٦% وهي نسبة عالية جداً ،أعادت إلى الاذهان معدلات النمو الكبيرة في الخمسينات والستينات ، لكن هذه النسبة العالية لم تستمر ، وخصوصاً بعد عام ١٩٩٧، إذ حدث انكماش في النشاط الإقتصادي.

ومع هذا ، فإن معدل النمو بالنسبة إلى متوسط دخل الفرد إرتفع في السنوات السبع الأولى بمعدل ٢% سنويا ، أي بزيادة ٠,٥% عما كانت عليه الزيادة طوال الثمانينات .[٢٣٠]

٢ :٢ : الصناعات الإسرائيلية في التسعينات:

لقد كانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في الثمانينات لا تتعدى ٢٨% ، و ارتفعت في أول التسعينات إلى أكثر من ٢٩% ثم عادت في منتصف العقد ٢٧,٥%.

في الوقت نفسه الذي يتم تراجع أهمية القطاع الصناعي في اسرائيل لحساب قطاع الخدمات و الذي يمثل اتجاها مرت به كل البلاد الصناعية عندما يرتفع فيها معدل دخل الفرد الى مستويات عالية ،

٢٢٩ השנתון הסטטיסטי לישראל 1998، הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה، ירושליים،1998 (الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل لعام ١٩٩٨، مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، القدس، ١٩٩٨)

٢٣٠ النقيب،فضل. مرجع سابق، ص ٩٨-١٠١ (بتصرف)

شهد القطاع الصناعي في إسرائيل ازدياداً مطرداً في أهمية الصناعات ذات التقنية العالمية ، و تراجعا في أهمية الصناعات التقليدية. فبينما كانت حصة صناعات التقنية العالية من الناتج الصناعي العام ٢٥ % في سنة ١٩٩٤ ، أصبحت ٣٠% في سنة ١٩٩٨ . [٢٣١]

وإن لازدياد أهمية صناعات التقنية العالية في اسرائيل تأثيرا مهما في حجم الصادرات الاسرائيلية و تركيبها . فصناعات التقنية العالية هي صناعات معدة للتصدير اصلاً (export – oriented) ، و قدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية تفوق قدرة الصناعات التقليدية في إسرائيل. و لهذا ، نرى أنه في الوقت الذي تتراجع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج العام ، فإن مساهمته في حجم الصادرات تزداد ، و ذلك بفضل ازدياد أهمية صناعات التقنية العالية . و هكذا ، فبينما كانت الصادرات الصناعية تشكل ٤٩% من حجم الصادرات الكلي في سنة ١٩٩٤ ، اصبحت تشكل ٥٤% في سنة ١٩٩٨ . [٢٣٢]

من الملاحظ عند التدقيق في هذه الايام ، ان من اهم ما حدث في التسعينات بالنسبة الى تركيبة القطاع الصناعي هو الزيادة المطردة لصناعة الالكترونيات. فقد كانت حصة صناعة الاجهزة الكهربائية عام ١٩٩٠ من الناتج الصناعي العام ١٤,٢% ، اما في عام ١٩٩٧ ، فازدادت هذه الحصة الى ٢٢,٤% (١٣.٩% اجهزة الكترونية و ٨,٥% اجهزة اتصالات الكترونية). ومن الملاحظ ان الاجهزة الالكترونية الخاصة بالاتصالات اصبح لها تصنيف خاص بأسم منفصل ، وذلك للسرعة الفائقة التي تطورت بها في الاعوام الماضية. كذلك نرى ان حصة الالكترونيات من التصدير الصناعي ازدادت ايضاً من ٣٢,٧% عام ١٩٩٤، الى ٥٠% عام ١٩٩٨ (٣٤,٤% اجهزة الكترونية و ١٥,٦ اجهزة اتصالات الكترونية). في مقابل ذلك ، نلاحظ ان صناعة النسيج

[٢٣١] المرجع السابق، ص ١٠٩

[٢٣٢] المرجع السابق ١١٠

والثياب تراجعت من حيث وزنها النسبي في الانتاج وفي التصدير. فبالنسبة الى الاول ، كانت الصناعة عام ١٩٩٠ تساهم في ٨,٤% من الناتج الصناعي ، وتراجعت حتى وصلت الى ٤,٨% فقط عام ١٩٩٧. وبالنسبة الى الثاني كانت حصتها من التصدير عام ١٩٩٤ تبلغ ٤,٨% فقط عام ١٩٩٧. وبالنسبة الى الثاني كانت حصتها من التصدير عام ١٩٩٤ تبلغ ٨,٧% من الصادرات الصناعية واصبحت ٦,٨% عام ١٩٩٨.[٢٣٣]

٢ :٣: سوق العمل:

لقد ازدادت في حقبة التسعينات درجة الثقافة التي تتمتع بها اليد العاملة الإسرائيلية، وذلك بتأثير تدفق هجرة اليهود من روسيا وبلاد ماكان يعرف بالاتحاد السوفياتي، فالتقديرات تشير إلى أن ثلثي المهاجرين الجدد كانوا يشغلون في بلادهم وظائف علمية وهندسية وتقنية.

وهنا كسبب آخر لإرتفاع درجة الثقافة العامة لليد العاملة ، وهو اهتمام الحكومة المتزايد بموضوع التعليم.

فبينما كان المتوسط السنوي للإنفاق على التعليم في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ يعادل ٧,٣% من الناتج القومي الإجمالي، إرتفع المتوسط إلى ٨٣ % للفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٨[٢٣٤]. وذلك تمشياً مع سياسة الحكومة في توجيه الإقتصاد الإسرائيلي ليؤدي دوراً قيادياً في صناعات التقنية العالية على الصعيد العالمي.

---

[٢٣٣] المرجع السابق، ص ١١٣

[٢٣٤] bank of Israel , annual report (1999), table 5.4.4.

وفي عام ١٩٩٧، نجد أن ٣٤ % من سكان إسرائيل الذين تزيد أعمارهم على ١٥ عاماً هم من حملة الشهادات الجامعية او المؤهلات العالية. كذلك، نجد أن أكثر من ربع اليد العاملة يعمل في حقول علمية أو أكاديمية او مهنية أوتقنية. وكذلك، ٥ % من اليد العاملة تعمل في حقول الإدارة.[٢٣٥]

أما بالنسبة للعمالة العربية، فقد شهدت التسعينات تطوراً مهماً في موضوع اعتماد سوق العمل الإسرائيلية على اليد العاملة العربية الرخيصة؛ فبدءاً من عام ١٩٩٣ ،اخذت إسرائيل بتطبيق سياسة الإغلاق التي تقوم بموجبها بإغلاق حدودها مع الضفة والقطاع لأيام، واحيانا لأسابيع بحجة دواع أمنية، وهذا ما تسبب بانقطاع العمال الفلسطينيين عن العمل في إسرائيل طوال أيام الإغلاق، مما اضطر إسرائيل إلى إحضار عمال أجانب من تركيا ورومانيا ومن دول آسيوية، كالفيليبين وتايلند، هناك تقديرات بأن حجم هؤلاء العمال وصل الى أكثر من٢٥٠,٠٠٠عامل في نهاية التسعينات، وهذا يعني أنه بين العمال الفلسطينيين والعمال الأجانب، عمل في إسرائيل في نهاية التسعينات نحو ٣٠٠ – ٤٠٠ ألف عامل غير إسرائيلي ،أي مايعادل ١٥ % –١٩ % من حجم العمالة الإسرائيلية.[٢٣٦]

٤:٢ : المساعدات الأمريكية لإسرائيل:

بعد انعقاد مؤتمر مدريد في نهاية عام ١٩٩١ ، بقيت المساعدات اللوجستية السنوية من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل على حالها ، حيث بلغت قيمة المساعدات الأمريكية تبعا لذلك خلال الفترة ١٩٩٢–١٩٩٦ ، حوالي ١٥٠٠٠ مليون دولار ، منها ٦٠% على شكل مساعدات عسكرية.

---

[٢٣٥] فضل النقيب، مرجع سابق، ص ١٨٤
[٢٣٦] المرجع السابق، ص ١٨٥

و يذكر أن قيمة المساعدات الأمريكية السنوية لإسرائيل تبلغ ثلاثة مليارات دولار ، منها 1.8 مليار دولار ، اي نحو ٦٠% مساعدات عسكرية ، 1.2 مليار دولار مساعدات إقتصادية ، اي حوالي ٤٠% . وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في ايار / مايو ١٩٩٠ مساعدات اضافية لإسرائيل بلغت قيمتها ٤٠٠ مليون دولار ، لاستيعاب المهاجرين اليهود من دول الإتحاد السوفيتي السابق ، كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسة مساعدة غير مباشرة ، من خلال شرائها سلاحاً إسرائيلياً ليعاد تصديره من الولايات المتحدة ، و ذلك بقيمة ١٦٥ مليون دولار .[٢٣٧] وفي عام ١٩٩١ ، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة طارئة لإسرائيل بقيمة ٦٥٠ مليون دولار ، بحجة التعويض عن اضرار حرب الخليج الثانية ، هذا فضلا عن ٧٠٠ مليون دولار خلال ازمة الخليج الثانية ، و ذلك على شكل أسلحة تقديم من مخازن الجيش الأمريكي في أوروبا ، منها بطاريات باتريوت و ٢٥ طائرة قتالية .[٢٣٨]

[٢٣٧] السهلي،نبيل. مرجع سابق، ص ٥٤-٥٥
[٢٣٨] المرجع السابق

الجدول رقم ٢: الدعم المالي الأمريكي لإسرائيل ما بين ١٩٩٠.٢٠٠٠م[٢٣٩]

السنة	مساعدات عسكرية	مساعدات إقتصادية
	منحة	منحة
1990	1,792.30	1,242.60
1991	1,800.00	1,912.30
1992	1,800.00	1,300.00
1993	1,800.00	1,301.40
1994	1,800.00	1,241.50
1995	1,800.00	1,302.40
1996	1,800.00	1,347.30
1997	1,800.00	1,330.10
1998	1,800.00	1,280.00
1999	1,860.00	1,150.00
2000	3,120.00	1009.1
المجموع	**21.1723**	14.4167
المجموع الكلي: 35.589		

المساعدات المالية الأمريكية لإسرائيل (بملايين الدولارات)

هذا يشمل: مبالغ الدعم الثابت، برنامج غذاء للسلام، بنك الإستيراد والتصدير، إعادة توطين اللاجئين اليهود، مدارس ومستشفيات أمريكية، برامج تطوير تعاوني

٢ : ٥ : التجارة الخارجية الاسرائيلية:

تؤدي التجارة الخارجية دوراً محورياً في الاقتصاد الاسرائيلي. فالإنتاج الصناعي الاسرائيلي يعتمد اعتماداً رئيسياً على استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة. ولهذا ، يصل حجم الاستيرادات الى حدود عالية ، تصل الى ٥٠% من حجم الناتج المحلي الاجمالي. ولذا ، نجد انه من سياسة الحكومة الثابتة تشجيع التصدير من اجل الحصول على النقد الاجنبي الذي يساهم في تسديد نفقات الاستيراد. وقد كانت الصادرات ، ولا تزال ، تعجز عن القيام بتلك المهمة ، الامر الذي

[٢٣٩] The American–Israeli Cooperative Enterprise, Jewish Virtual Library, 2007, http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US–Israel/U.S Assistance_to_Israel1.html

يؤدي الى وجود عجز ميزان المدفوعات التجاري تعمد اسرائيل الى تغطيته عن طريق المساعدات التي تأتيها من الخارج.

ومن أجل تشجيع التجارة الخارجية فقد عملت اسرائيل على خفض نسبة الضرائب الجمركية في التسعينات . و ذكر تقرير سكرتارية الغات (GATT) لعام ١٩٩٥ أن الضرائب المفروضة على الواردات الى اسرائيل من بلاد غير المجموعة الاوروبية و الولايات المتحدة ، اصبحت تتروح بين الصفر و ١٠٠% ، و أن معدل الضريبة هو ٨,٣% ثم انخفض في عام ١٩٩٣ إلى ٧,٦% في عام ١٩٩٩.[٢٤٠]

بالنسبة إلى الصادرات ، صدرت إسرائيل في عام ١٩٩٧ ما قيمته ١٠ مليارات دولار صادرات خدمات ، و ٢٢ مليار دولار صادرات سلع . ويبرز ازدياد أهمية السلع الصناعية على حساب السلع الزراعية . فبينما كانت الاخيرة تشكل نحو ١٦% من مجموع الصادرات لسنة ١٩٨٠ ، تناقصت الى ٦% في سنة ١٩٩٧. اما السلع الصناعية فازدادت حصتها نحو ٢٨% في سنة ١٩٨٠ ، لتصبح ٩٢% في سنة ١٩٩٧ . وأما عن تطور تركيب السلع الصناعية ، فبينما كانت قيمة صادرات السلع نصف المصنعة ، بما فيها الألماس ، تشكل نحو نصف قيمة مجموع الصادرات في سنة ١٩٨٠ ، تراجعت حصتها النسبية الى الثلث تقريبا . كذلك شهدت الفترة نفسها تراجعاً نسبياً لحصص النسيج و الثياب ، بينما ازدادت اهمية الآلات والأجهزة الإلكترونية، إذ في حين كانت في سنة ١٩٨٠ لا تشكل اكثر من ١٦% من قيمة الصادرات الصناعية ، وصلت في سنة ١١٧ إلى ثلث قيمة الصادرات (٣٣.١%) .[٢٤١]

---

٢٤٠ WTO , Trade policy review - Israel 1999

٢٤١ المصدر السابق

أمّا التوزيع الجغرافي للصادرات ، فتذهب بالدرجة الاولى إلى الولايات المتحدة و أوروبا الغربية ، إذ أن حجم تلك الصادرات لا يقل عن ٦٥% من مجموع الصادرات كافة . ومن الملاحظ أن نصيب الولايات المتحدة في ازدياد ، بينما نصيب أوروبا يميل إلى الإنخفاض ، ومن الاسباب في ذلك تراجع أهمية الصادرات الزراعية التي كانت تذهب بمعظمها إلى أوروبا .[٢٤٢]

وقد كان للفائض الذي حققه الميزان التجاري الإسرائيلي مع دول القارتين الأمريكيتين أثر واضح في عام ١٩٩٤ في تقليص قيمة العجز التجاري الإسرائيلي العام ، إذ بلغت قيمة الفائض الإسرائيلي مع دول أمريكا الشمالية في العام المذكور ١٢١٧,٧ مليون دولار، وبلغت قيمة الصادرات ٥٩١٤,٥ مليون دولار ، في حين كانت قيمة الواردات إلى إسرائيل من تلك الدول ٤٦٩٦,٨ مليون دولار، أي بنسبة تغطية إسرائيلية مقدارها ١٢٦ % ولوحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية استحوذت على نحو ٨٩,٢ % من إجمالي قيمة الصادرات إلى دول أمريكا الشمالية ، ونحو ٣١% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية بشكل عام ، كما استأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بـ ٩,٩٠% من إجمالي الواردات من دول أمريكا الشمالية إلى إسرائيل في عام ١٩٩٤ ، وحوالي ١٨% من إجمالي قيمة الواردات إلى إسرائيل بشكل عام في العام المذكور .
[٢٤٣]

يتضح مما تقدم بأن العلاقات التجارية المتميزة كانت مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغت نسبة تغطية الصادرات الإسرائيلية إلى الواردات من الولايات المتحدة ١٢٣,٥ % فبلغت قيمة الفائض التجاري الإسرائيلي مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٤ حوالي ١٠٠٥,٢ مليون

---

[٢٤٢] النقيب،فضل. مرجع سابق، ص ١٦٥
[٢٤٣] السهلي،نبيل. مرجع سابق، ص ٤٢

دولار، إذ بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة الأمريكية في العام المذ كور ٥٢٧٦,٩ مليون دولارمقابل ٤٢٧١,٧ مليون دولار هي قيمة الواردات منها إلى إسرائيل.[٢٤٤]

ويجدر الإشارة إلى الزيادة الملحوظة في أهمية الدول الآسيوية بالنسبة إلى الصادرات الإسرائيلية في سنوات التسعين من القرن العشرين.

فبينما كانت حصة الدول الآسيوية (الشرقية و الجنوبية) من الصادرات الإسرائيلية التي لا تتجاوز ١٢% في سنة ١٩٨٠[٢٤٥] ، ازدادت حتى وصلت الى ١٨,٧% عام ١٩٩٤ ، ونسبة الواردات منها ٩,٧ % (وقد استأثرت اليابان بحوالي ٣١,٢ % من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى آسيا ، تليها هونج كونج ٢٦,٢ % ، وفي جانب الواردات ساهمت اليابان بنحو ٤٢% من إجمالي الواردات الأسيوية إلى إسرائيل، تليها هونج كونج بنسبة ١٢.٣%) [٢٤٦]، ثم بلغت النسبة ١٨,٤% في سنة ١٩٩٧.[٢٤٧]

وقد ارتفعت قيمة الصادرات والواردات من وإلى القارة الأفريقية ، فوصلت قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها في نهاية عام ١٩٩٤ إلى ٢٨٣,٥ مليون دولار، أي ١,٧ % من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى دول العالم . أما قيمة الواردات من أفريقيا في العام نفسه ، فقدت بلغت 324.6مليون دولار، أي حوالي 1.4 % من إجمالي الواردات من دول العالم . واستحوذت دولة جنوب افريقيا على نصيب الأسد سواء من جهة الصادرات إلى أفريقيا أو الواردات

[٢٤٤] المرجع السابق ص ٤٢
[٢٤٥] النقيب،فضل. مرجع سابق، ص ١٦٥
[٢٤٦] السهلي،نبيل. مرجع سابق، ص ٤١
[٢٤٧] النقيب،فضل. مرجع سابق، ص ١٦٥

منها باتجاه إسرائيل ، فاستحوذت في عام ١٩٩٤ على نحو ٤٣%من الصادرات ، وحوالي ٧٢,٩% من إجمالي الواردات الأفريقية إلى إسرائيل.[٢٤٨]

٢ :٦: الإستثمارات الأجنبية:

إن تقليص قيود الدولة على السوق المالية وانفتاحها على الأسواق العالمية، ثم أجواء العملية السلمية، وقيام مجلس التعاون الخليجي بإلغاء التزامه المقاطعة الثانوية لإسرائيل، مكنت إسرائيل من تحقيق هدف مهم كانت تسعى له من عشرات السنين، من دون أن تكون قادرة على تحقيقه، و هو اجتذاب الأموال الأجنبية للاستثمار في إسرائيل .

فمن المعروف أن اسرائيل فشلت في كل مساعيها، منذ حرب ١٩٦٧ ، لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، نتيجة تخوف المستثمرين الأجانب من وضع الشرق الأوسط المقلق في الدرجة الاولى و عدم إطمئنانهم إلى حرية تنقل رؤوس الأموال في إسرائيل في الدرجة الثانية.

وقد تغير ذلك بصورة جوهرية منذ سنة ١٩٩٤ بعد توقيع اتفاقية اوسلو بين اسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد أن بدأت الحكومة الإسرائيلية انتهاج سياسات انفتاح في السوق المالية .

فبينما كان صافي الإستثمار الأجنبي في إسرائيل لايزيد على١٠٠مليون دولار في سنة١٩٨٨، إرتفع في سنة ١٩٩٤ فبلغ ٣ مليار دولار،ووصل في سنة ١٩٩٧ إل ٤,٦ مليارات دولار. طبعاً، هذه الاستثمارات تشمل الاستثمار المباشر أي استثمار مباشر في قطاعات إقتصادية، كما تشمل

[٢٤٨] السهلي،نبيل. مرجع سابق، ص ٤١

التوظيفات المالية، أي قيام شركات أجنبية بشراء سندات وأسهم مالية إسرائيلية، ويقدر أن نسبة الاستثمار من مجموع الاستثمار الأجنبي بلغت ٣٧% في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨.[٢٤٩]

أما عن توزيع هذه الإستثمارات بين القطاعات المختلفة فقد كانت حصة الإستثمار في الخدمات ٧٨ % في سنة ١٩٩٧ ،وأصبحت٣١% في سنة١٩٩٨، وهذا يعود في الدرجة الاولى إلى عملية الخصخصة. فالسبب في ارتفاع نسبة الخدمات في سنة ١٩٩٧ هو الخدمات المالية، التي حصلت تلك السنة على ٤٩ % من حجم الاستثمار الاجنبي المباشر. وهكذا، أما في السنة التي سبقت، فكانت الحصة ٤ %، وفي السنة التي تبعت ٥ % فقط.[٢٥٠]

ومن الملاحظ أيضأ ازدياد حجم الاستثمار الإسرائيلي في خارج إسرائيل، ويقدر أنه فى نهاية سنة ١٩٩٨كان القطاع الاسرائيلي الخاص يملك نحو ٥ مليارات دولار للإستثمار المباشر خارج إسرائيل .[٢٥١]

٢ : ٧: خلاصة:

بعد اتفاقي أوسلو ووادي عربة أخذ الحديث عن التكتل الإقتصادي الثلاثي (الأردن فلسطين إسرائيل) يأخذ طابعا سياسيا، وأخذت الصحف الإسرائيلية تتحدث عن التكتل الثلاثي الذي سيشكل نواة " الشرق الاوسط الجديد" ، وأن الفوائد الإقتصادية التي سيحققها ستعمل كبؤرة جذب للبلاد العربية الأخرى التي ما زالت مترددة في مواكبة مسيرة السلام والاندماج في النظام الإقتصادي الجديد .

---

[٢٤٩] WTO , Trade policy review - Israel 1999 p12
[٢٥٠] النقيب،فضل. مرجع سابق، ص ١٧٩
[٢٥١] المرجع السابق، ص ١٧٩

وفي مؤتمر قمة عمان لعام ١٩٩٥ ، كثر الحديث عن فلسطين كسنغافورة جديدة ، وعن عمان كمركز للشرق الأوسط الجديد، وعن الشرق الأوسط الجديد كتكتل اقتصاي شبيه بالإتحاد الأوروبي لكن مع مرور السنوات، اتضح بشكل لا يقبل الشك أن هناك شيئاً جوهريا وأساسياً تفتقده مقولة المضمون الإقتصادي للعملية السلمية، ومقولة الشرق الأوسط الجديد، والتكتل الثلاثي، وبؤرة الجذب، وهو أن كلا من المواطن الفلسطيني والمواطن الأردني لا يشعر بأي تحسن في وضعه الإقتصادي؛ وعلى العكس من ذلك، فدخل المواطن الفلسطيي في الضفة والقطاع تراجع عما كان عليه قبل العملية السلمية، ولا سيما في الفترات التي شهدت إجراءات الإغلاق، وازدادت معدلات البطالة عن العمل، ومعدلات انتشار الفقر.

فمعدل دخل الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الحقيقية لسنة ١٩٩٨ كان أقل مما كان عليه في سنة ١٩٩٤ . وفي سنة ١٩٩٧ تناقص بمعدل ٤%[٢٥٢] كذلك، فإن الضائقة الإقتصادية التي مر بها الأردن في أواخر الثمانينات وبعد حرب الخليج لم تتراجع بفعل فوائد السلام، وانما على العكس تفاقمت إلى حدود كبيرة حتى وصلت في اواخر التسيعنات إلى بطالة عن العمل تزيد على ٢٠ %. وتفاقم حجم الدين الخارجي لأكثر من ٧ مليارات دولار عام ١٩٩٧. [٢٥٣] فيما وصل حجم الدين العام الأردني نهاية عام ٢٠١١م ١٤ مليار دينار (ما يعادل ١٩,٧ مليار دولار)[٢٥٤]. وفي المقابل، شهد الإقتصاد الإسرائيلي بعد مسيرة السلام نمواً هائلاً وصل إلى ٦% و٣٠,٩مليار دولار صادرات في نفس العام (١٩٩٧). [٢٥٥]

[٢٥٢] تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الاراضي المحتلة في غزة ، ٢٥ تشرين الاول \ اكتوبر ١٩٩٩
[٢٥٣] المرجع السابق
[٢٥٤] الرجوب،سامر. الدين الخارجي أمام الدين الداخلي، صحيفة الدستور الأردنية،٤\٣\٢٠١٢م
[٢٥٥] النقيب،فضل. مرجع سابق، ص ٩٨

لقد كان من المتوقع وفق البروتوكول الإقتصادي بين إسرائيل ومنظمة التحرير (١٩٩٤) ، واتفاقية " التجارة والتعاون الإقتصادي بين الأردن و إسرائيل " لعام ١٩٩٥ ، أن يتضاعف حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وكل من فلسطين و الأردن ، لكن الذي حدث هو العكس . فما زال حجم الإستيراد الفلسطيني من إسرائيل يزداد كما كان عليه في سنوات الاحتلال ، اما الإستيراد الفلسطيني إلى إسرائيل فلم يطرأ عليه اية زيادة بعد سنوات السلام . ومن المفارقات الغريبة ، انه عندما كان شمعون بيرس يتحدث عن أهمية التبادل التجاري في الشرق الاوسط الجديد ، كانت إسرائيل تقيم سداً عالياً على معبري حانون *(هكذا في المصدر والصحيح: بيت حانون)* وكارني بينها وبين غزة مجهزاً بالأجهزة الإلكترونية والكلاب البوليسية لوضع العراقيل امام الصادرات الفلسطينية طبعاً ، فوجىء الأردنيون وهم يرون إسرائيل ترفض فتح الأبواب أمام الصادرات الزراعية الأردنية بشكل معاكس للإتفاق الذي وقعوه معها. طبعاً،. تتذرع إسرائيل بأن العراقيل التي تضعها أمام الصادرات الفلسطينية تعود إلى موضوعات أمنية، وأن رفضها للصادرات الأردنية يعود إلى مقاييس صحية. لكن الواقع يشير إلى ان الذريعتين وهميتان، على أساس أن العراقيل التي تضعط امام الصادرات الفلسطينية إنتقائية، فهي تسمح لشاحنة فيها مواد يحتاج إليها المنتج الإسرائيلي بالمرور على المعبر بعد نصف ساعة من وصولها، أما الشاحنات التي تشمل بضائع منافسة للبضائع الإسرائيلية فتبقى عشرات االساعات في الإنتظار (أحياناً لتعطل الآلات الإلكترونية وأحياناً أخرى لمرض الكلب البوليسي!) . وفي صيف عام ١٩٩٨ ، قدر ان أكثر من ٥٠% من صادرات فاكهة الغوافة الفلسطينية تلفت تحت أشعة الشمس وهي تنتظر ساعات طوالاً كي يقوم الموظفون الإسرائيليون بتفتيش صناديقها واحداً واحداً. أما بالنسبة إلى المقاييس الصحية، فمن المعروف أن

إسرائيل (باعتراف أكاديميين إسرائيليين) تستعملها لحماية المنتج الإسرائيلي، لا لحماية المستهلك الإسرائيلي.[٢٥٦]

لقد تبين أن: "الهدف الحقيقي (لعقد الإتفاقيات الإقتصادية) كان ما وصفته الصحافة الأميركية بهدف اعادة تاهيل إسرائيل عالمياً ، وهو هدف يتطلب تحقيق امرين: الاول، إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، والثاني إشاعة جو يطمئن الشركات العالمية أن السلام في الشرق الاوسط أصبح حقيقة لا رجوع عنها كي تقبل على الإستثمار في إسرائيل... وخلال ثلاثة اعوام تقريباً تم تحقيق هدف إعادة تأهيل إسرائيل عالمياً وقد تم هذا على ثلاثة محاور. المحور الاول ، اقامة علاقات دبلوماسية مع دول كانت لا تقيم علاقات مع إسرائيل بسبب الصراع العربي – الإسرائيلي. وخلال عام واحد بعد توقيع اتفاق اوسلو ، اقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٢٠ دولة. وبعد ذلك استمرت في اقامة علاقات مع دول أخرى ، وكان واضحاً ان إسرائيل تولي دول جنوب شرق اسيا اهتماماً خاصاً.

اما المحور الثاني ، فهو أن البلاد التي كانت تلتزم قوانين المقاطعة العربية لإسرائيل اخذت تفتح اسواقها للبضائع الإسرائيلية ، كما اخذت تقيم مع إسرائيل مشاريع مشتركة تتراوح بين صناعة الماكنات الزراعية إلى صناعة الاسلحة. كما ان الشركات الإسرائيلية أخذت تبيع أسهمها في أسواق الأسهم المحلية لتلك البلاد. وعلى سبيل المثال ، ازدادت الصادرات الإسرائيلية إلى الدول الآسيوية بعد عام واحد من اتفاق اوسلو بمقدار ٣٣% ، واصبحت تعادل ١٣% من مجمل الصادرات الإسرائيلية بعد ان كانت اقل من ٨% وازداد حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وكوريا الجنوبية نحو

[٢٥٦] النقيب،فضل. مرجع سابق، ص ١٩٩

٥٠% مابين سنة ١٩٩٤ وسنة ١٩٩٦ ، كما اصبحت الصين مستورداً رئيسياً للسلاح والتكنولوجيا الإسرائيلية.

واما المحور الثالث ، الذي سيكون له أهمية كبيرة في الأمد البعيد ، فهو إقدام الشركات متعددة الجنسية على الإستثمار في إسرائيل.

فمن المعروف انه خلال السبعينات والثمانينات اقدمت إسرائيل على محاولات كثيرة (عقد مؤتمرات في إسرائيل لرجال الاعمال اليهود) من أجل إغراء رأس المال الأمريكي والأوروبي بالإستثمار في إسرائيل ولم يحقق أي فائدة وكان ذلك بسبب المقاطعة العربية لإسرائيل وأوضاع عدم الاستقرار. لكن كل ذلك تغير بعد عام ١٩٩٤ ، حتى ان احدى الصحف الأمريكية قالت في عام ١٩٩٥ إن الشركات متعددة الجنسية "إكتشفت" إسرائيل. وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن الشركات التالية قامت ببناء مصانع او مراكز لها في إسرائيل بعد عام ١٩٩٤:

Intel , Mottorola ,Westinghoese , General Motors , Daimler , Deimler Brewze , Cablet Wireless , Solomon Brothers , Siemens.

وقد أتت هذه الشركات إلى إسرائيل لأنها ترى الإقتصاد الإسرائيلي شريكاً في التمويل والإستثمار والبحث العلمي. وهي لا تقيم مصانعها في إسرائيل من أجل السوق المحلية الإسرائيلية ، لكن لأنها تأخذ من السوق الإسرائيلي بوابة لأسواق الشرق الاقصى من جهة ، ولأسواق الشرق الأوسط من جهة أخرى.[٢٥٧]

[٢٥٧] النقيب،فضل. المرجع السابق، ص ٢٠٠-٢٠١

وهكذا ، بينما كان حجم الإستثمارات الاجنبية في إسرائيل عام ١٩٩١ لا يتعدى ٤٠٠ مليون دولار ، اصبح ٢.٩ مليار دولار و ٣.٦ مليار دولار في سنتي ١٩٩٦و١٩٩٧ على التوالي. وهذا يعني ان حجم الإستثمار الاجنبي في إسرائيل ، في سنة ١٩٩٦ ، كان نحو اربعة اضعاف حجمه في مصر.[٢٥٨]

كذلك ، بعد أن كانت عملية خصخصة المصارف الإسرائيلية تسير ببطء شديد لعدم وجود مستثمرين أجانب ، اخذت شركات امريكية تتنافس مع شركات أوروبية بشأن شراء أسهم المصارف الإسرائيلية ، وخصوصاً مصرف إسرائيل ديسكاونت *(هكذا في الأصل والصحيح: ديسكونت דיסקונט | descont)* ومصرف هبوعاليم. ومن ناحية أخرى ، أقدمت مؤسسة مالية اميركية على شراء ٢٢% من أسهم شركة كور الإسرائيلية التي تضم مجموعة شركات الهستدروت. كذلك أقدمت مؤسسة أخرى على شراء جزء كبير من شركة بيزك ، وهي اهم شركة إتصالات في إسرائيل.[٢٥٩]

ويتضح أن إتفاقيات السلام مع الأردن وم.ت.ف قدمت لإسرائيل في عقد التسعينات فوائد هائلة على طريق دمج إقتصادها في الإقتصاد العالمي ، وهو ما ادى إلى نمو سريع ، حتى أن معدل دخل الفرد في إسرائيل في عام ١٩٩٩ "تفوق على معدلات دخل الفرد في دول أوروبية ، كإسبانيا ، واليونان ، ودول آسيوية ، ككوريا الجنوبية وتايوان".[٢٦٠]

[٢٥٨] المرجع السابق، ص ٢٠١
[٢٥٩] المرجع السابق، ص ٢٠١
[٢٦٠] المرجع السابق ص ٢٠٢

الفصل الثالث:

المبحث الأول: مؤتمرات القمم الإقتصادية

"الشرق الأوسط الجديد"؛ هو كلمة المفتاح لفهم مؤتمرات القمم الإقتصادية التي عقدت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العقد الأخير من القرن العشرين.

أخذ هذا المصطلح بالإنتشار وفرض نفسه على أجندة الأعمال السياسية والإقتصادية الإقليمية والدولية بعد أن نشر شمعون بيريز كتابه الذي يحمل ذات العنوان في عام ١٩٩٣.[٢٦١]

تتلخص الفكرة بإلغاء الجامعة العربية وإقامة جامعة شرق أوسطية تشمل إلى جانب الدول العربية كل من إسرائيل وإيران وتركيا وباكستان، بحيث يتم بناء سوق شرق أوسطية مشتركة يتم إعادة توزيع الأدوار فيها بما يحفظ لإسرائيل مركز القيادة والصدارة .

تقوم الفكرة على أساس أن المصالح الإقتصادية كفيلة بالتغلب على المشاكل السياسية وقادرة على بناء علاقات طبيعية بين شعوب المنطقة مما يعني إنتهاء العداء وطي صفحة الماضي وتوجيه الطاقات المادية والمعنوية نحو البناء والتنمية.

لأول وهلة يبدو الكلام منطقياً جذاباً، فأي عاقل يرفض منطق السلام والإزدهار وانتهاء الحروب؟ لكن النظرة الفاحصة لهذا المشروع تكشف الطبيعة الخادعة له؛ إذ أن المشروع مبني على التسليم بالأمر الواقع وشرعنة احتلال الأرض العربية من جهة، وعلى تعزيز الهيمنة الإسرائيلية العسكرية والإقتصادية في المنطقة بأسرها.

[٢٦١] للمزيد أنظر: شمعون بيريز، شرق أوسط جديد، ترجمة وتدقيق محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨

كان كتاب بيريز بمثابة نبوءة آمن بها البيت الأبيض وعمل على تحقيقها، وقد كانت مؤتمرات القمم الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي الأدوات الرئيسية في سبيل ذلك.

أ : قمة الدار البيضاء

عقد مؤتمر القمة الاقتصادية للتنمية في الشرق الأوسط، وشمال افريقيا في مدينة الدار البيضاء في المغرب في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٩٤ واستمر ثلاثة أيام.

وقد نظّم مجلس العلاقات الخارجية الأميركي في نيويورك والمنتدى الاقتصادي الدولي دافوس بسويسرا عقد المؤتمر، واشتركت في الإعداد للمؤتمر مجموعة من المؤسسات الإسرائيلية والأميركية والأوروبية، ومنها"مؤسسة المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط ومقرها في إيرلندا ويطلق عليها اسم"جماعة الوشاح الأزرق".

وساهم بنك ليومي الإسرائيلي والبنك الدولي وغرفة التجارة العربية الألمانية في الإعداد للمؤتمر ، وذلك لإخراج النظام الإقليمي الجديد والسوق الشرق أوسطية إلى حيز الوجود.

وجهت المغرب الدعوة لأكثر من ستين دولة عربية وأجنبية وإلى رئيس البنك الدولي، ورئيس الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية وحرية التجارة الدولية (الغات) وعدة مصارف عربية وإسرائيلية، والمصرف الأوروبي للتنمية وخبراء ورجال أعمال زاد عددهم عن ألفين لحضور المؤتمر. وانعقد المؤتمر بمناسبة مرور الذكرى السنوية الثالثة لانعقاد مؤتمر مدريد.

حدد الملك المغربي، الحسن الثاني الغاية من انعقاد المؤتمر وهي"إزالة المقاطعة العربية لإسرائيل واستكشاف ما يتوافر في المنطقة من فرص النمو الاقتصادي والاستثمار، وتوكيل رجال الأعمال

والاختصاصين المتواجدين بمهمة تبادل الخبرات وتشكيل الإطار الملائم لرصد وتحديد الآليات المتعددة التي من شأنها تعزيز السلام". [٢٦٢]

وتحدث وارن كرستوفر (Warren Kristofer)، وزير الخارجية الأميركية في الجلسة الافتتاحية وأكد أن المؤتمر يهدف إلى تأمين دمج إسرائيل في الشرق الأوسط اقتصادياً وإعطاء عملية التسوية بُعداً اقتصادياً مما يجعل من الصعب على أطرافها التراجع عنها. ودعا إلى إصلاحات اقتصادية وإنهاء المقاطعة العربية واتخاذ خطوات عملية منها:

-دعم حرية انتقال العمل ورأس المال والسلع والأفكار.

-إنشاء بنك تنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

-إنشاء هيئة إقليمية للسياحة ومجلساً إقليمياً لرجال الأعمال.

-عقد مؤتمر للمتابعة في عمان عام ١٩٩٥.

وقال وزير الخارجية الأميركي"إن التقدم نحو سلام عربي إسرائيلي فتح الباب أمام تعاون اقتصادي لدعم السلام".[٢٦٣]

اشتركت إسرائيل في المؤتمر بوفد كبير ضم تسعة وزراء من بينهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية وحوالي مئة شركة إسرائيلية ومسؤولي شركات كبرى ومؤسسات صناعية ومصارف تجارية. ولخص بيرس هدف إسرائيل من المؤتمر وقال:"الأولوية ستعطى لإخراج إسرائيل من عزلة استمرت

[٢٦٢] صحيفة السفير اللبنانية، ١٩٩٤/١٠/٣١

[٢٦٣] جريدة النهار اللبنانية، ١٩٩٤/١١/١

نصف قرن عبر المشاركة في إنشاء اقتصاد إقليمي في الشرق الأوسط على غرار الاتحاد الأوروبي".[٢٦٤]

المشاريع الإسرائيلية أمام القمة :

جاء مشروع تأسيس بنك التنمية الإقليمي في مقدمة المشاريع التي عرضتها إسرائيل على المؤتمر ليقوم البنك بتنسيق السياسات الاقتصادية ويحدد الأولويات الإقليمية للسيطرة على المنطقة وتمويل مشاريع تخدم ازدهار الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره.

وتضمنت الوثيقة الإسرائيلية للمؤتمر مشروع تأسيس بنك التنمية الإقليمي ومشاريع لإقامة قنوات بحرية من البحرين الأحمر والمتوسط إلى البحر الميت، وخطوط لنقل النفط والغاز من مصر وبلدان الخليج إلى إسرائيل، وميناء بحري ومطار جوي في العقبة، وطرق برية سريعة لربط إسرائيل بأوروبا من خلال الدول العربية، ومشروع عبّارات لربط إسرائيل مع مصر ودول الخليج، وشبكة كهربائية مشتركة لإسرائيل وسلطة الحكم الذاتي والأردن ومصر، ومشروع لنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل وبعض البلدان العربية.

وتقسم الوثيقة منطقة الشرق الأوسط إلى خمسة مراكز حرصت فيها إسرائيل على عدم الجمع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين سورية ومصر وهي:

١ . المركز الشمالي ويضم سورية ولبنان مع إسرائيل.

٢ . مركز المنطقة العليا ويشكل سورية والأردن و الضفة الغربية وإسرائيل.

٣ . مركز المنطقة الواطئة ويضم الأردن والضفة الغربية مع إسرائيل.

---

[٢٦٤] صحيفة السفير اللبنانية، مرجع سابق

٤ . المركز الجنوبي ويشمل مصر وقطاع غزة مع إسرائيل.

٥ . يربط المركز الخامس المراكز الأربعة الأخرى بطريق بري سريع .[٢٦٥]

وتشير الوثيقة الإسرائيلية إلى منطقة الشرق الأوسط والدور الذي يمكن أن تلعبه في أمن طرق التجارة العالمية واستقرارها وإلى الصراع العربي الإسرائيلي الذي تقول عنه إنه السبب في التطرف الديني الذي يهدد أمن المنطقة واستقرارها، مشيرة إلى أن النمو الاقتصادي والاجتماعي سيضمن السلام والأمن للمنطقة التي تمتلك حوالي ٦٠% من موارد النفط في العالم.

وتتناول الوثيقة: الشرق الأوسط الجديد، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والاستثمار في ظل السلام، ودور القطاع الخاص، والتخطيط الإقليمي الشامل، ومحاولات التعاون الممكنة والاحتياجات المالية.

وتقترح ثلاث مراحل لتنفيذ برامج التعاون الإقليمي:

المرحلة الأولى: وتشمل مشروعات ثنائية ومتعددة الأطراف.

المرحلة الثانية: قيام الشركات العالمية بتنفيذ المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مثل قناة البحرين وتنمية التجارة الحرة والسياحة وتوليد الطاقة وتحلية مياه البحر.

المرحلة الثالثة: وتتضمن سياسة دمج مجتمعات المنطقة تدريجياً ودعم علاقات التعاون بين المؤسسات الرسمية في دولها.[٢٦٦]

---

[٢٦٥] حسين،غازي. القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ١٩٩٨، ص ١١

[٢٦٦] صحيفة السفير اللبنانية، ١٩٩٤/١١/٢

واقترحت الوثيقة الإسرائيلية إقامة سوق المشرق من مصر وسورية والأردن ولبنان وسلطة الحكم الذاتي وإسرائيل.

وطالبت الوثيقة بمد أنابيب للنفط والغاز إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط مروراً بإسرائيل لنقل الزيت الخام والغاز الطبيعي من العراق ومصر والسعودية ودول الخليج.

وتشير إلى أن التجارة بين إسرائيل ودول الخليج والدول العربية الأخرى المجاورة تشكل المصدر الأساسي للتجارة الإقليمية.

وتقترح إقامة منطقة تجارة حرة مشتركة تشمل إيلات والعقبة وتضم مصر والسعودية. وتؤكد الوثيقة أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات الهامة في العديد من دول المنطقة وتتركز عملية تنميته في ضرورة التعاون بين دول المنطقة من خلال فتح الحدود وتنوع السياحة: كسياحة الشواطئ على امتداد البحرين الأبيض والأحمر، والسياحة العلاجية في البحر الميت، والسياحة الصحراوية والشتوية وسياحة الغطس في البحر الأحمر.[٢٦٧]

اختلفت بعض الدول العربية المشتركة في المؤتمر حول بعض الآليات كبنك التنمية الذي أيدته مصر والأردن والمغرب وسلطة الحكم الذاتي وعارضته السعودية، حيث طالبت إسرائيل بتوفير رأس مال قدره (١٠)مليارات دولار تساهم دول الخليج بحوالي ٤٠% منه.

وكان الوفد القطري وكذلك الأردني من أكثر الأطراف العربية رغبة في التعاون المشترك مع إسرائيل وكانت المشروعات التي قدمها الوفد الأردني تعتمد على التعاون الوثيق معها.

---

[٢٦٧] حسين،غازي. مرجع سابق، ص ١٣

وتحدث القطريون عن أنبوب الغاز القطري إلى إسرائيل والذي تبلغ تكاليفه (٥) مليارات دولار تدفعها قطر لكي تصدر الغاز إلى إسرائيل وغيرها.[٢٦٨]

أرست القمة الأسس النظرية والعملية ووضعت الآليات والمشاريع لمستقبل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل، وذلك لحل أزمات إسرائيل الاقتصادية وتحقيق التقدم والازدهار فيها على حساب البلدان والثروات العربية.

ونص البيان الختامي للقمة على أن المشاركين قرروا وضع أسس مجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا تقتضي في مرحلة معينة تدفق البضائع ورأس المال واليد العاملة، وإنشاء مكتب إقليمي للسياحة ودعم إنشاء غرفة تجارة إقليمية ومجلس للأعمال. وإن مجموعة الخبراء ستدرس خيارات مختلفة لآليات التمويل بما فيها إنشاء مصرف للتنمية. وبالنسبة للمقاطعة العربية فقد سجل المشاركون في هذا الإطار بارتياح قرار مجلس التعاون الخليجي برفع الدرجتين الثانية والثالثة من إجراءات مقاطعة إسرائيل.[٢٦٩]

وأسفرت القمة عن نتائج هامة جداً لإسرائيل منها الاعتراف بدورها الإقليمي وإلغاء المقاطعة العربية وهرولة بعض الدول العربية لبحث كيفية التعامل والتعاون والتنسيق معها.

وتهدف إسرائيل منها ومن القمم الاقتصادية الأخرى مشاركة العرب في المياه والنفط والأموال والأسواق والاستمرار في اغتصاب الأرض والحقوق العربية. وتتجلى خطورتها بأنها أخرجت مخططات إسرائيل من مراكز البحث والتخطيط والدوائر الرسمية إلى حيز الواقع والتنفيذ وكرست

---

[٢٦٨] المرجع السابق، ص ١٥

[٢٦٩] جريدة النهار اللبنانية، مرجع سابق

التطبيع والمصالحة والتعاون ولا تزال إسرائيل تتمسك باحتلال القدس والجولان وجنوب لبنان وتمارس أبشع أنواع القمع والإبادة والعنصرية والتمييز العنصري.

إن إسرائيل هي المستفيد الأول من القمة والنتائج التي تمخضت عنها، لأنها في حاجة إلى الاستثمارات العربية والأجنبية والأيدي العاملة العربية الرخيصة والمواد الخام والمياه والنفط والغاز والأسواق وإلغاء المقاطعة والتطبيع وأعطتها القمة كل ذلك وأكثر منه، وقضت على مخاوف رجال الاستثمار في أوروبا وأميركا ودول الخليج.[٢٧٠]

ب : قمة عمان الاقتصادية

انعقدت القمة الاقتصادية الثانية للتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في عمان بتاريخ ٢٩-٣١ تشرين الأول عام ١٩٩٥. وبلغ عدد الدول المشاركة فيها (٦٣) دولة، بينما اشتركت في قمة الدار البيضاء (٦٠) دولة. وارتفع عدد الدول العربية المشاركة من (١٢) دولة في الدار البيضاء إلى (١٣)دولة في عمان، وذلك بانضمام موريتانيا بناء على رغبة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. بذلت الولايات المتحدة الأميركية جهوداً كبيرة لإنجاح القمة وتثبيت ما تم الاتفاق عليه في قمة الدار البيضاء وتأسيس آليات لتحقيقه. [٢٧١]

قاطعت سورية ولبنان قمة عمان من منطلق رفض أي تعاون اقتصادي مع إسرائيل إلى أن تنصاع إلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد (الأرض مقابل السلام)، والمطالبة بوجوب التروي والحذر في التعاون مع إسرائيل إلى أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م. إن قمة عمان رمت، كقمة الدار البيضاء، إلى فك عزلة إسرائيل السياسية وتحقيق مرحلة متقدمة

[٢٧٠] حسين،غازي. مرجع سابق، ص ١٧

[٢٧١] جريدة الدستور الاقتصادي، ١٩٩٥/١٠/٢٩

من التطبيع والنفاذ إلى كل سوق وبيت عربي بحجة تأمين الرخاء والرفاهية لشعوب المنطقة، بينما هدفها الحقيقي الحصول على الأسواق والثروات والأموال والعمالة العربية تحقيقاً لمصلحة إسرائيل ويهود العالم وفرض الهيمنة الإسرائيلية على الوطن العربي. وتعتبر امتداداً لقمة الدار البيضاء ولكن الفرق بينهما هو أن القمة الأولى أعلنت المبادئ العامة للتعاون الإقليمي والشرق أوسطية، بينما وضعت قمة عمان الآليات لتنفيذها، أي أوجدت المؤسسات التي تعيد تشكيل المنطقة من جديد وفقاً للمخططات الإسرائيلية.[٢٧٢]

وقد عبر الأمير حسن ولي عهد الأردن آنذاك عن هذا المعنى فقال: "لقد بينت قمة الدار البيضاء التي استضافتها المغرب قيمة التعاون بين دول المنطقة، كما أنها أوجدت لشعوب المنطقة فرصة للتعرف على بعضها البعض، ونحن نأمل من خلال قمة عمان الانتقال إلى المستوى التالي من هذه العملية فهذه القمة تشكل فرصة للبدء في عملية إعادة بناء اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأفضل الأساليب العملية الممكنة." [٢٧٣]

وتعتبر إسرائيل المستفيد الأكبر من المشاريع السياحية التي قدمها الأردن للقمة، لأنها في الأساس أفكار ومشاريع إسرائيلية وبشكل خاص ريفيرا البحر الأحمر على خليج العقبة، ومشاريع اخدود وادي الأردن وتوسيع مطار العقبة مما يزيد من التدفق السياحي إلى المنطقة والتي ستحصل منه إسرائيل على حصة الأسد.

[٢٧٢] حسين،غازي. مرجع سابق، ص ١٩

[٢٧٣] جريدة الرأي الأردنية، ١٩٩٥/١٠/٣٠

والدلالة على عظيم الفائدة التي جنتها إسرائيل ورد في كلمة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك في القمة وارن كرستوفر عندما قال: " حقيقة السلام موجودة في الأفعال وليس الكلمات، السلام هو طفرة البناء في غزة وزيادة الاستثمار أربع مرات في إسرائيل"[٢٧٤]

وقد تميزت قمة عمان بوضوح الطابع السياسي أكثر من قمة الرباط، فقد كان الهدف السياسي المتمثل بالتطبيع مع إسرائيل معلناً بشكل كبير، وقد بدا أن سباقاً ما لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل قل بدأ، ومن الأدلة على ذلك ما قاله وزير خارجية عُمان "إن ضغوط بعض الدول العربية لإبطاء عملية التطبيع مع إسرائيل مبالغ فيها ولا لزوم لها، وأضاف مؤكداً ضرورة التعاون مع إسرائيل لتشجيعها على المضي في المسيرة السلمية".[٢٧٥]

وكانت قطر وعُمان من أكثر بلدان الخليج هرولة نحو إسرائيل وتلبية شروطها وخدمة مصالحها ووقعت قطر اتفاقاً معها حول الغاز السائل.

وأعطى المؤتمر مشروعية للتعاون العربي مع إسرائيل عبر البوابة الأردنية إلى دول الخليج العربية.[٢٧٦]

أصبحت القمم الاقتصادية آليات دائمة لتحقيق الشرق الأوسط الجديد كما خططت له إسرائيل. ونشطت إسرائيل في قمة عمان لتصبح المركز الرئيسي للنقل البري والبحري والجوي مع البلدان العربية وبينها وبين أوروبا وافريقيا.

"ووصلت وقاحة قادة إسرائيل وأكاذيبهم ذروتها في المؤتمر الصحفي الذي عقده بيرس على هامش قمة عمان وقال إن إسرائيل ليست في حاجة إلى علاقات اقتصادية مع العرب وإنما تريد رفع

---

[٢٧٤] الرأي الأردنية، مرجع سابق

[٢٧٥] مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٤ شباط ١٩٩٦، ص٦

[٢٧٦] حسين،غازي. مرجع سابق، ص ٢٤

مستواهم الاقتصادي وإنه ليس للدول العربية اقتصاد وإنما فقر وإن أحداً لا يرغب في الهيمنة على الفقر". [٢٧٧]

وركزت الوثيقة التي وزعتها إسرائيل في القمة على موضوعين: الأول: ضرورة ان تعكس السوق الإقليمية نمط الحضارة الغربي وجو التنافس الحر بدلاً من وضع الحواجز في الطريق. والثاني: عدم ربط العلاقات الاقتصادية بعملية السلام، أي أن العلاقات الاقتصادية يجب أن تسبق الحل السياسي. وأكدت الوثيقة أن هدف إسرائيل الأساسي هو إنشاء سوق مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة.

وكانت أهم المشاريع التي تم الاتفاق عليها في قمة عمان، هي مشاريع أردنية –إسرائيلية، ومنها إقامة مصنع لإنتاج البرومين من البحر الميت، ومصنع لإنتاج الأسمدة، ومشروع الربط الكهربائي، ومشروع "ريفيرا" الشرق الأوسط في العقبة وإيلات، على أن تكون الفنادق في إيلات والسياحة في المناطق العربية.

وتعطي الوثيقة الإسرائيلية أهمية خاصة لمشاريع إسرائيل الاقتصادية مع الأردن ومصر وسلطة الحكم الذاتي من خلال مشاريع شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية والموانئ والقنوات البحرية والمطارات. [٢٧٨]

لقد أدخلت قمة عمان التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا مرحلة نوعية، إذ لأول مرة في تاريخ المنطقة تقام مؤسسات اقليمية دائمة ذات أهداف محددة للمحافظة على استمرارية الشرق الأوسط الجديد وترسيخها. وتم الاتفاق فيها على إقامة المؤسسات الشرق أوسطية التالية:

---

[٢٧٧] حسين،غازي. مرجع سابق، ص ٢٨

[٢٧٨] المرجع السابق ص ٣٠

١ . بنك التعاون والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومقره القاهرة برئاسة إسرائيلية لدعم تنمية القطاع الخاص ومشاريع البنية التحتية الإقليمية وتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي الاقليمي.

٢ . مجلس السياحة الإقليمي لتسهيل تسويق السياحة في المنطقة ويضم المجلس ممثلين عن القطاعين العام والخاص.

٣ . المجلس الإقليمي لدعم التعاون والتجارة لإزالة الحواجز والمعوقات لتدفق السلع والبضائع في إطار منطقة التجارة الحرة تحت السيطرة الأميركية والإسرائيلية.

٤ . الأمانة العامة التنفيذية ومقرها الرباط، ولجنة متابعة لمجموعة العمل الإقليمية. [٢٧٩]

أدخلت قمة عمان التعاون الاقتصادي في المنطقة في مرحلة جديدة، إذ لأول مرة في تاريخها تقام مؤسسات إقليمية دائمة ذات أهداف محددة للمحافظة على استمرارية "الشرق أوسطية" وترسيخها.

برزت العديد من الآليات الجديدة لتحقيق الأهداف التي وافقت عليها القمة، وتنظيم التعاون الاقتصادي في المنطقة. وترتكز هذه الآليات على تنفيذ المحاور الرئيسية التالية:

*المشاريع المشتركة وخاصة في مجالات المياه، والسياحة، والنفط والغاز والنقل.

*المؤسسات الإقليمية، كالبنك الإقليمي ومنظمة السياحة الإقليمية.

*التبادل التجاري.

"إن الغرض من المؤتمر ليس مجرد تعاون اقتصادي مع إسرائيل، وإنما ترتيب المنطقة اقتصادياً لصالح إسرائيل والولايات المتحدة. ويتم ذلك بالنسبة لإسرائيل من خلال مدها بسوق واسعة لمنتجاتها، وحل مشكلة ندرة المياه فيها، وتوفر لها مصادر المواد الأولية الرخيصة وخصوصاً النفط

[٢٧٩] المرجع السابق ص ٣٠-٣١

والغاز الطبيعي، وأيضاً مصادر جديدة لعمالة رخيصة، وتوفير الأموال، عن طريق البنك بنفقة رخيصة نسبياً وبأسعار فائدة مخفضة، وكل هذا يسمح لإسرائيل بمزيد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عند فتح المنطقة أمامها كما يسمح لها باستيعاب موجات أخرى من المهاجرين". [٢٨٠]

وتم في القمة توقيع صفقة أنبوب الغاز القطري مع إسرائيل.، وأعلن وزير خارجية قطر أن بلاده ستشارك في البنك الذي يعارضه حلفاؤها أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

ووقع الأردن خلال القمة مع مصر وقبرص وتركيا وتونس والمغرب وسلطة الحكم الذاتي على ميثاق تأسيس منظمة الشرق الأوسط / البحر المتوسط للسياحة والسفر، وذلك للتعاون بين دول المنطقة وبينها وبين العالم.

وركز البيان الختامي للقمة على خلق الأسس والحوافز لتشجيع التجارة والاستثمار، بغية الوصول إلى حرية تبادل البضائع والرأسمال واليد العاملة عبر الحدود، وعلى إقامة آليات تنفيذية ومشاريع محددة وعقد صفقات ثنائية.

لقد أنشأت القمة خمس مؤسسات إقليمية، لربط الاقتصادات العربية بالاقتصاد الإسرائيلي، كما شكلت هذه المؤسسات الآليات لفرض هيمنة إسرائيل الاقتصادية على البلدان العربية، والتي ستكون معززة بقوة الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية وبالوجود العسكري الأميركي في البلدان العربية وتفوق إسرائيل العسكري التقليدي والنووي على جميع البلدان العربية مجتمعة.

[٢٨٠] أمين،جلال. ندوة مجلة المستقبل العربي، عقد قمة عمان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٤/ ١٩٩٦ ص٤١-٤٢

وكرست القمة تجزئة الوطن العربي إلى منطقتين جغرافيتين واحدة في شمال افريقيا والأخرى في الشرق الأوسط، وذلك لنزع الهوية العربية عن المنطقة.[٢٨١]

ج : مؤتمر القاهرة الاقتصادي الثالث

انعقد مؤتمر القاهرة الاقتصادي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في ١٢-١٤ تشرين الثاني ١٩٩٦.

افتتحه الرئيس المخلوع حسني مبارك بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٦ بمركز القاهرة للمؤتمرات وبحضور وفود من (٧٨) دولة و ٥٢ منظمة دولية وعربية وإقليمية و (٤٦٠٠) مشارك، منهم (٢٦٠٠) من رجال الأعمال[٢٨٢].

وقد انعقد المؤتمر في أجواء إقليمية فاترة بسبب صعود حكومة اليمين بقيادة بنيامين نتنياهو للسلطة في إسرائيل وتنصلها من تنفيذ الإتفاقات التي وقعت عليها حكومة حزب العمل.

وقال الاقتصادي المصري الدكتور إبراهيم أباظة عن مؤتمر القاهرة إنه "يأتي وسط تعثر سياسي لمسيرة السلام وهو يهدف إلى دعم الأوضاع الاقتصادية الإسرائيلية التي تتعمد تعطيل الخط السياسي الهادف للسلام... إن المؤتمر وفقاً لتطورات الأوضاع الاقتصادية في المنطقة وعلاقاتها

[٢٨١] حسين،غازي. مرجع سابق، ص ٣٧

[٢٨٢] جريدة لأهرام المصرية، ١٩٩٦/١١/١٣

بالعالم يحقق الرؤية الإسرائيلية لإقامة علاقات اقتصادية متميزة يكون لإسرائيل فيها نصيب الأسد وللعرب نصيب الفأر". [٢٨٣]

أعلنت مصر قبل انعقاد المؤتمر عن نيتها في تأجيل انعقاده نظراً لتخلي الحكومة الإسرائيلية عن مرجعية مدريد واتفاق أوسلو، مما أثار غضب الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته وإسرائيل. ومارس الرئيس كلنتون أقصى الضغوط على مصر لعقده في موعده.

ونظرت حكومة نتن ياهو إلى مؤتمر القاهرة على أنه فرصة لتنفيذ مشاريع إقليمية مع البلدان العربية المجاورة، على "رغم تأكيد الحكومة المصرية تكراراً أن الاجتماع لن يقر أي مشروع تكون إسرائيل طرفاً فيه بسبب حال الجمود في مسيرة السلام في الشرق الأوسط". [٢٨٤]

وقدمت إسرائيل للمؤتمر ورقة بعنوان "برامج للتعاون الإقليمي" وقسّموا مناطق التنمية إلى ثلاث: وادي الأردن، ومنطقة طابا وإيلات والعقبة وجنوب شرق المتوسط. وركّزت الورقة على الأردن وخاصة منطقة وادي الأردن والعقبة وجعل الأردن مدخلاً لإسرائيل إلى دول الخليج العربية. وتضمنت الورقة مشروع ريفيرا البحر الأحمر كمشروع إسرائيلي –مصري –أردني مشترك، مع العلم بأن مساحة السواحل الإسرائيلية على خليج العقبة صغيرة جداً وتبلغ ثلاثة كيلومترات يشغلها ميناء إيلات، بينما تبلغ السواحل المصرية (١٦٧)كم والأردنية ١٧كم، وبالتالي تريد إسرائيل اغتصاب موقع مصر والأردن السياحي كما اغتصبت موقع القدس العربية وبيت لحم وطبرية والناصرة. [٢٨٥]

لقد قام التصور الإسرائيلي للمؤتمر على تقديم مشاريع مشتركة للتعاون مع الأردن ومصر وسلطة الحكم الذاتي، وبرز فيها عدد من المشاريع الممكنة التنفيذ في مناطق ثلاث، حيث تطمح إلى تنفيذ

---

[٢٨٣] جريدة الأهالي المصرية، ١٩٩٦/١١/٦

[٢٨٤] جريدة النهار اللبنانية، ١٩٩٦/١١/٩

[٢٨٥] حسين،غازي. مرجع سابق، ص ٦٣

(١٣) مشروعاً لربط شبكات الكهرباء ومد أنابيب الغاز، وإنشاء طرق للسكك الحديدية ومشاريع سياحية.

أما في منطقة الغور وخليج العقبة فعدد المشاريع الإسرائيلية (٢٨) وأهمها شق قناة تربط البحر الأحمر والبحر الميت، ومشروع الريفيرا ومنطقة صناعية حرة في وادي الأردن.

حملت الورقة الإسرائيلية إلى قمتي الدار البيضاء وعمان عنوان" مقترحات التعاون الإقليمي" أما عنوان الورقة التي قدمها الإسرائيليون إلى المؤتمر الاقتصادي الثالث في القاهرة فكان عنوانها "برامج للتعاون الإقليمي" أي أنها تؤكد على تنفيذ ما تم اقتراحه في القمتين السابقتين. وتركز حكومة نتن ياهو على حرية التجارة، لأنها تعتقد أن التعاون الإقليمي قد أقر ووافقت عليه الحكومات المشتركة في القمتين الاقتصاديتين الأولى والثانية وعلى إسرائيل أن تنتج وتصدر إلى الأردن ومنها إلى دول الخليج.

اختتم المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال افريقيا في ١٩٩٦/١١/١٤ أعماله ببيان حمل اسم "إعلان القاهرة" ورحب البيان بتأسيس "اتحاد السفر والسياحة في الشرق الأوسط" في العاصمة تونس وإنشاء بنك التعاون الاقتصادي ومقره القاهرة.

"وأعاد المشاركون في المؤتمر التزامهم بالاستمرار في إنشاء مجلس تجارة إقليمي ودفع هذا المطلب إلى الأمام".[٢٨٦]

وقرر المشاركون في المؤتمر في بيانهم الختامي الاجتماع مرة أخرى في أواخر عام ١٩٩٧ في مدينة الدوحة بقطر لعقد المؤتمر الاقتصادي الرابع هناك.

---

[٢٨٦] جريدة الأهرام المصرية، ١٩٩٦\١١\١٥

إن مؤتمر القاهرة يصب في النهاية في التعاون الاقتصادي الإقليمي، حيث عقد تحت شعار: " البناء من أجل المستقبل.. إيجاد بيئة مؤاتية للاستثمار". وأشار البيان الختامي إلى أن المؤتمر أتاح الفرصة لتشجيع الاستثمار الدولي والإقليمي، وإبراز إمكانات المنطقة في مجالات الاقتصاد والتجارة والتبادل التجاري.

إن آليات التعاون الإقليمي تخدم إسرائيل والتطبيع معها والنظام الشرق أوسطي ودور إسرائيل القائد والمهيمن في المنطقة، واحتلت إسرائيل ومخططاتها للشرق أوسطية مكاناً بارزاً في المؤتمر. فالمؤتمر اعتمد رسمياً الموقف الإسرائيلي القائم على "أولوية الاقتصاد على السياسة"، وتنمية المصالح المشتركة، مما يجعل التطبيع والعلاقات مع إسرائيل والشرق أوسطية سابقة، على التسوية السياسية، فالمؤتمر ناقش التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل بعد أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية تتصلها مما وافقت عليه ووصلت التسوية إلى حد الانهيار.[٢٨٧]

لقد أثبت مؤتمر القاهرة أن الاقتصاد لا يزال تابعاً للسياسة، وبالتالي فشلت السياسية الأميركية القائمة على عقد المؤتمرات الاقتصادية مع تجنب التسوية السياسية، حيث حاولت الولايات المتحدة دفع التعاون الإقليمي لينأى عن الحل السياسي. وربطت مصر في المؤتمر التعاون الإقليمي بالتقدم في عملية السلام.

ولكن إسرائيل أرادت تغيير المعادلة بتقديم التعاون الاقتصادي على السياسة والتمتع بفوائد التعاون الاقتصادي قبل تحقيق السلام العادل والشامل. ونجحت بذلك في الدار البيضاء وعمان وفشلت في مؤتمر القاهرة، حيث تفوق دعاة تقديم السياسة على الاقتصاد.[٢٨٨]

---

[٢٨٧] حسين،غازي. مرجع سابق، ص ٧٣-٧٤

[٢٨٨] المرجع السابق، ص ٧٦

د : مؤتمر الدوحة الاقتصادي الرابع

عقد مؤتمر الدوحة في العاصمة القطرية الدوحة في نومبر ١٩٩٧.

وتغيبت عنه مصر والسعودية وسورية والمغرب والسلطة الفلسطينية والإمارات العربية والبحرين، بسبب التعثر في العملية السلمية وتصعيد إسرائيل لعملياتها الإستيطانية في عهد حكومة نتانياهو، فيما انضمت اليمن لقائمة الدول المشاركة في مؤتمرات القمم الإقتصادية بمشاركتها في مؤتمر الدوحة.

وافتتح أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مؤتمر الدوحة في ١٩٩٧/١١/١٦ منتقداً في كلمته الافتتاحية الدعوات التي صدرت لتأجيل المؤتمر الاقتصادي أو إلغائه. وذكّر بالظروف التي أحاطت بعقد المؤتمر وأدت إلى اتخاذ مواقف تجاهه وصلت إلى درجة المناداة بتأجيله أو إلغائه أو مقاطعته، وقال:

"مع احترامنا لتلك المواقف نؤكد أن استضافة قطر هذا المؤتمر لا تنطلق من مصلحة خاصة بها دون غيرها وإنما كان قرارها تنفيذاً لالتزام دولي".[٢٨٩]

وغاب في المؤتمر الحديث عن مشروعات مشتركة وصفقات تجارية واتفاقات اقتصادية وآليات ومؤسسات لترسيخ نظام الشرق الأوسط الجديد، باستثناء توقيع اتفاق أردني- إسرائيلي- أميركي لإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في إربد.

وأثارت مقاطعة الدول العربية للمؤتمر شكوكاً وتساؤلات حول الجدوى من عقد المؤتمرات الاقتصادية، بحيث لم تتقدم ولا دولة واحدة لاستضافة المؤتمر الاقتصادي الخامس.[٢٩٠]

[٢٨٩] جريدة الحياة، ١٩٩٧/١١/١٧

وباستثناء الأردن تمثلت الدول العربية بوكلاء وزارات أو وزراء دولة. وترأس ناتان شارانسكي وزير الصناعة والتجارة الوفد الإسرائيلي. ويذكر أن شارانسكي قال إن إسرائيل مستعدة لقبول عقد المؤتمر القادم في بيت لحم.

واختتم المؤتمر الاقتصادي الرابع في الدوحة في ١٩٩٧/١١/١٨ بتحقيق إسرائيل نجاحاً في تخفيف حدة الانتقادات الموجهة لسياستها التي تسببت في تعطيل عملية التسوية، فيما أجمع المعلقون والمسؤولون السياسيون والاقتصاديون الذين شاركوا في المؤتمر على فشله.[٢٩١]

وأصدر المشاركون بياناً ختامياً صاغته لجنة مؤلفة من إسرائيل وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان والأردن وتونس وقطر والولايات المتحدة، وممثل لأمانة المؤتمرات الاقتصادية في الرباط، أكدوا فيه التزامهم الشديد بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط.

واعتبر المشاركون في المؤتمر في البيان الختامي أن السلام يجب أن يقوم على قاعدة صيغة مؤتمر مدريد، أي الأرض مقابل السلام. وشددوا على تطبيق الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين.

ودعوا إلى رفع فوري لجميع القيود وإجراءات الاغلاق، وانتقدوا الاغلاق المتكرر من قبل إسرائيل لمناطق السلطة الفلسطينية.

ووجهوا الشكر إلى قطر لاحترامها تعهدها الدولي باستضافة المؤتمر على الرغم من الظروف السياسية الصعبة.

---

[٢٩٠] . حسين،غازي. مرجع سابق، ص ٩٢

[٢٩١] المرجع السابق ص ٩٣

وأرجأ المشاركون تحديد موعد ومكان انعقاد المؤتمر القادم إلى حين انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس في نهاية كانون الثاني عام ١٩٩٨.

وقال رجال أعمال عرب حضروا القمم الاقتصادية السابقة بحماس وأعلنوا مقاطعتهم لمؤتمر الدوحة: "إن القمم الاقتصادية لم تحقق الهدف الذي أقيمت من أجله وهو خلق مناخ شرق أوسطي ملائم لدمج إسرائيل في العملية الاقتصادية في المنطقة بعد تحولها من عدو إلى شريك في عملية سلام يفترض أن تنهي النزاع العربي الإسرائيلي بتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني.[٢٩٢]

كانت قمة قطر خاتمة القمم الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث اكتشف الدول العربية متأخراً أن هذه القمم لم تأت إلا لفك العزلة السياسية عن إسرائيل وإضفاء الشرعية على احتلالها للأراضي العربية، ودمجها في المنطقة وتقوية اقتصادها بما يضمن استمرارها كقوة مسيطرة على المنطقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

"كانت إسرائيل الطرف الوحيد الذي حقق أهدافه ومخططاته من القمم والمؤتمرات الاقتصادية وامتدت نشاطاتها الاقتصادية والتجارية والأمنية إلى الأردن وقطر وعُمان والمغرب وتونس، لتصل إلى البلدان العربية من المحيط إلى الخليج، كما حصلت على الاستثمارات الأجنبية الهائلة".[٢٩٣]

---

[٢٩٢] جريدة الحياة ، ١٩٩٧/١١/١٥

[٢٩٣] حسين،غازي. مرجع سابق، ص ٨٠

المبحث الثاني:

أولاً : النتائج

"لقد تخلت إسرائيل عن فكرة إسرائيل الكبرى جغرافياً للمحافظة على النقاء العنصري لدولة اليهود ولإقامة إسرائيل العظمى انطلاقاً من حجم السوق الشرق أوسطية واتساعها وأهميتها للاقتصاد العالمي واستغلال الأسواق العربية والأموال الخليجية، وموقع مصر والأردن السياحي ومصادر المياه السورية واللبنانية والفلسطينية والأردنية".[٢٩٤]

لا ينكر الباحث هنا أنه كتب هذه الدراسة بحثاً عن إثبات قناعته الشخصية بأن "إسرائيل" كيان إحتلالي معاد للعرب، قائم على الظلم وسلب خيرات الغير أو كما تسميهم العقيدة اليهودية التي قامت عليها إسرائيل : (גויים) والجوييم (GOYEM) باللغة العبرية تعني الأغيار أو كل من ليس بيهودي، وهؤلاء خلقهم الله لخدمة بني إسرائيل، وعلى شعب الله المختار (اليهود) أن يستعملوهم لصالحهم دون النظر إلى الأخلاق والقيم، بل إن شريعتهم تفرض عليهم هذا الأمر وتعتبر سرقة الأغيار فرض لا خطيئة.

وقد أراد الباحث التدليل على هذه القناعة بأسلوب علمي منهجي يبتعد عن التنظير الأدبي واللغة الخطابية، ويعتمد لغة الأرقام والحقائق والتحليل المنطقي، فالطريقة الأمثل لمقاومة الأمراض هي الإعتراف بوجودها وتشخيصها وفهمها كما هي، ثم البحث عن طرق معالجتها واستئصالها،أما الإكتفاء بالشكوى فلن يمنع ألماً ولن يشفي مرضاً.

كانت قناعة الباحث قبل البدء بكتابة الرسالة، والمبنية على إهتمامه بالشأن الإسرائيلي ومتابعته له، تقول إن إسرائيل تسعى بكل الوسائل العسكرية والسياسية إلى التحول إلى قوة إقليمية من الناحية العسكرية والإقتصادية، وهي لن تألوا جهداً في سبيل ذلك.

---

[٢٩٤] حسين، غازي.القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ١٩٩٨، ص ٣٢

وكان الباحث يعتقد أن إتفاقيات السلام الموقعة مع الدول العربية تفيد الإقتصاد الإسرائيلي بالدرجة الأولى.

وكلما تعمق بالبحث والدراسة وجمع البيانات والتحليل، ترسخت لديه هذه القناعة وزادت، وأصبحت مدعمة بالدليل العلمي الواضح.

ويعرض الباحث فيما يلي نتائج الدراسة، آملاً أن يوفق في سلوك الطريق الصحيح للإختصار غير المخل أو الإطالة والتكرار.

القسم الأول من النتائج يشمل أهم الأرقام والإحصائيات، ثم تأتي النتائج العامة فالتوصيات:

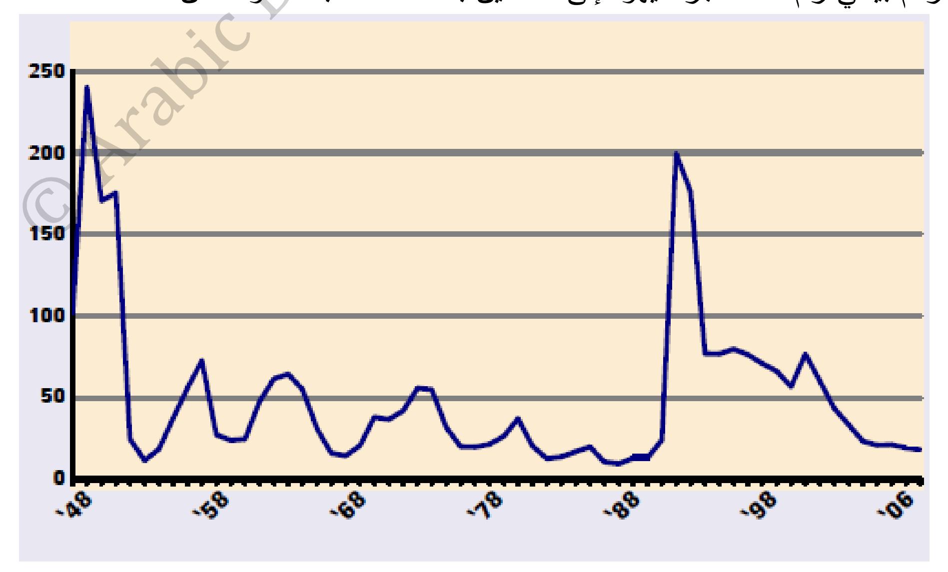
أ. أهم الأرقام والإحصائيات:

- **التركيبة السكانية والهجرة:**

في عام ١٩٤٨ بلغ عدد السكان في إسرائيل ٨٧٣ الف نسمة، وفي عام ١٩٥٨ تجاوز ٢ مليون نسمة، ثم في عام ١٩٧٠ ٣ مليون، بينما بلغ في عام ١٩٨٢ ٤ مليون، و ٥ مليون في ١٩٩١، ثم ٦مليون عام ١٩٩٨ ، إلى أن بلغ في عام ٢٠٠٧ ٧ مليون نسمة.

٦٠% من النمو السكاني جاء من النمو الطبيعي بينما ٤٠% بسبب الهجرة اليهودية.[٢٩٥]

رسم بياني رقم ١ : هجرة اليهود إلى فلسطين بالآلاف حسب السنوات من ١٩٤٨-٢٠٠٦



[٢٩٥] הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה، שישים שנה בראי הסטטיסטיקה،ירושליים،2008
مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ستون عاماً بعين إحصائية، القدس، ٢٠٠٨

جدول رقم ٣: نمو السكان ونسبة الهجرة في النمو

	معدل نسبة النمو السنوي	نسبة الهجرة من النمو	عدد السكان في نهاية كل فترة (بالمليون)
١٩٤٨-٢٠٠٦	٣,٨	٣٩	٧,١
١٩٤٨-١٩٦٠	٨,٢	٦٥	٢,٢
١٩٦١-١٩٧١	٣,٢	٣٨	٣,١
١٩٧٢-١٩٨٢	٢,٤	٢٠	٤,١
١٩٨٣-١٩٨٩	١,٨	٦	٤,٦
١٩٩٠-١٩٩٥	٣,٥	٥٦	٥,٦
١٩٩٦-٢٠٠٠	٢,٦	٣٩	٦,٤
٢٠٠١-٢٠٠٦	١,٩	١٦	٧,١

لقد كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين من أهم الروافد التي ساهمت في تطور الإقتصاد الإسرائيلي والإرتقاء به من إقتصاد زراعي بالدرجة الأولى إلى إقتصاد عالي التقنية، حيث أنها وفرت عدداً كبيراً من الأيدي العاملة الماهرة إضافة إلى عشرات الآلاف من المهندسين والعلماء في مختلف المجالات.

ونلاحظ كما يظهر في الرسم البياني رقم ١ والجدول رقم ٣ أن الهجرة اليهودية كانت شبه متوقفة منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين ولم تتجدد وتأخذ زخماً إلا بعد مؤتمر مدريد للسلام نتيجة التحسن في الحالة الأمنية.

وسنرى لاحقاً أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ارتفاع عدد المهاجرين وبين التطور الإيجابي في الإقتصاد الإسرائيلي، وتزامناً بين كل هذه المتغيرات الإيجابية وبين إتفاقيات السلام.

- **سوق العمل والأجور:**

في ١٩٥٥ بلغ عدد العاملين في الإقتصاد الإسرائيلي ٦٣١ الفاً، وفي ٢٠٠٧ بلغ ٢,٩ مليون ومتوسط الزيادة السنوية بلغت ٣%.

حصلت تغيرات هامة في تركيبة سوق العمل ونسب العاملين في القطاعات المختلفة، فقد حصل تقلص كبير في نسبة العاملين بالزراعة من ١٠% عملوا في هذا القطاع عام ١٩٦٨ إلى ٢% عام ٢٠٠٧.

كذلك تقلصت نسبة العاملين في قطاعات الإنتاج لصالح زيادة نسبة العاملين في قطاع الخدمات بين الأعوام ١٩٩٥ لغاية ٢٠٠٧، فقد تقلصت نسبة العاملين في قطاعات الإنتاج من ٣٣% إلى ٢٢% وارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات من ٥٦ % الى ٧٦% في نفس الفترة.

بين الأعوام ١٩٨٠ – ٢٠٠٧ ارتفع معدل الأجور العام بنسبة ٥٣% ، في قطاع الصناعة ارتفعت الأجور بنسبة ٩٠%، وفي قطاع الخدمات العامة ٥٨%.[٢٩٦]

- **مستوى المعيشة:**

المتغير الأهم في مستوى المعيشة لم يكن حجم الإنفاق، بل وجوه الإنفاق، ففي أوقات الحرب ينفق الناس بطبيعة الحال على الأمور المعيشية الهامة كالطعام واللباس، وفي وقت الرخاء تزيد حصة الإنفاق على الكماليات.

في إسرائيل تمثل ذلك في انخفاض نسبة الإنفاق على الطعام واللباس من ٤٠% و ١٦% على الترتيب في سنوات الخمسين إلى ١٦% و٣% فقط في مطلع القرن ٢١، ويقابل ذلك ارتفاع في الإنفاق على الخدمات كالنقل والاتصالات من ٥% الى ٢١% في ذات الفترة الزمنية.[٢٩٧]

- **الناتج المحلي:**

بين الأعوام ١٩٥٠ – ٢٠٠٧ ارتفع الناتج المحلي القومي بمعدل سنوي ٥%–٦% ، والناتج المحلي للفرد بنسبة ٣%، وبهذه الحالة تضاعف الناتج المحلي للفرد ستة أضعاف في الفترة المذكورة.

وفي عام ٢٠٠٠ ارتفع الناتج المحلي للفرد بنسبة ٦% لكن اندلاع الإنتفاضة الثانية أوقفت هذا الإرتفاع وفي الأعوام ٢٠٠١ –٢٠٠٣ وبسبب استمرار الإنتفاضة كان معدل نمو الناتج المحلي للفرد سلبياً بنسبة –٢%، وعندما تحسنت الحالة الأمنية في الأعوام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧ حصل نمو كبير ومستقر بنسبة ٣% الى ٤% في السنة.

في عام ٢٠٠٧ بلغ الناتج المحلي للفرد ٩٢ الف شيكل أي ما يعادل ٢٢,٥ ألف دولار .[٢٩٨]

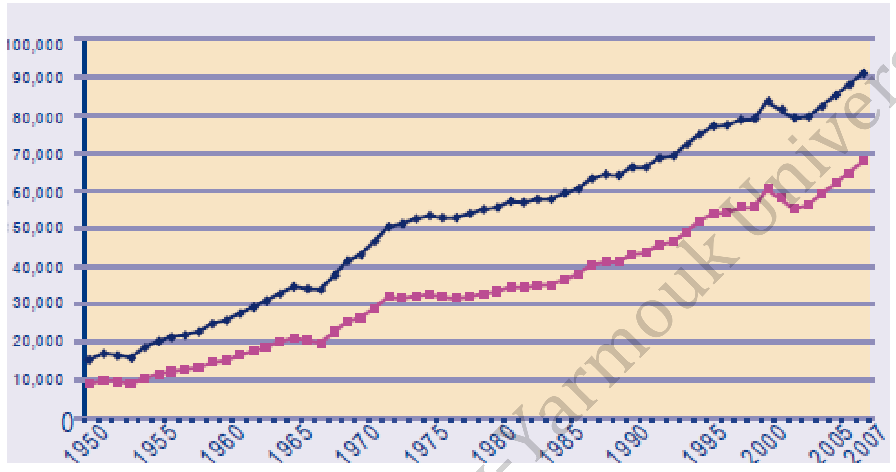
---

[٢٩٦] مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ستون عاماً بعين إحصائية، مرجع سابق

[٢٩٧] نفس المرجع السابق

[٢٩٨] نفس المرجع السابق

رسم بياني رقم ٢: الناتج المحلي للفرد من عام ١٩٥٠-٢٠٠٧ [٢٩٩] بالشيكل



اللون الأحمر: قطاع الأعمال اللون الأزرق: مجمل الإقتصاد

ويوضح الجدول رقم ٤ نسبة الدين الحكومي العام من الناتج المحلي.

جدول رقم ٤ : نسبة الدين الحكومي العام من الناتج المحلي:

السنة	نسبة الدين العام من الناتج المحلي
١٩٥٠	%٥٢
١٩٧٨-١٩٨٤	%٣٠٠
١٩٩٠-١٩٩٨	%١٣٠
١٩٩٩-٢٠٠٧	%٩١

- **الإستهلاك الفردي:**

ارتفع الإستهلاك الفردي بين السنوات ١٩٥٠ وحتى ٢٠٠٧ بمعدل سنوي ٣.٤%، فقد تضاعف قرابة السبع مرات خلال هذه الفترة.[٣٠٠]

---
[٢٩٩] بأسعار ٢٠٠٥
[٣٠٠] مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ستون عاماً بعين إحصائية، مرجع سابق

- **الإنفاق الحكومي:**

العلاقة بين القوة الإقتصادية والأمن في إسرائيل علاقة وطيدة، وهي تتمثل في عدة أمور:

١. الإقتصاد الإسرائيلي يتأثر بالتقلبات الحادة في الوضع الأمني والسياسي؛ الحروب و"الإرهاب" تضر بأداء الإقتصاد، والعمليات السياسية السلمية تنتج توقعات إيجابية وتشجع الإستثمار وتساهم في تطوير الأداء الإقتصادي وزيادة الناتج.

٢. الإنفاق العسكري يأتي على حساب الإنفاق على أهداف قومية أخرى.

٣. القوة العسكرية الإسرائيلية تتأثر بشكل كبير بحجم الموارد المالية والبشرية التي توظف فيها.

٤. للجيش الإسرائيلي إسهام هام في الإقتصاد الإسرائيلي بسبب دوره في التطوير التكنولوجي، بتدريب القوى البشرية مهنياً وإدرايأ، وبزيادة حجم الطلب في السوق ونسب البطالة.[٣٠١]

أ. الإنفاق الحكومي العسكري:

يعتبر الإنفاق العسكري الإسرائيلي من أعلى نسب الإنفاق في العالم، فحسب معطيات عام ٢٠٠٥ تصل نسبة ميزانية الدفاع الإسرائيلية من الناتج القومي إلى ضعفي نسبة ميزانية الدفاع الأمريكية. بحيث تنفق إسرائيل ما معدله ١٥٠٠ دولار للفرد مقارنة بـ ١٥٥٠ دولار تنفقها الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء على ذلك فإن إسرائيل هي الدولة الثانية في العالم من حيث النفقات العسكرية للفرد.[٣٠٢]

وعلى الرغم من النمو في الحجم العام للإنفاق العسكري، إلا أننا نرى أن إتفاقيات السلام قد ساهمت وبشكل كبير في تقيلص النسبة التي تحتلها الميزانية العسكرية من الدخل القومي، وكما يظهر في الرسم البياني رقم٣ فقد انخفضت نسبة الإنفاق العسكري بشكل كبير بعد توقيع كامب ديفيد، ثم انخفضت أيضاً بشكل واضح بعد مؤتمر مدريد للسلام.

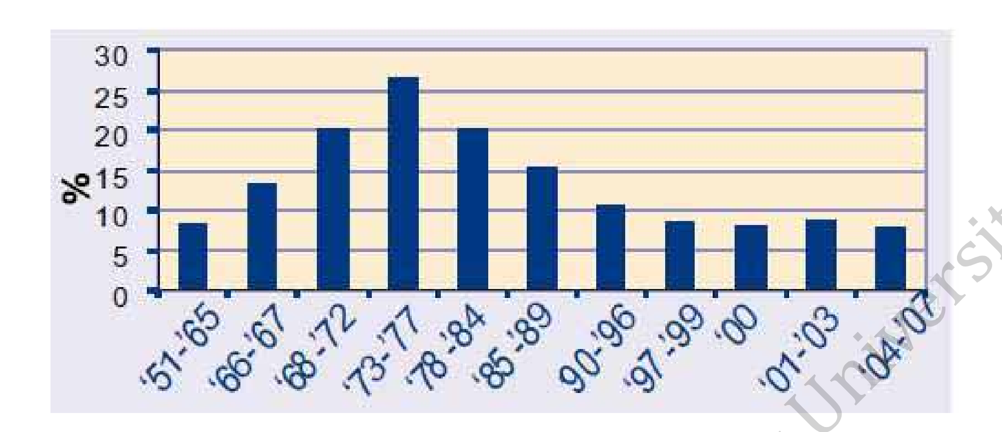
رسم بياني رقم ٣: نسبة الإنفاق العسكري من الناتج القومي ١٩٥١-٢٠٠٧

---

[٣٠١] בני לנדא ו שמואל אבן، כלכלת ישראל בעידן הגלובליזציה:משמעויות אסטרטגיות، המכון למחקרי ביטחון לאומי، ירושליים،2007

(بني لانداو وشموئيل إيبن. إقتصاد إسرائيل في عصر العولمة: مدلولات إستراتيجية. معهد دراسات الأمن القومي. القدس. ٢٠٠٧)

[٣٠٢] المرجع السابق



هذا التخفيض في عبء الميزانية العسكرية ساهم في تحويل الموارد إلى قطاعات الإنفاق المدني، فقد ارتفع الإنفاق الحكومي المدني على التعليم والصحة والرفاهية بمعدل ٥% في السنة بين الأعوام ١٩٥٠–٢٠٠٧.[٣٠٣]

كانت ميزانية الإنفاق على الصحة في عام ١٩٦٢ تشكل ٥,٤% من الدخل القومي بينما بلغت عام ١٩٨٠ ٧,٤% وعام ١٩٩٤ ٧,٩% ، ثم بلغت ميزانية الصحة عام ٢٠٠٨ ٥٦,٣مليار شيكل (١٢,٧ مليار دولار)، أي ما نسبته ٧,٨% من الناتج القومي.

أما الإنفاق على التعليم بين سنوات الستين من القرن العشرين وحتى سنوات الثمانين فقد تراوح بين ٧,٤%–٨,٦% من الناتج القومي، وارتفع في سنة ١٩٩٧ إلى ٩.٣% ثم انخفض عام ٢٠٠٨ إلى ٨.٣%.[٣٠٤]

كذلك الأمر فيما يتعلق بالبحث والتطوير العلمي، فقد ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير العلمي للفرد من ٣٠٤ دولار عام ١٩٩٠ إلى ١١٢٩ دولار عام ٢٠٠٦.[٣٠٥]

- **الزراعة:**

لقد تضاعفت مساحة الأرض الزراعية منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٧ بنسبة ١٤٠% حيث بلغت ٣.٩٤٠ الف دونم. منذ ذلك الوقت وحتى بداية سنوات الألفين لم يحدث أي تغيير جوهري.

في الأعوام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٥ تقلصت مساحة الأراضي الزراعية.

في سنوات الستين والسبعين من القرن العشرين ارتفعت كمية المنتجات الزراعية وكذلك الإستثمار البشري والمادي فيها بشكل معتدل وبنسب متقاربة.

[٣٠٣] المرجع السابق
[٣٠٤] مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ستون عاماً بعين إحصائية، مرجع سابق
[٣٠٥] نفس المرجع السابق

بعد عام ١٩٨٠ (عقب توقيع معاهدة كامب ديفيد) ارتفعت كمية الناتج الزراعي بنسب أكبر من نسب المدخلات، ونتيجة لذلك حصل ارتفاع كبير في صافي الناتج المحلي الزراعي.

وبعد عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ (مؤتمر مدريد و أوسلو و وادي عربة..) تضاعف الناتج الزراعي مرتين.

- **الصناعة:**

بدأ اليهود بإقامة المصانع قبل إعلان قيام دولة إسرائيل، وبحسب المسح الذي أجرته الوكالة اليهودية عام ١٩٣٦ كان اليهود يملكون ١٥٠٠ مصنع ومعمل ومشغل وقد عمل فيها ٢٨ الف عامل.

في عام ١٩٥٢ وصل عدد هذه المنشآت الصناعية إلى ٢٠ ألف ١٤% منها اعتبرت كبيرة (أي أنها توظف أكثر من ١٠ عمال) وبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي ٩٨ الفاً.

في عام ١٩٦٥ ارتفع عددها إلى ٢٥ الف ١٥% منها كبيرة وبلغ عدد العاملين فيها ٢٢٣ الفاً غالبية المصانع في سنوات الخمسين كانت مصانع ومشاغل صغيرة عملت على الأغلب في تصنيع المنتجات الزراعية والملبوسات.

أما مع نهاية عام ٢٠١٢ فقد أصبحت الصناعة عصرية وقائمة على الصناعات ذات المعلومات التقنية العالية ويتم تصدير ٤٠% من منتجاتها إلى الخارج.[٣٠٦]

في الأعوام ١٩٦٦-١٩٦٧ أدى الركود الإقتصادي إلى وقف نمو القطاع الصناعي.بين السنوات ١٩٦٨-١٩٧٢ شهد القطاع ازدهاراً يرافقه ارتفاع في نسب الصادرات والعمالة.

بين السنوات ١٩٧٣-١٩٨٥ وعلى إثر حرب أكتوبر وحرب سلامة الجليل (إجتياح لبنان١٩٨٢) حصل تباطؤ إقتصادي تفاقم في السنوات ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٠ (وربما كان ذلك بسبب خطة الإستقرار الإقتصادي التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية لإنقاذ الإقتصاد عام ١٩٨٥).

السنوات ١٩٩١-١٩٩٥ وفي أعقال موجة الهجرة الكبيرة والتي جاءت غالبيتها من دول الإتحاد السوفييتي السابق، عاد النمو بمستويات كبيرة.

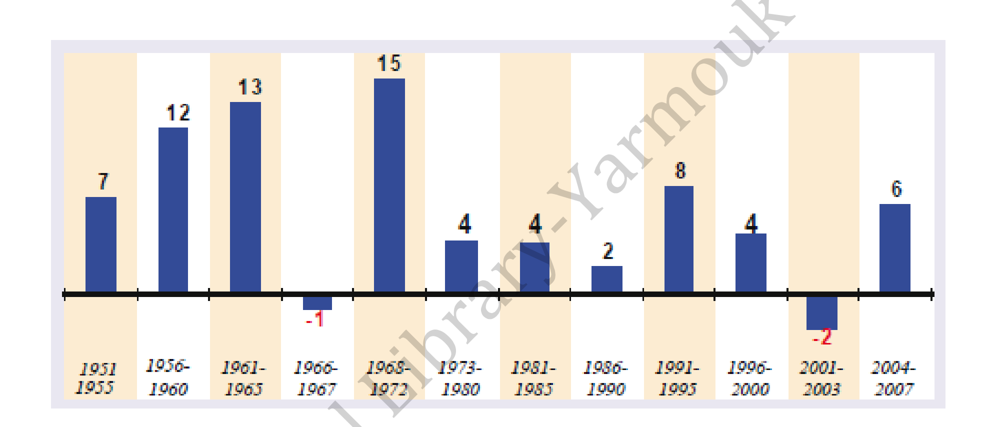
في الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣ وبسبب الإنتفاضة الثانية انهارت المؤشرات الإقتصادية وبلغ الإنهيار في القطاع الصناعي أعلى درجة له على الإطلاق.ومنذ عام ٢٠٠٤ فصاعداً بدأ الإقتصاد الإسرائيلي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص بالإنتعاش.[٣٠٧]

---

[٣٠٦] نفس المرجع السابق

الرسم البياني رقم ٤ يوضح هذا التغير وارتباطه بالأحداث الأمنية والسياسية:


رسم بياني ٤: نسبة التغيير في مؤشر الإنتاج الصناعي من ١٩٥١-٢٠٠٧



بين الأعوام ١٩٦٠ وحتى ٢٠٠٧ نما الإنتاج الصناعي بنسبة ٥.٧% سنوياً.

التغيير الأكبر في بنية قطاعات الصناعة تمثل في تقلص حصة المصانع التي تتخصص بالإنتاج الغذائي والملبوسات والجلود من الناتج العام الصناعي، يقابل ذلك ارتفاع كبير في حصة الصناعات ذات التقنية العالية خاصة منذ سنوات التسعين من القرن العشرين.

الصادرات الصناعية:

في عام ١٩٥٠ بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية ٣٩ مليون دولار، ٤٩% منها صادرات زراعية، ٢٥%صادرات المجوهرات، ٢٦% صادرات صناعية غالبيتها غزل ونسيج ومنتجات غذائية.

في عام ٢٠٠٧ بلغ حجم الصادرات ٤٦ مليار دولار، ٣% فقط صادرات زراعية، ٢٣% صادرات المجوهرات، و ٧٤% صادرات صناعية ٤٦%منها صادرات صناعية ذات تقنية عالية.[٣٠٨]

---

[٣٠٧] نفس المرجع السابق

[٣٠٨] مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ستون عاماً بعين إحصائية، مرجع سابق

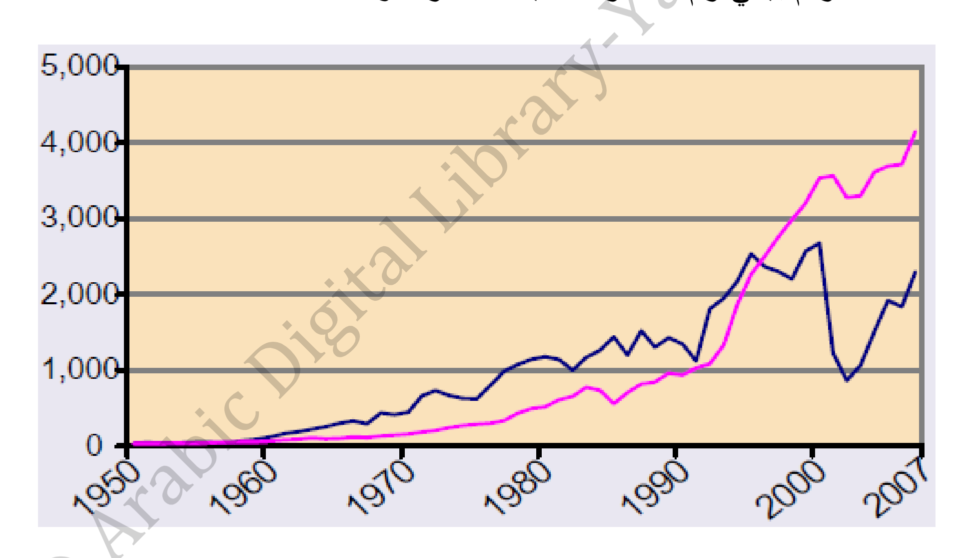
- **السياحة:**

منذ عام ١٩٤٨ دخل ٥٧ مليون سائح إلى إسرائيل .

في سنوات الخمسين كان المعدل السنوي ٤٧ ألف سائح في السنة، استمرت في الإرتفاع إلى أن وصلت عام ٢٠٠٠ إلى ٢.٧ مليون سائح.

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠١ والعامين اللاحقين انخفض عدد السياح بشكل مذهل فوصل إلى ٩٠٠ ألف سائح فقط، ثم انتعش قطاع السياح تدريجياً ليصل إلى ٢.٣ مليون سائح عام ٢٠٠٧.[٣٠٩]

رسم بياني رقم ٥: حركة السياحة الخارجة والداخلة ١٩٥٠-٢٠٠٧



اللون الأزرق: السياح القادمين   اللون الأحمر: سفر الإسرائيليين للخارج

لقد تأثرت السياحة بشكل كبير بالأحداث الأمنية والسياسية؛ ففي حين تأثر القطاع سلبياً بالحروب والإنتفاضات فقد تأثر إيجابياً بالإتفاقيات السلمية كما حصل عقب توقيع معاهدة السلام مع الأردن عام ١٩٩٤ بحيث تخطى عدد السياح لأول مرة حاجز الـ ٢ مليون سائح في هذا العام.

[٣٠٩] نفس المرجع السابق

ومن الملاحظ أنه في أوقات الأزمات ترتفع نسبة السياح اليهود، فبينما وصلت نسبة السياح اليهود في السنوات الجيدة للسياحة ١٩٩٩-٢٠٠٠ إلى ربع السياح، فقد وصلت إلى النصف في الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣.[٣١٠]

- **التجارة الخارجية:**

منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ٢٠٠٧ ارتفعت الواردات من ٣٠٠ مليون إلى ٥٦,٦٢١ مليار دولار، أما الصادرات فارتفعت من ٣٥ مليون إلى ٥٤,٠٦٥ مليار دولار.

لم يكن التغير في حجم الصادرات والواردات هو المؤشر الأهم على تأثير إتفاقيات السلام على الإقتصاد الإسرائيلي (وإن كان مؤشراً هاماً بحد ذاته)، لكن التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات هو الأكثر أهمية ودلالة برأيي، ففي حين انتقل الثقل في التبادل التجاري من أوروبا إلى أمريكا بحكم إتفاقيات QIZ التي جاءت لتشجيع إسرائيل على المضي في عملية السلام، فقد برزت دول آسيا كشريك هام لإسرائيل، هذه الدول التي كانت مشاركة في المقاطعة العربية ولا تعترف بإسرائيل، فتحت أسواقها للإسرائيليين بعد مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو.

فقد كان التوزيع الجغرافي للتصدير على النحو التالي:

عام١٩٥٠ :

٧٠% من صادرات إسرائيل ذهبت للدول الأوروبية

٢٥% لأمريكا

١% لآسيا

عام ٢٠٠٧:

٣٦% لأوروبا

٦٨% لأمريكا (بسبب اتفاقيات QIZ التي جاءت لتشجيع إسرائيل على المضي في عملية السلام)

١٨ % لآسيا

(بسبب افتتاح أسواق جديدة في الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بعد أوسلو)

أما التوزيع الجغرافي للإستيراد:

عام ١٩٥٠: ٤٨% من أمريكا

---

[٣١٠] نفس المرجع السابق

٤% من الدول الآسيوية

عام ٢٠٠٧: ١٧% من أمريكا

٢١ % من الدول الآسيوية[٣١١]

ويظهر الجدول رقم ٥ الميزان التجاري لإسرائيل بالدولار الأمريكي من عام ١٩٥٠ وحتى عام ٢٠٠٧، وهو يدل على الإرتفاع الكبير في حصة الفرد الإسرائيلي من الصادرات والواردات على حد سواء، مع ملاحظات أن القفزات والتغيرات الكبرى كانت في سنوات الثمانين للقرن العشرين بعد معاهدة كامب ديفيد، وسنوات التسعين بعد مؤتمر مدريد للسلام.

جدول رقم ٥: الميزان التجاري ١٩٥٠-٢٠٠٧ بالدولار الأمريكي

السنة	تصدير للفرد	إستيراد للفرد	العجز للفرد
١٩٥٠	٢٣٧	٢٨	٢٠٩
١٩٦٠	٢٣٤	١٠٠	١٣٤
١٩٧٠	٤٨٢	٢٤٧	٢٣٥
١٩٨٠	٢,٠٢٣	١,٣٦٥	٦٥٨
١٩٩٠	٣,٢٤٢	٢,٤٥٧	٧٨٥
٢٠٠٠	٥,٦٠٠	٤,٥٠٦	١,٠٩٤
٢٠٠٧	٧,٨١٤	٦,٣٩١	١,٤٢٣

[٣١١] مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ستون عاماً بعين إحصائية، مرجع سابق

ب . النتائج العامة:

لقد أوضحت هذه الدراسة وجود العديد من الظواهر والإستنتاجات العامة، ومن باب الإختصار والتسهيل أضعها على شكل نقاط:

٨. إستفاد الإقتصاد الإسرائيلي من إتفاقيات السلام الموقعة مع دول عربية إستفادة كبيرة، فاقت بكثير ما استفادته الإقتصادات العربية من نفس الإتفاقيات.

٩. لوحظ فرق بين إستفادة الإقتصاد الإسرائيلي من إتفاقية كامب ديفيد وبين إستفادته من باقي الإتفاقيات الموقعة بما في ذلك مع مصر، فلم نلحظ أن إتفاقية كامب ديفيد أثرت تأثيراً واضحاً على الإقتصاد الإسرائيلي (باستثناء خفض ميزانيتها العسكرية)، ويعزى ذلك إلى أن الهدف الأساسي من هذه الإتفاقية كان هدفاً سياسياً وعسكرياً يتمثل في إخراج أكبر دولة عربية من دائرة الصراع، وقد تحقق هذا الهدف.

أما في الإتفاقيات اللاحقة وابتداء من مؤتمر مدريد للسلام مروراً بكل الإتفاقيات حتى مؤتمرات القمم الإقتصادية فقد بات واضحاً التركيز الإسرائيلي على الجانب الإقتصادي، ولهذا كانت الفائدة الإقتصادية لهذه الإتفاقية واضحة في الجانب الإسرائيلي.

١٠. لقد سوّقت إسرائيل نفسها على أنها بوابة الغرب عموماً وأمريكا خصوصاً وأن من يريد التقرب من هذه الدول والإستفادة سياسياً واقتصادياً فعليه العبور من البوابة الإسرائيلية، وقد ساهمت إتفاقيات QIZ التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع مصر والأردن في تعزيز هذا الإنطباع.

١١. ظهر واضحاً أن المستفيد الحقيقي من إتفاقيات QIZ هو الجانب الإسرائيلي، حيث استفادت الشركات الإسرائيلية من الإعفاءات الجمركية الأمريكية ومن الأيدي العاملة الرخيصة و وجدت سوقاً مهماً لمنتجاتها من المواد الخام، أما المستفيد الثاني فكانت الشركات الآسيوية التي بحثت عن طريق إلتفافية لدخول السوق الأمريكي.

١٢. تعد إتفاقية باريس وبصدق نكبة إقتصادية للفلسطينيين، فقد سخّرت كل مكونات الإقتصاد الفلسطيني لصالح الإقتصاد الإسرائيلي، حتى بات السوق الفلسطيني ثاني أكبر

مستهلك للمنتجات الإسرائيلية بعد السوق الأمريكية، ناهيك عن الضرائب والرسوم التي تجبيها إسرائيل جراء تحكمها بالصادرات والورادات وسوق المال بشكل مطلق.

١٣. إن أهم إنجاز إقتصادي (بالنسبة لإسرائيل) للإتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية يتمثل في إعفاء الإحتلال من الأعباء الإقتصادية لإحتلاله الأرض الفلسطينية، فلم يعد الإحتلال مطالباً بالإنفاق على البنية التحتية ولا التعليم ولا الصحة ولا أي خدمات أخرى، بل على العكس أصبحت السلطة الفلسطينية كما صرح نبيل شعث في ٢٠١٣\٦\١٤م "تنفق من أموال التبرعات على أمن الإحتلال وحماية المستوطنات أكثر مما تنفق على تعليم وصحة" .

١٤. بان واضحاً من خلال الدراسة أن الإقتصاد الإسرائيلي مرتبط إرتباطاً وثيقاً بالأوضاع الأمنية والسياسية، فكلما كان هناك توتر أمني أو إنتفاضات أو حروب تراجعت المؤشرات الإقتصادية وضعف الإقتصاد، وكلما سادت حالة من الهدوء الأمني وتجددت التسوية السلمية كلما انتعش الإقتصاد وارتفعت مؤشرات الأداء.

١٥. لم تقتصر الآثار الإيجابية لإتفاقيات السلام بالنسبة الإقتصاد الإسرائيلي على الدول الموقعة على الإتفاقيات، بل تجاوز ذلك إلى عدد كبير من الدول العربية التي ألغت المقاطعة العربية نتيجة لذلك وبدأت بفتح علاقات تجارية مع إسرائيل كتونس وقطر وعمان والمغرب.

١٦. لوحظ أن الأردن أكثر الدول العربية انخراطاً في عملية السلام وتوابعها الإقتصادية مع إسرائيل.

١٧. كانت إتفاقية تصدير الغاز الطبيعي لمصر من أهم المنجزات للإقتصاد الإسرائيلي.

جـ . التوصيات

وبعد دراسة الإقتصاد الإسرائيلي ومراحل تطوره والأهداف التي تحاول إسرائيل تحقيقها من وراء عقد إتفاقيات سلام مع العرب، فإن الباحث يوصي بما يلي:

١. وقف كافة أشكال التفاوض السياسي مع إسرائيل فهي دولة إحتلال غير شرعي تغتصب الأرض العربية ولم تتوقف يوماً عن محاولات السيطرة والتوسع مستغلة كافة الوسائل بما فيها المفاوضات السلمية.

٢. وقف التعاون الإقتصادي مع إسرائيل كونه لا يسهم إلا في تطوير الإقتصاد الإسرائيلي، وهو اقتصاد معزول يحتاج إلى دول المنطقة أكثر من حاجتها له.

٣. تكثيف التعاون الإقتصادي بين الدول العربية من جهة وبينها وبين دول الإقليم المؤثرة كتركيا من جهة أخرى.

٤. السعي للتكامل الإقتصادي العربي وإقامة سوق عربية مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة.

٥. وإعادة تفعيل المقاطعة العربية التي أضرت كثيراً بالإقتصاد الإسرائيلي، وشكلت ورقة ضغط على دولة الإحتلال.

٦. في حال عدم وجود رغبة سياسية للأنظمة العربية المرتبطة مصيرياً بوجود إسرائيل والتابعة حقيقة للدول الأجنبية الكبرى، يوصي الباحث الشعوب العربية أن تبادر بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، خاصة في الدول التي تربطها إتفاقيات سلام مع إسرائيل.

٧. دعم الإقتصاد الفلسطيني، من خلال دعم المشاريع المشتركة ودعم المنتجات الفلسطينية، واعتبار ذلك باباً من أبواب المقاومة.

الخاتمة

لقد طرحت هذه الدراسة سؤال البحث التالي: هل هناك تأثير لمعاهدات السلام المبرمة بين إسرائيل ودول عربية على الإقتصاد الإسرائيلي؟ وما هو اتجاه هذا التأثير سلباً أم إيجابا؟

وقد رأى الباحث من خلال بحثه أن الإجابة على هذا السؤال كانت إيجابية؛ أي أنه يوجد بالفعل تأثير واضح لمعاهدات السلام المبرمة بين إسرائيل ودول عربية على الإقتصاد الإسرائيلي وأن اتجاه هذا التأثير هو اتجاه إيجابي أيضاً.

فقد أشار الباحث إلى أن الإقتصاد الإسرائيلي يتأثر إيجابياً بالهدوء الأمني والعملية السلمية، بحيث يؤثر ذلك على العوامل الوسيطة كالهجرة اليهودية والإستثمار الأجنبي وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع دول كانت تقاطع إسرائيل باعتبارها كياناً يحتل أرض الغير حسب القانون الدولي، كما أشار الباحث في المقابل إلى أن حالات التوتر الأمني كالحروب والإنتفاضات تضر بالإقتصاد الإسرائيلي وتعطل نموه بشكل ملحوظ.

ويعتقد الباحث أن هذه الدراسة أثبتت العلاقة السببية بين معاهدات السلام بين دول عربية وبين إسرائيل من جهة وبين الإقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى حتى لو عزلنا باقي عوامل النمو الطبيعي للإقتصاد.

ويأمل الباحث أن يكون من خلال استخدامه لمراجع باللغة العبرية واستخدامه لإحصائيات ودراسات حديثة أن يكون قدم إضافة متواضعة للبحث العلمي في سبيل فهم أكثر عمقاً لواقع الإقتصاد الإسرائيلي، وأن تكون هذه الدراسة محفزاً لغيره من الباحثين لاستكمال النقص وسد الخلل الذي لا يخلو منه جهد بشري مهما حاول صاحبه بلوغ الكمال.

كان هذا جهد المقل المقصر، إن أحسنت فمن الله وإن أسأت فمن نفسي وقصور علمي.

الباحث

سلطان طه العجلوني

قائمة المراجع

الدراسات والتقارير:

١. أحمد، نجود. الموقف الدولي تجاه أزمة الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1967م،(رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العليا المشترك جامعة عين شمس وجامعة الأقصى، قسم التاريخ، 2004م)،

٢. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العام ٩٩\١٩٨

٣. التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٢

٤. تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الاراضي المحتلة في غزة ، ٢٥ تشرين الاول \ اكتوبر ١٩٩٩

٥. عامر، عادل. آثار إتفاقية كامب ديفيد على مصر والعرب. موقع الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب.http://bit.ly/14Yt5gc

٦. النجار، أحمد. دور المساعدات الخارجية لإسرائيل، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٨

الكتب:

١. أبو النمل، حسين. الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1988م

٢. بركات، نظام. الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظر والتطبيق، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1988م

٣. بسيسو، فؤاد حمدي. الاقتصاد الإسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، ط1، دار الجليل للنشر عمان، نيسان 1984م

٤. بيريز، شمعون. شرق أوسط جديد، ترجمة وتدقيق محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨

٥. جريس، حسام. الاقتصاد الإسرائيلي " النشأة، البنية، السمات الخاصة"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" مدار"، رام الله،٢٠٠٥

٦. حيدر، عزيز. وآخرون، دليل إسرائيل العام، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مارس، 1996م

٧. حسن، السيد علوة. القوى السياسية في إسرائيل " 1948-1967"، م.ت.ف، مركز الأبحاث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، أكتوبر، 1973م

٨. حسين، غازي. القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ١٩٩٨

٩. خطاب، محمود شيت. العسكرية الإسرائيلية، ط2، دار الفكر، بيروت،١٩٧٠م

١٠. الدجاني، برهان.رئيس التحرير الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، ط1، مؤسسة الدراسات، بيروت، 1968م

١١. الدويك، عبد الغفار. العسكريون والدولة " دراسة تحليلية في بنة قوة المجتمع الإسرائيلي "١٩٤٨-١٩٨٨، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت،١٩٨٧

١٢. ربيع، محمد عبد العزيز. المعونات الأمريكية لإسرائيل،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،يناير ١٩٩٠

١٣. سعد، إلياس. إسرائيل والبطالة، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، سبتمبر، 1968م

١٤. سمير عبد الله وسمير البرغوثي، الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ط1، منشورات دار الكرمل، صامد 1988م

١٥. السهلي، نبيل. تطور الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٩٦ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٧

١٦. شبل، يوسف. أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، أغسطس، 1970م

١٧. صايغ، يوسف. الاقتصاد الإسرائيلي، م.ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، 1966م

١٨. عادل مناع وعزمي بشارة، دراسات في المجمع الإسرائيلي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل،الناصرة، ديسمبر، 1995م

١٩. عبد الخالق، حمودة. من يساعد إسرائيل "التمويل الخارجي لإسرائيل منذ إنشائها وأثره في دعم إمكانياتها"، دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٨٥

٢٠. عرودكي، يحيى. العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل، م.ت.ف، يونيو، 1971م

٢١. قبرصي، عاطف. الآثار الإقتصادية لاتفاق كامب ديفيد. مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت. الطبعة الأولى. بيروت. ١٩٨٢م

٢٢. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1965، مجموعة مؤلفين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1967

٢٣. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مجموعة مؤلفين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨

٢٤. ماضي، عبد الفتاح. الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل، ودورها في الحياة السياسية،ط1، مكتبة مدبولي،1999م

٢٥. مرسي، فؤاد. الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، ط1، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983م

٢٦. مطلق، رفيق حبيب. إسرائيل قبيل العدوان، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، سبتمبر، 1967م

٢٧. النقيب، فضل. اقتصاد اسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت٢٠٠١

٢٨. النقيب، فضل. الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، ط1، بيروت، مارس، 1995م

٢٩. وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ط1، الشعبة الخامسة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1973م

الصحف والدوريات:

١. أبو الشكر، عبد الفتاح. ملامح تطور البنية الإقتصادية لإسرائيل، صامد الإقتصادي، العدد ٨٦، أكتوبر . نوفمبر . ديسمبر ١٩٩١م

٢. أمين،جلال. ندوة مجلة المستقبل العربي، عقد قمة عمان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٤/ ١٩٩٦

٣. البطل،يولا.المعجزة الإقتصادية الإسرائيلية بين الأسطورة والواقع،ملحق اقتصادي،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت٢٠١١م

٤. جبر، فلاح سعيد. الصناعات الفوسفاتية والمعدنية والتعدينية في فلسطين المحتلة وأثرها في خدمة الإطماع الصهيونية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 12، أغسطس 1972م

٥. جريدة الأهالي المصرية، ١٩٩٦/١١/٦

٦. جريدة لأهرام المصرية، ١٩٩٦/١١/١٣

٧. جريدة الأهرام المصرية، ١٩٩٦\١١\١٥

٨. جريدة الحياة، ١٩٩٧/١١/١٧

٩. جريدة الحياة ، ١٩٩٧/١١/١٥

١٠. جريدة الدستور الاقتصادي، ١٩٩٥/١٠/٢٩

١١. جريدة الرأي الأردنية، ١٩٩٥/١٠/٣٠

١٢. جريدة النهار اللبنانية، ١٩٩٦/١١/٩

١٣. جريدة النهار اللبنانية، ١٩٩٤/١١/١

١٤. حسين عبد القادر صالح، الأزمات الهيكلية المرونة في الاقتصاد الإسرائيلي، صامد الاقتصادي، العدد 54 ، أبريل، 1985م

١٥. حمودة، سعيد. تطورات الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 2 مايو، 1971م

١٦. الرجوب،سامر. الدين الخارجي أمام الدين الداخلي، صحيفة الدستور الأردنية،٢٠١٢\٣\١٤م

١٧. سليمان رشيد، سليمان. التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الصراع الطبقي والاجتماعي في إسرائيل ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 37 سبتمبر 1974

١٨. السهلي،نبيل. حول موازنة إسرائيل لسنة ١٩٩٧، مقال، صحيفة النهار اللبنانية، ١٩٩٦\١١\٢٢، في: نبيل السهلي، تطور الإقتصاد الإسرائيلي ١٩٤٨.١٩٩٦م،مركزالإمارات للدراسات والبحوث والبحوث الإستراتيجية،١٩٩٨

١٩. شهيب، عبد القادر. مستقبل الليرة الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 58، يونيو، 1976م

٢٠. الشيمي، محمد نبيل. الحوار المتمدن–العدد: ٣٨٧٠

٢١. صحيفة السفير اللبنانية، ١٩٩٤/١١/٢

٢٢. صحيفة السفير اللبنانية، ١٩٩٤/١٠/٣١

٢٣. صحيفة النهر الإلكترونية المصرية، فضائح وأسرار توريد الغاز لإسرائيل

٢٤. العلاف،إبراهيم خليل العلاقات الأردنية الإسرائيلية . نشأتها وتطورها. الحوار المتمدن، العدد: ٢٢٠٦، ٢٠٠٨\١٢\٢٩م

٢٥. فوزي،محمد. العلاقات الإقتصادية المصرية الإسرائيلية منذ كامب ديفيد وحتى إلغاء اتفاقية الغاز،صدى البلد، ٢٠١٢\٤\٢٤م

٢٦. محي الدين،عمرو. استراتيجية الانتمط في إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 33، يوليو، 1973

٢٧. مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٤ شباط ١٩٩٦

٢٨. موسى، سامر أحمد . اتفاق باريس الاقتصادي...قراءة شاملة فى مواده ،الحوار المتمدن-العدد: ١٩٩٨ - ٢٠٠٧ / ٨ /٥

٢٩. اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع و الخامس من 1967/6/30- 1966/7/1م، م.ت.ف، مركز الأبحاث، لبنان، بيروت، 1969م

مراجع أجنبية :

مراجع باللغة الإنجليزية:

1. bank of Israel , annual report (1999), table 5.4.4
2. Cordover,Adam B.Impact of U.S. Policy on the Arab League Boycott of Israel.july12007 . cordover.blogspot.com
3. Feiler, Gil. "Arab Boycott." The Continuum Political Encyclopedia of the Middle East. Ed. Avraham Sela. New York: Continuum, 2002
4. Kanovsky, Eliyahu. Will Arab-Israel Peace Bring Prosperity.Middle East Quarterly.June 1994

5. Rivlin,paul,the Israeli economy;boulder,colo;westview press,1991

6. The Israel year book, Brill, Leiden,1961., p.18

7. WTO , Trade policy review – Israel 1999

مراجع باللغة العبرية:

١. בני לנדא ו שמואל אבן، כלכלת ישראל בעידן הגלובליזציה:משמעויות אסטרטגיות، המכון למחקרי ביטחון לאומי، ירושליים،2007

(بني لانداو وشموئيل إيبن. إقتصاد إسرائيل في عصر العولمة: مدلولات إستراتيجية. معهد دراسات الأمن القومي. القدس. ٢٠٠٧)

٢. בר זוהר מיכאל،גשר על הים התיכון،א.שטרוד ובניו،תל אביב، 1965، (ميخائيل بارزوهر، جسر على البحر المتوسط، إصدارات: أ. سترود و أبنائه، تل أبيب، 1965)

3. ברקאי חיים.ראשית המשק הישראלי،מוסד ליביק،ירושליים،1990، بركائي،حاييم. بداية الاقتصاد الإسرائيلي، مؤسسة لبايك، القدس، ١٩٩٠

٤. הארץ" מוסף דה מרקר،23\3\2013 (صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، ملحق الإقتصاد، ٢٠١٣\٣\٢٦)

٥. **הארץ**،18\10\1994، (هآرتس ١١٨\١٠\١٩٩٤)

٦. השנתון הסטטיסטי לישראל 1995، הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה، ירושליים،1995 (الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل لعام ١٩٩٥، مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، القدس، ١٩٩٥)

٧. השנתון הסטטיסטי לישראל 1998، הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה، ירושליים،1998 (الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل لعام ١٩٩٨، مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، القدس، ١٩٩٨)

٨. הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה، שישים שנה בראי הסטטיסטיקה،ירושליים،2008 (مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ستون عاماً بعين إحصائية، القدس، ٢٠٠٨)

٩. לביא، אפרים. פרוטוקול פריז והשלכותיו הכלכליות על הפלסטינים (1994-2000) מולד – המרכז להתחדשות הדמוקרטיה. ירושליים.2004.

لافي،أفرايم.إتفاقية باريس وأثرها الإقتصادي على الفلسطينيين (١٩٩٤-٢٠٠٠).مولاد:مركز التجدد الديمقراطي.القدس.٢٠٠٤م

١٠. עדי אשכנזי ، ברק גרינאפל–שלום כלכלי؟ שלום מדיני עם שגשוג כלכלי–מרכז פרס לשלום– מחלקת כלכלה ועסקים – יליו 2009 (باراك جرينافل و عادي أشكنازي، "السلام الإقتصادي"؟ سلام سياسي وإزدهار إقتصادي، قسم الإقتصاد والأعمال– مركز بيريز للسلام، تل أبيب، يوليو ٢٠٠٧

١١. עדי אשכנזי ، ברק גרינאפל–שלום כלכלי؟ שלום מדיני עם שגשוג כלכלי–מרכז פרס לשלום– מחלקת כלכלה ועסקים – יליו 2009 (باراك جرينافل و عادي أشكنازي، "السلام الإقتصادي"؟ سلام سياسي وإزدهار إقتصادي، قسم الإقتصاد والأعمال– مركز بيريز للسلام، تل أبيب، يوليو ٢٠٠٧

١٢. נקדימון، שלמה. ידיעות אחרונות، 10\4\1974 (شلومو نكديمون ، يديعون أحرونوت ١٠\٧\١٩٩٧)

مصادر إلكترونية:

١. ساق الله،نرمين. تحقيق: أثر إلغاء اتفاقية الغاز على مصر وإسرائيل، فلسطين أون لاين

٢. موقع الإقتصاد الإسلامي العالمي: www.isegs.com

٣. موقع الكنيست الإسرائيلي http://www.knesset.gov.il

٤. موقع مركز القدس للسياسة والإعلام ، http://www.jmcc.org

٥. موقع وزارة استيعاب الهجرة الإسرائيلية www.moia.gov.il

٦. موقع وزارة الخارجية الفلسطينية، http://www.mofa.ps

٧. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية http://mfa.gov.il

٨. الولي، ممدوح. حصاد اقتصاد مصر بعد سلامها مع إسرائيل،الجزيرة نت، المعرفة

٩. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org

١٠. وقائع وأحداث الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (فاناك)\ الأراضي الفلسطينية\ الإقتصاد ، http://www.fanack.com

١١. The American–Israeli Cooperative Enterprise, Jewish Virtual Library, 2007, http://www.jewishvirtuallibrary.org

١٢. cordover.blogspot.com

١٣. http://www.aljazeera.net/

١٤. www.egyptwindow.net

١٥. http://www.felesteen.ps

١٦. http://www.palestinepnc.org

الإتقاقيات السياسية والإقتصادية:

١. إتفاق الإطار التعاقدي ١٩٧٨

٢. إتفاق أوسلو

٣. إتفاقيات واي ريفر ١ و ٢

٤. إتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية ١٩٥٠

٥. إتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية

٦. إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية

٧. إتفاقية الخليل

٨. اتفاقية الغاز المصرية الإسرائيلية

٩. اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة () بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

١٠. اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة () بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

١١. إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة

١٢. إتفاقية باريس الإقتصادية

١٣. اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الاردن واسرائيل

١٤. إتفاقية طابا

١٥. إتفاقية غزة أريحا